مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين

تقرير فلسطين

علاء لحلوح

وليد لدادوه

أيار/ مايو 2015

قائمة المحتويات

الملخص التنفيذي	6
(1) مقدمة	14
(2) النتائج	19
أولا: العلامة الكلية للمقياس	19
ثانياً: نتائج المؤشرات الرئيسية والفرعية	28
المؤشر الاول:مستوى تقييم المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها	28
المؤشرالثاني: تقييم المواطن لأداء أجهزة الأمن	31
المؤشرالثالث: التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية للأجهزة الأمنية	37
المؤشرالرابع: اتجاهات التغيير	40
المؤشر الخامس: الثقة بالمؤسسات الأمنية	46
المؤشرالسادس: الفساد في الأجهزة الأمنية	51
المؤشر السابع: المعرفة بالاختصاصات والمهام للأجهزة الأمنية	55
المؤشرالثامن: البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة	58
المؤشرالتاسع: التجربة الشخصية في تقييم دور الأجهزة الأمنية	60
المؤشرالعاشر: إحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	63
المؤشرالحادي عشر: تقييم نظام العدالة	66
المؤشرالثاني عشر: الحريات والمساءلة حقوق الإنسان	72
المؤشر الثالث عشر: البعد السياسي الخارجي - العلاقة باسرائيل	75
التوصيات	79

قائمة الجداول

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات وأهم والعناصر التي تدخل في تركيبتها	15
جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة	17
جدول رقم (3): عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في فلسطين	21
جدول رقم (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في فلسطين	23
جدول رقم (5): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الاول	30
جدول رقم (6): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثانى	35
جدول رقم (7): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث	39
جدول رقم (8): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الرابع	44
جدول رقم (9): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الخامس	50
جدول رقم (10): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي العاشر	65
جدول رقم (11): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الحادى عشر	70
جدول رقم (12): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثانى عشر	74
جدول رقم (13): عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث عشر	77

قائمة الاشكال البيانية

شكل رقم (1): قيمة مقياس قطاع الأمن وتوجهات المواطنين 19

شكل رقم (2): علامات المؤشرات الرئيسية في مقياس قطاع الأمن وتوجهات المواطنين 20

شكل رقم (3): مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في فلسطين 22

شكل رقم (4): مقارنة علامات المؤشرات بين الضفة الغربية وقطاع غزة لمن تعرض لتجربة مع أجهزة الامن ولمن لم يتعرض 24

شكل رقم (5) :مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة 25

شكل رقم (6): قيمة المؤشر الأول مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 28

شكل رقم (7): علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية 29

شكل رقم (8): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في قدرات الاجهزة 30

شكل رقم (9): علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 31

شكل رقم (10): قيمة المؤشر الثاني مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 32

شكل رقم (11): علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية 33

شكل رقم (12): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في أداء الاجهزة. 34

شكل رقم (13): علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 36

شكل رقم(14): قيمة المؤشر الثالث مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 37

شكل رقم (15): علامات المؤشر الرئيسي الثالث ومؤشراته الفرعية 38

شكل رقم (16): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في التوقعات المستقبلية. 39

شكل رقم (17): علامات المؤشر الرئيسي الثالث ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 40

شكل رقم (18): قيمة المؤشر الرابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 41

شكل رقم (19): علامات المؤشر الرئيسي الرابع ومؤشراته الفرعية 42

شكل رقم (20): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في اتجاهات التغيير 43

شكل رقم (21): علامات المؤشر الرئيسي الرابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 45

شكل رقم (22): قيمة المؤشر الخامس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 46

شكل رقم (23): علامات المؤشر الرئيسي الخامس ومؤشراته الفرعية 47

شكل رقم (24): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الثقة في الاجهزة. 49

شكل رقم (25): علامات المؤشر الرئيسي الخامس ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 51

شكل رقم (26): قيمة المؤشر السادس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 52

شكل رقم (27): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية 53

شكل رقم (28): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في مكافحة الفساد 54

شكل رقم (29): علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 55

شكل رقم (30): قيمة المؤشر السابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 56

شكل رقم (31): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية 56
شكل رقم (32): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الاطلاع والمعرفة 57
شكل (33): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء 58
شكل (34): قيمة المؤشر الثامن مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 59
شكل (35): علامات المؤشر الرئيسي الثامن ومؤشراته الفرعية 59
شكل(36): علامات المؤشر الرئيسي الثامن ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 60
شكل (37) : علامات المؤشر الرئيسي التاسع ومؤشراته الفرعية 61
شكل رقم (38): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في التجربة الشخصية 62
شكل رقم (39): قيمة المؤشر العاشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 63
شكل رقم (40): علامات المؤشر الرئيسي العاشر ومؤشراته الفرعية 64
شكل رقم (41): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الاحساس في الامن 65
شكل رقم (42):علامات المؤشر الرئيسي العاشر ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 66
شكل رقم (43): قيمة المؤشر الحادي عشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 67
شكل رقم (44): علامات المؤشر الرئيسي الحادي عشر ومؤشراته الفرعية 68
شكل رقم (45): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نظام العدالة 69
شكل رقم (46) علامات المؤشر الرئيسي الحادي عشر ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 71
شكل رقم (47): قيمة المؤشر الثاني عشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 72
شكل رقم (48): علامات المؤشر الرئيسي الثاني عشر ومؤشراته الفرعية 73
شكل رقم (49): مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الحريات والمسائلة 74
شكل رقم (50) علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 75
شكل رقم (51): قيمة المؤشر الثالث عشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض 76
شكل رقم (52): علامات المؤشر الرئيسي الثالث عشر ومؤشراته الفرعية 77
شكل رقم (53): علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. 78

الخرائط

خارطة رقم (1): التقسيمات الإدارية للمحافظات الفلسطينية حسب علامة المقياس 26
خارطة رقم (2): الضفة الغربية وقطاع غزة حسب علامة المقياس 27

الملخص التنفيذي

مقياس الامن العربي محاولة علمية تشترك فيها عدة مراكز بحثية عربية تهدف الى تحليل واقع الاجهزة الامنية في هذه البلدان، وتشخيص نقاط الخلل والقوة في اداءها، ومحاولة الوقوف على اسبابها، واقتراح الحلول المناسبة لها ووضعها امام اصحاب القرار بهدف الاستفادة منها في اصلاح وتطوير الاجهزة الامنية في بلدانهم، خاصة بعدما شهدته العديد من هذه البلدان من تحولات سياسية (الربيع العربي) لها ابعادا مجتمعية عديدة ياتي في مقدمتها البعد الامني.

يتكون هذا المقياس من ثلاثة عشر مؤشرا رئيسيا، تتضمن 124 مؤشراً فرعياً. (12 منها تستخدم في الاقطار العربية المشاركة في الدراسة، وواحد خاص بالحالة الفلسطينية يتكون من ستة مؤشرات فرعية، إضافة إلى وجود مؤشران فرعيان على المؤشر الرئيسي رقم (8) الخاص ببناء الدولة والمؤشر الرئيسي رقم (5) الخاص بالثقة بالاجهزة)، تُكون بمجملها اطارا عاما يمكن من خلاله تصنيف العملية الامنية في هذه البلدان. وقد خصص كل مؤشر لتصنيف جانب معين من جوانب العملية الامنية في ضوء عدد من المؤشرات الفرعية التي يتألف منها. وبالتالي فان حصيلة تفاعل المؤشرات الرئيسية والفرعية تعبر عن واقع قطاع الأمن ونظام العدالة في البلد المعني.

تمت دراسة واقع القطاع الامني في فلسطين من خلال استطلاع رأي عينة من الجمهور الفلسطيني. شمل عينة ممن تعاملوا مع هذه الاجهزة الامنية بشكل مباشر وآخرين لم يتعاملوا بشكل مباشر. وفي ضوء المؤشرات المحددة بالدراسة فقد تم تشخيص اهم نقاط القوة والضعف التي تواجه هذه الاجهزة وبلورتها في مقياس لتقويم الاداء يتكون من سبعة مراتب، هي مكتمل، متقدم جدا، متقدم ، متوسط، ضعيف، ضعيف جدا، ومنعدم. ومن خلال هذا المقياس يمكن للمهتمين ولأصحاب القرار أن يضعوا أيديهم على مكامن الخلل والقوة في اداء النظام الامني الفلسطيني، ويمكن ان تكون نتائج هذا التقرير نقطة الانطلاق نحو خطة للإصلاح الامني بهدف تعزيز نقاط القوة في الاداء ومحاولة وضع الحلول للارتقاء بالأداء ومعالجة مكامن الخلل وصولا الى نظام امني متطور يحقق الاستقرار الامني من جهة ويضمن توافر الحريات العامة لأبناء المجتمع الفلسطيني من جهة اخرى.

بلغت قيمة المقياس في القراءة الأولى (0.49). تعكس هذه النتيجة انقساما بين الجمهور الذي يمنح أقل من نصف المواطنين تصنيفا ايجابيا لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح أكثر من النصف الاخر تصنيفا سلبيا لهذه الاوضاع. كما تعني هذه القيمة أن التصنيف الكلي لقطاع الامن ونظام العدالة حصل على تصنيف "ضعيف". فقد بلغت قيمة المقياس بين من تعرض لتجربة (0.42)، فيما تبلغ (0.49) بين من لم يتعرض لتجربة. (انظر الشكل التالي).

علامة المقياس الرئيسية ومن تعرض ومن لم يتعرض

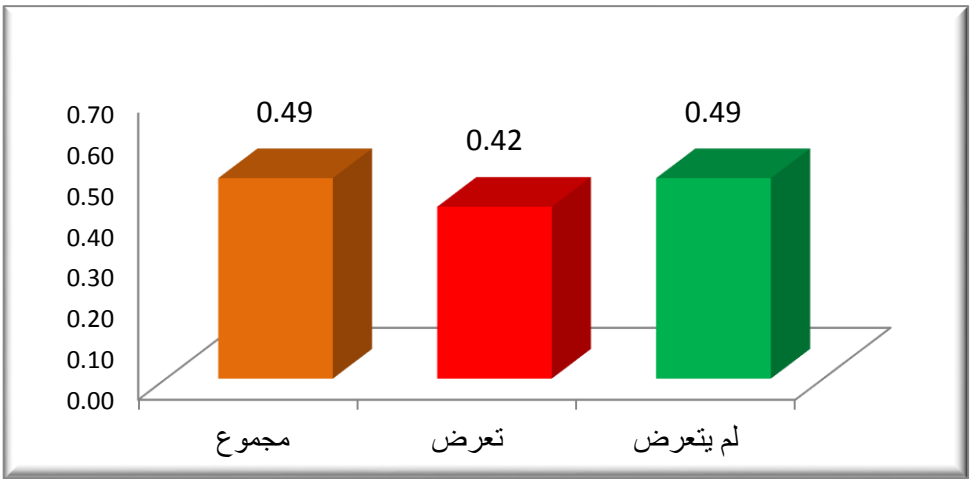

بلغت قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين في قطاع غزة (0.53) تصنيف "متوسط"،علما أن مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين في قطاع غزة تضمن 12 مؤشراً فقط، فيما تضمن نفس المقياس 13 مؤشراً في الضفة الغربية (تم اضافة المؤشر المتعلق بالعلاقة مع إسرائيل وحصل هذا المؤشر على علامة 0.41).

حصلت سبعة مؤشرات على علامة (0.51) واكثر، فقد حصل المؤشر رقم (3) المتعلق بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن على أفضل علامة مقدارها (0.62)، يتبعه المؤشر رقم (10) المتعلق بالأمن والسلامة الشخصية (0.61) تصنيف "متقدم"، ثم المؤشر رقم (9) المتعلق في التجربة الشخصية بتصنيف دور الأجهزة الأمنية في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة على علامة مقدارها (0.60) تصنيف "متوسط". في المقابل حصلت ستة مؤشرات على علامة أقل من (0.50)، حيث حصل المؤشر رقم (7) المتعلق بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على علامة (0.28) وهي أدنى علامة في المؤشر . ثم المؤشر رقم (6) المتعلق بالاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الاجهزة حصل على علامة (0.35)، ومن ثم المؤشر رقم (13) المتعلق بالبعد السياسي الخارجي – العلاقة مع إسرائيل على علامة (0.41) .

علامات المؤشرات الرئيسية في مقياس الأمن في فلسطين

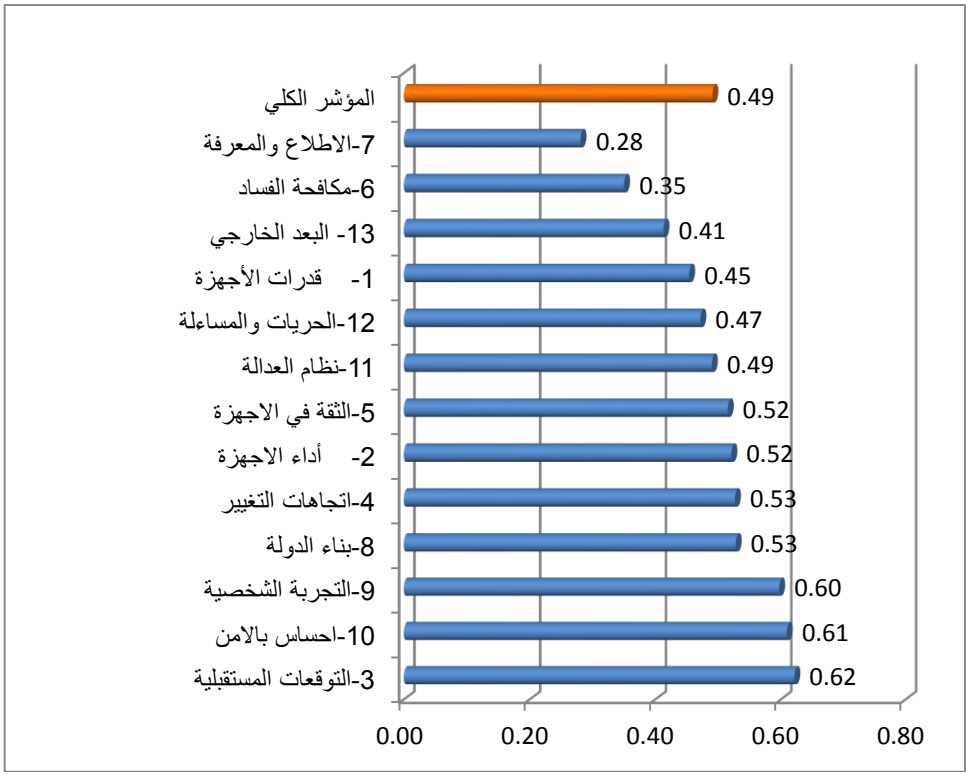

يبرز بوضوح أن الجمهور الفلسطيني يعتقد أن قدرات الأجهزة الأمنية محدودة ولكنه يعطي أداء هذه الأجهزة تصنيفا أعلى من تصنيفه لقدراتها. كذلك، فإن التوقعات المستقبلية واتجاهات التغيير تميل للايجابية. لكن من الواضح أن تعريف الأجهزة الأمنية لاختصاصاتها ومَهامِها ليس واضحا بقدرٍ كافٍ للجمهور. كذلك يبدو أن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن طاغيةً لدى الجمهور الفلسطيني. كذلك يظهر الجمهور الفلسطيني حالة عدم الرضا من العلاقة مع إسرائيل "التنسيق الأمني".

وفي المجمل تشير النتائج إلى وجود تفاوت كبير بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا؛ حيث بلغ عدد المؤشرات ذات التصنيف "الضعيف" و"الضعيف جدا" 5 مؤشرات بين من لم يتعرضوا مقابل 10 مؤشرات لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة.

عدد المؤشرات الرئيسية حسب التصنيف وحسب العينة لمقياس فلسطين

	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1	1	1
اصلاح ضعيف جدا	4	1	1
اصلاح ضعيف	6	4	4
اصلاح متوسط	2	4	5
اصلاح متقدم	0	2	2
اصلاح متقدم جدا	0	0	0

اصلاح مكتمل	0	0	0
المجموع	13	12	13

تشير مقارنة نتائج المؤشرات الاثنى عشر المتعلقة بمن تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية ونظام العدالة ومن لم يتعرضوا إلى حصول علامات أعلى لدى من لم يتعرضوا في عشرة مؤشرات، حيث تراوحت الفروقات بينهما ما بين 15 نقطة (للمؤشر الخاص بإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية) إلى نقطة واحدة (للمؤشر الخاص باحترام الحريات والمساءلة وحقوق الانسان). حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على علامة تزيد ثلاث نقاط بين الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن مقابل من لم يتعرضوا لتجربة كهذه، وذلك ناتج على الأرجح عن التجربة الشخصية للأفراد الذين تعاملوا مع أجهزة الأمن.كما حصل مؤشر واحد على علامة متدنية جدا "اصلاح منعدم" لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن وهو المؤشر السادس المتعلق بمكافحة الفساد داخل الأجهزة الأمنية (0.28)، وحصل مؤشر آخر على تصنيف "منعدم" لدى الذين لم يتعرضوا لتجربة، وهو المؤشر السابع المتعلق بإطلاع ومعرفة المواطنين بمهام ومسؤوليات أجهزة الأمن المختلفة.

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور الفلسطيني وتصنيفه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.42 مقابل 0.49 على التوالي). ولعل أهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن الفلسطيني درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الحزبي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

كما يظهر في الشكل أدناه، ترتفع علامة المقياس الفلسطيني إلى (0.59) بين الذين يشعرون بتوفر الأمن وتتراجع إلى(0.40) بين الذين يشعرون بعدم توفر الأمن لهم ولأسرتهم. كما ترتفع العلامة إلى (0.58) بين مؤيدي حركة فتح والمستقلين الوطنيين وتتراجع إلى (0.38) بين مؤيدي حماس والجهاد الإسلامي. وترتفع بين المطلعين على مهام واختصاصات الأجهزة الأمنية إلى (0.54) وتتراجع إلى (0.44) بين غير المطلعين. أخيراً، تبلغ علامة المقياس الفلسطيني (0.51) بين النساء و(0.50) بين الرجال، وترتفع إلى (0.51) بين الذين تزيد أعمارهم عن 40 عاماً وتتراجع إلى (0.47) بين الذين تقل أعمارهم عن 28 عاماً.

دور مجموعة مختارة من المتغيرات في التأثير على علامة المقياس الفلسطيني

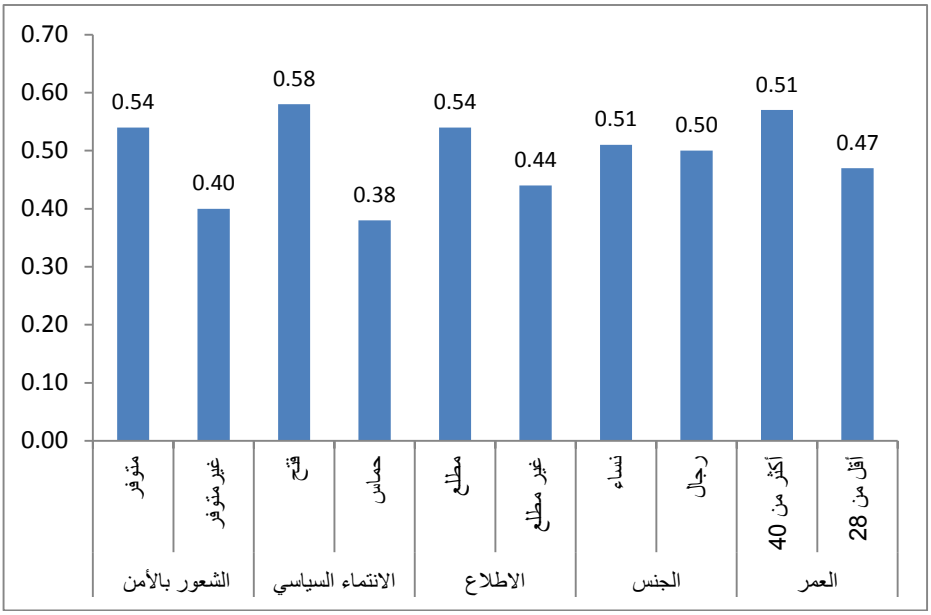

عند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الخارطة الإدارية للضفة الغربية من فلسطين، كما يتضح في الخريطة أدناه، فإننا نجد أن علامة المقياس ترتفع لتصل إلى (0.55) في تلك المحافظات التي ترتفع فيها درجة الشعور بتوفر الأمن (حيث تصل إلى 67%) وترتفع فيها نسبة تأييد الحزب الحاكم، أي فتح (حيث يبلغ الفرق بين التأييد لفتح ولحزب المعارضة، أي حماس، 37 نقطة مئوية لصالح فتح)، كما هي الحال في محافظات الشمال مثل نابلس وجنين وطولكرم وغيرها. في المقابل تنخفض علامة المقياس الفلسطيني لتصل إلى (0.48) في تلك المحافظات التي تنخفض فيها نسبة الشعور بتوفر الأمن (حيث تبلغ 60% فقط) وتبلغ الفجوة بين تأييد الحزب الحاكم والحزب المعارض 7 نقاط مئوية لصالح الحزب المعارض، أي حماس، كما هي الحال في محافظات الجنوب مثل الخليل وبيت لحم.

التقسيمات الإدارية للمحافظات الفلسطينية حسب علامة المقياس

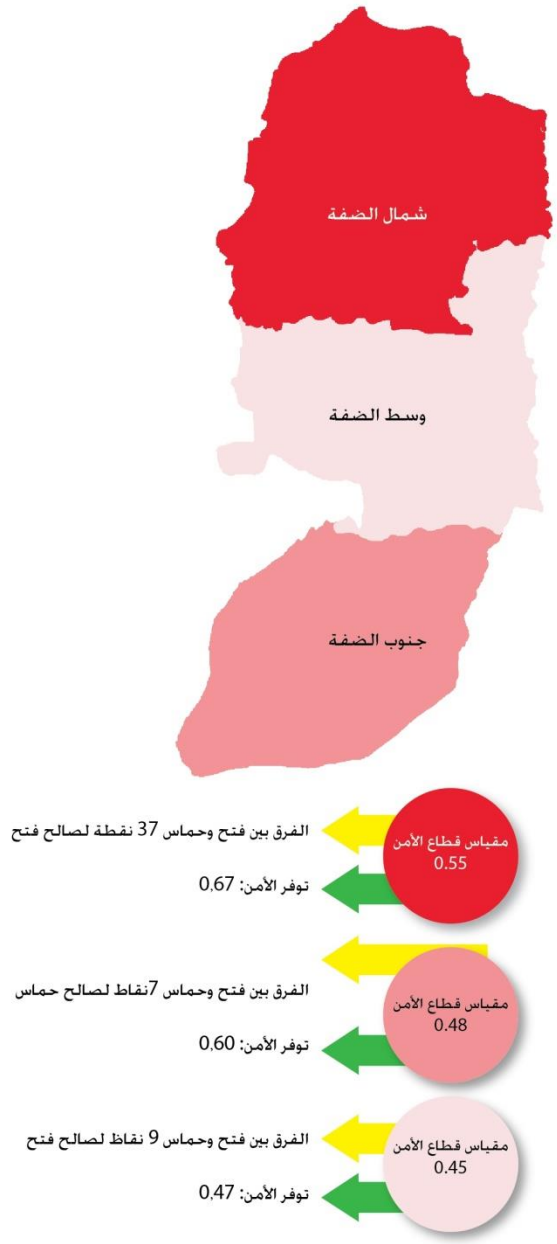

وعند إسقاط متغيري الأمن والانتماء السياسي على الضفة الغربية وقطاع غزة، كما يتضح في الخريطة التالية، نلاحظ ارتفاع علامة المقايس في قطاع غزة عن الضفة الغربية حيث يصل إلى (0.53) في ظل تساوي نسبة التأييد لكل من فتح وحماس في قطاع غزة وارتفاعها لصالح فتح في الضفة الغربية 14 نقطة. كما أن هناك عوامل أخرى ساهمت بارتفاع علامة المقياس في قطاع غزة مثل المؤشر المتعلق بالاطلاع والمعرفة على مهام أجهزة الأمن حيث ارتفع عن مثيله في الضفة الغربية 20 نقطة ليصل للعلامة (0.46)، كما ارتفع المؤشر المتعلق بمكافحة الفساد 11 نقطة عن مثيلة في الضفة الغربية ليصل للعلامة (0.46). اضافة لذلك انخفاض علامة المؤشر المتعلق بالعلاقة مع إسرائيل 7 نقاط عن معدل المقياس، علما أن هذا المؤشر غير موجود في قطاع غزة.

الضفة الغربية وقطاع غزة حسب علامة المقياس

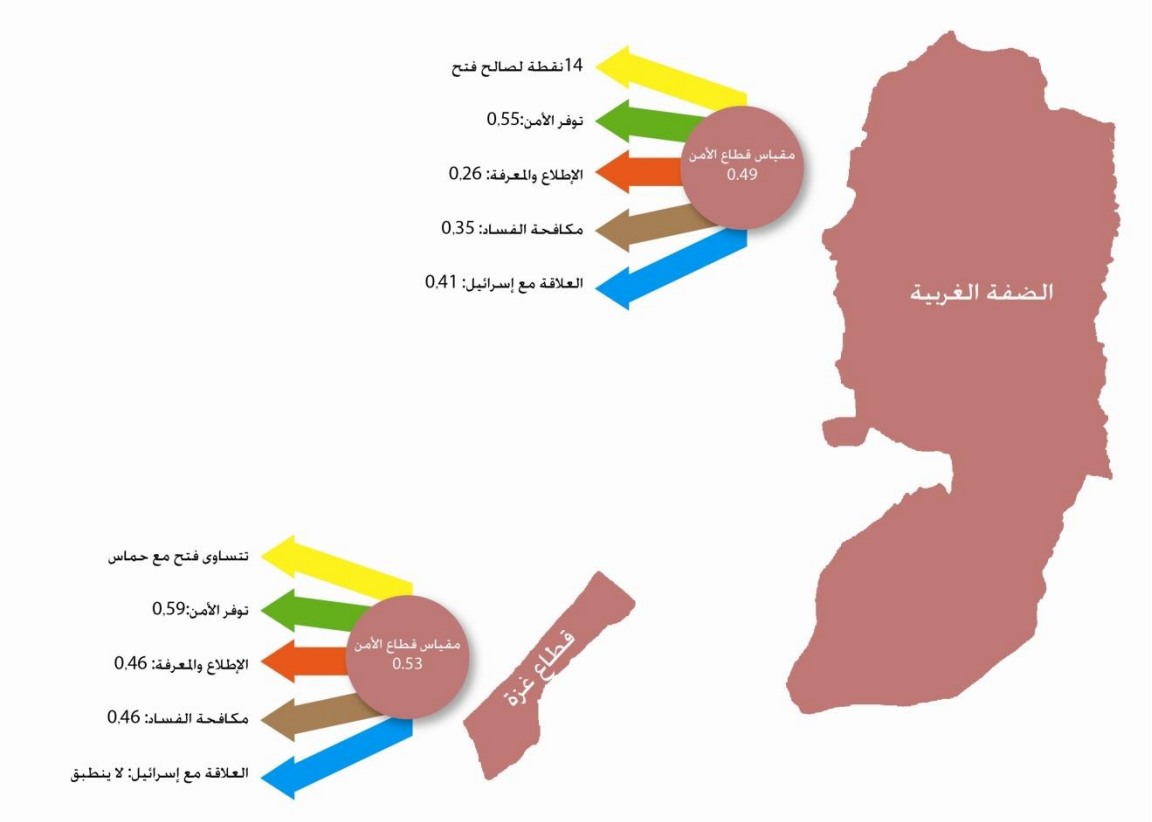

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن أربعة مؤشرات فقط حصلت على تصنيف "مكتمل"، فيما حصلت سبعة مؤشرات على تصنيف متقدم جداً، وحصل 25 مؤشراً على تصنيف "متقدم". في المقابل حاز 36 مؤشرا فرعيا على تصنيف متوسط، وجاء تصنيف 24 مؤشرا ضعيفا، فيما حصل 14 مؤشرا فرعيا على تصنيف ضعيف جدا. اما المؤشرات الفرعية التي كان الإصلاح فيها منعدما فقد بلغت 14 مؤشرا. (انظر الشكل التالي).

تصنيف المؤشرات الفرعية

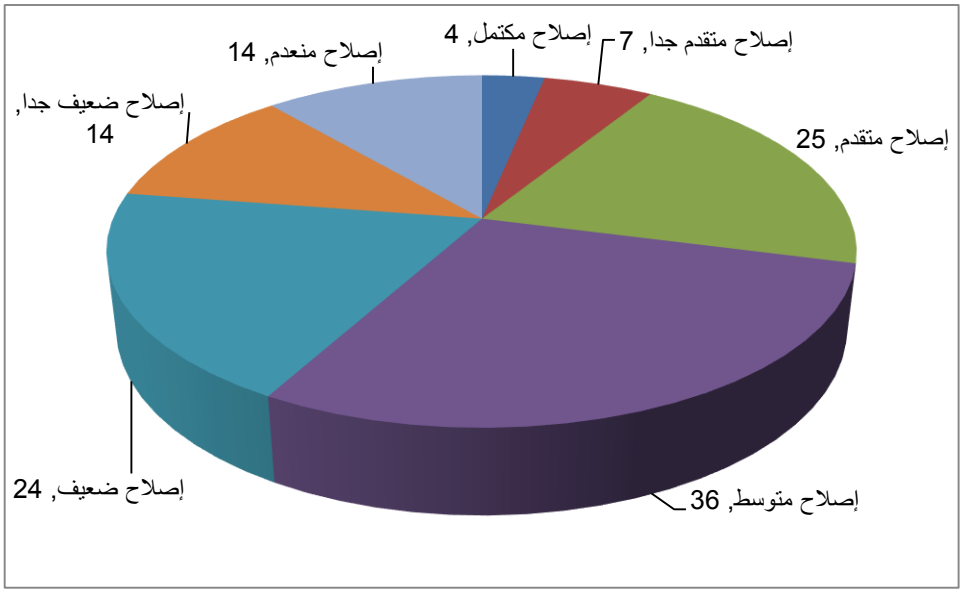

خلصت هذه الدراسة بعدد من التوصيات من أهمها:-

1. ايجاد آلية فعالة وعلنية للمحاسبة داخل قطاع الأمن تشرف عليها عناصر مدنية من وزارة الداخلية للنظر في قضايا الفساد واستعمال العنف الزائد أو التعذيب. تعزيز الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق المواطن، بين ضباط وعناصر أجهزة الأمن وخاصة أولئك الذين يحتكون مباشرة ويوميا بالجمهور.
2. تعزيز مجالات التنسيق والتعاون مع أجهزة العدالة الاخرى مثل النيابة العامة والمحاكم بهدف احترام أجهزة الأمن لقواعد القانون الخاصة بالاعتقال، وإجراء التحقيق، والحصول على الأدلة لإدانة المجرمين في المحاكم، زيادة فاعليتها في تنفيذ قرارات المحاكم.
3. يتوجب على المؤسسة الامنية توضيح طبيعة العلاقة مع الجانب الاسرائيلي فيما يخص موضوع التنسيق الامني للجمهور الفلسطيني، بحيث يكوان واضح للجمهور ما هي القضايا التي يتم فيها التنسيق من الجانب الاسرائيلي، والحاجة الفلسطينية لهذا التنسيق وفوائده بم يخدم المصلحة الفلسطينية. كما يجب على المؤسسة الامنية تجنب التنسيق الذي يظهر فيه الجانب الاستخباراتي البحت مع الجانب الاسرائيلي.

مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين
تقرير فلسطين

(1) مقدمة

يقوم المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية بالتعاون مع عدد من المراكز البحثية في عدد من الأقطار العربية (فلسطين، العراق، اليمن، تونس) ببلورة مقياس رقمي أو كمي لأوضاع قطاع الأمن والجوانب المتعلقة به في نظام العدالة. يتكون مقياس الامن والمواطن هذا من 12 مؤشراً رئيسياً 116 مؤشراً فرعياً تم الاتفاق على اعتمادهم اضافة إلى مؤشرات رئيسية خاصة بكل قطر عربي، فمثلاً تمت اضافة مؤشرا رئيسيا آخر لفلسطين لتصبح المؤشرات الخاصة بفلسطين 13 مؤشرا رئيسيا، إضافة إلى وجود مؤشران فرعيان، ليصبح عدد المؤشرات 124 مؤشرا فرعيا.

يتم بناء المقياس من خلال استطلاعات للرأي العام التي يتم إجراؤها بين عينة تمثيلية للمواطنين الفلسطينيين في مجمل الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع، الا أن العلامات المستخدمة في التقرير مبنية على عينة الضفة الغربية، وذلك لان السلطة الوطنية الفلسطينة برئاسة محمود عباس تفرض سيطرتها الأمنية على الضفة الغربية، في حين تفرض حركة حماس سيطرتها الامنية على قطاع غزة، وتم استخدام بيانات قطاع غزة للمقارنة في بعض المؤشرات. كذلك يتم إجراء هذه الاستطلاعات بين عينة إضافية كبيرة نسبياً تمثل أولئك الذين مروا بتجربة شخصية مع قوات الأمن والشرطة أو نظام العدالة. وتهدف هذه الاستطلاعات إلى جمع بيانات وانطباعات حول تصنيف الجمهور الفلسطيني لقدرة واداء ودور الأجهزة الأمنية ومتطلبات إصلاح القطاع الأمني بما في ذلك تلك المتعلقة بنظام العدالة.

تهدف هذه الدراسة لتسليط الضوء على واقع اداء الأجهزة الأمنية في فلسطين وتصنيف ادائها من وجهة نظر المواطن الفلسطيني. ومن ثم تحديد اوجه الخلل والقصور في اداء هذه الأجهزة من وجهة نظر المواطن، والخروج بتوصيات تقدم الى صناع القرار للاستفادة منها في عملية الاصلاح الأمني.

تنسجم هذه الدراسة مع عملية الاصلاح الأمني التي ابتدأت منذ عدة سنوات في فلسطين وتمثلت في اصدار عدد من القوانين التي تنظم عمل الأجهزة الأمنية واعادة هيكلة هذه الأجهزة.

انشأت الأجهزة الأمنية الفلسطينية مع تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994 استنادا لاتفاق أوسلو بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والبروتوكولات الملحقة به وخاصة البروتوكول الأمني. وفي السنوات الاولى من عمل الأجهزة الأمنية اتسم عملها في التداخل في الصلاحيات والمسؤوليات بين تلك الأجهزة الامر الذي خلق حالة من الارباك في أداء هذه الأجهزة انعكس سلبا على حياة المواطن الفلسطيني. كما شهدت هذه الفترة عدم وجود قوانين تنظم عمل هذه الأجهزة وبالتالي عدم خضوع اعضاء وقيادات هذه الأجهزة للمساءلة من قبل جهات الاختصاص السياسي والقانوني.

استمر هذا الوضع المتردي لأجهزة الأمن حتى أيار 2002 عندما اعلن الرئيس ياسر عرفات عن خطة للإصلاح الاداري والأمني، وذلك بعد عمليات الاجتياح التي قامت بها اسرائيل للضفة الغربية وتدمير المقرات الأمنية في الضفة الغربية وقطاع غزة، اضافة للضغوط الدولية وخاصة ضغوط الولايات المتحدة على الرئيس الفلسطيني لاجراء عملية الاصلاح بهدف الحد من سلطة الرئيس عرفات من سيطرته على الأجهزة الأمنية.

بدأت عملية الاصلاح الأمني بتعين وزير داخلية يكون مسؤولا عن أجهزة الشرطة والأمن الوقائي والدفاع المدني، وبعد فترة حدث اصلاح مالي في الأجهزة الأمنية بحيث اصبح منتسبي الأجهزة الأمنية يتلقون رواتبهم من خلال البنوك.

استمرت عملية الاصلاح الأمني في عهد الرئيس محمود عباس على نطاق اوسع من قبل، حيث تم اقرار مجموعة من القوانين التي تنظم عمل الأجهزة الأمنية منها قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطيني، وقانون المخابرات العامة، وقانون الدفاع المدني، وقرار بقانون الأمن الوقائي. كما اشتملت هذه الاصلاحات على إعادة هيكلة الأجهزة الأمنية الفلسطينية . ولكن ما زال قطاع الأمن بحاجة للعديد من الاصلاحات القانونية والاجرائية لتمكين هذه الأجهزة من القيام بدورها على أكمل وجه وفق احكام القانون.

واجهت عملية إصلاح قطاع الأمن خلال الفترة الماضية عقبات كثيرة، في مقدمتها استمرار الإنقسام السياسي والجغرافي الداخلي، وحالة الاستقطاب السياسي بين حركتي فتح وحماس، وفي ظل تراجع فرص عملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية مما أدى تراجع في قدرة السلطة الفلسطينية على توفير الأمن.

شهد العام 2014 جملة من التطورات السياسية والميدانية، حيث تم تشكيل حكومة الوفاق الوطني، في شهر حزيران، بعد 7 سنوات على الانقسام الفلسطيني. إلا أن حكومة الوفاق عجزت عن فرض سيطرتها على قطاع غزة، واستمر تعطل عمل المجلس التشريعي. كذلك، قامت قوات الاحتلال الاسرائيلي بعملية عسكرية في الضفة الغربية اقتحمت خلالها المدن الفلسطينية وشنت حملة اعتقالات واسعة في صفوف الفلسطينيين إثر عملية اختطاف لثلاثة مستوطنين بالقرب من مدينة الخليل. وفي شهر تموز (يوليو) شن الاحتلال الاسرائيلي عدوانا عسكريا على القطاع دام واحد وخمسين يوما، تم خلاله تدمير منازل الفلسطينيين والأبراج السكنية وأحياء بأكملها، والبنى التحتية كالمدارس وبعض المستشفيات والمؤسسات العامة. في المقابل توجه الفلسطينيون بمشروع قرار لمجلس الأمن يقضي بإنهاء الاحتلال الاسرائيلي وفق سقف زمني محدد والتوقيع على اتفاقيات دولية أهمها الانضمام إلى ميثاق روما.

يقيس مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين تقرير فلسطين 13 مؤشراً رئيساً، يستعرض الجدول رقم (1) أدناه كافة هذه المؤشرات ويشير إلى العناصر الرئيسية التي تدخل في تركيبة كل منها.

جدول رقم (1): قائمة بأسماء المؤشرات والعناصر التي تدخل في تركيبتها

رقم المؤشر	اسم المؤشر	اسم مختصر للمؤشر	بعض المؤشرات الفرعية التي تمثل المؤشر
1	مستوى تصنيف المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها	قدرات الأجهزة	قدرة الأجهزة على خدمة المواطن بدون تمييز ، قدرة الأجهزة على مكافحة الجريمة وقدرة الأجهزة على الالتزام بالقانون
2	تصنيف المواطن لأداء أجهزة الأمن	أداء الأجهزة	تصنيف أداء الأجهزة في في مكافحة الفساد داخلها ، تصنيف أداء الأجهزة في فرض النظام وتصنيف أداء الأجهزة في تنفيذ قرارات المحاكم
3	التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة	التوقعات المستقبلية	توقع قدرة الأجهزة في توفير الامن للمواطن ، توقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية وتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر

	الأمن		لقرارت المحاكم
4	الاعتقاد حول اتجاهات التعيير	اتجاهات التغيير	اعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل 4-5 سنوات ، اعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد أفضل مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات واعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في توفير الأمن والسلامة بدون تمييز مقارنة بالأداء قبل 4-5 سنوات
5	مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية	الثقة بالاجهزة	مدى الاعتقاد بأن اجهزة الامن تعمل لأجل أمن المواطن أولاً ، مدى الثقة بنزاهة الشرطة ومدى الثقة بنزاهة الخابرات
6	الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الاجهزة	مكافحة الفساد	اعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية مقارنة بقبل 4-5 سنوات ، مدى الاعتقاد بأن الأجهزةالامنية لا تعاني من الفساد فيها ومدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة
7	الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الامنية	الإطلاع والمعرفة	مدى معرفة الجمهور بمهام الجيش ، مدى معرفة الجمهور بمهام المخابرات
8	البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة	بناء الدولة	الاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام ، مدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها
9	التجربة الشخصية في تصنيف دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة.	التجربة الشخصية	مدى عدم التعرض لمعاملة سيئة مثل الضرب ، مدى قيام الأجهزة بتقديم المعتقل للمحاكمة بعد الاعتقال ومدى تعريف المتهم بحقوقه قبل الشروع في التحقيق معك/ه
10	احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية	احساس بالأمن	الشعور بالأمن والسلامة ، عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد اجهزة الامن وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية
11	تصنيف نظام العدالة	نظام العدالة	الاعتقاد بأن الجهاز القضائي للمحاكم مستقل عن السلطة التنفيذية والأجهزة والأحزاب ، الاعتقاد بإمكانية الحصول على محاكمة عادلة والاعتقاد بأن قرارات المحاكم سيتم تنفيذها
12	الحريات والمسائلة وحقوق الانسان	الحريات والمسائلة	الاعتقاد بقدرة المواطن على انتقاد السلطة بدون خوف ، الثقة بمؤسسات حقوق الإنسان وبقدرتها على المساعدة ومدى عدم طلب شهادة حسن سلوك من ألاجهزة الامنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية
13	البعد السياسي الخارجي- العلاقة بإسرائيل	البعد الخارجي	الاعتقاد بأن التنسيق الامني مع إسرائيل يخدم هدفاً وطنياً، أو يخفف من عبء الاحتلال عن المواطن، ومدى الرضا عن التنسيق الأمني، والاعتقاد بأن الاعتقالات الاسرائيلية لا تتم بعلم الأجهزة.

المنهجية:

استنادا الى النتائج التي توصلت اليها الدراسة وفي ضوء العلامات التي حصلت عليها المؤشرت الرئيسية والفرعية والمحددة ما بين (0.0 – 1.0) ، فقد وقع اعتماد تصنيف التصنيف الموضح ادناه في تصنيف العلامات التي حصلت عليها المؤشرات الرئيسة والفرعية للاشارة الى مستوى اداء الاجهزة الامنية في ضوء تلك العلامات:

جدول رقم (2): تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني ونظام العدالة

	علامة المقياس	التصنيف
	0.81 – 1.0	اصلاح مكتمل
	0.71 – 0.80	اصلاح متقدم جدا
	0.61 – 0.70	اصلاح متقدم
	0.51 – 0.60	اصلاح متوسط
	0.41 – 0.50	اصلاح ضعيف
	0.31 – 0.40	اصلاح ضعيف جدا
	0.0 – 0.30	اصلاح منعدم

آلية احتساب علامات المؤشرات:

يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بناء على متوسط علامات المؤشرات الفرعية التابعة لذلك المؤشر. يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي بالاعتماد على معادلة لنتائج إجابات الأسئلة ذات العلاقة التابعة لذلك المؤشر. توجد عدة انماط لاحتساب علامات المؤشرات الفرعية وذلك حسب طبيعة وخيارات الاجابة عليها. فمثلاً، هناك أسئلة ذات أربعة خيارات (على نمط، 1-أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- أعارض، 4- أعارض بشدة)، حيث يتم احتساب علامة المؤشر الفرعي في هذ الحالة على النحو التالي: [خيار1*1.2+ خيار 2*0.8] + [(خيار4+خيار3)-(خيار 4*1.2-خيار3*0.8)]. أما الاسئلة ذات خمس خيارات (على نمط، 1-أوافق بشدة، 2- أوافق، 3- بين بين، 4- أعارض، 5- أعارض بشدة)، فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار1*1.2+خيار2*0.8+خيار3*0.5)] +[(خيار5+خيار4) - (خيار 5*1.2-خيار4*0.8)]. أما الاسئلة ذات الخيارين (على نمط، 1- نعم، 2- لا) فيتم احتساب علامة المؤشر على النحو التالي: [خيار 1*1]. وقد تم اعتبار خيار (لا رأي) أو (لا أعرف) قيمة مفقودة.

يعني ما سبق أن هناك تطابقاً لكنه غير كامل بين علامة المؤشر والنسب المئوية للإجابات. فمثلا بلغت علامة مؤشر عدم القلق من إمكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الأمن في فلسطين (0.70) بينما قالت نسبة من 73% أنها لا تشعر بالقلق. يتم احتساب علامة المؤشر الرئيسي بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الفرعية التي يشملها المؤشر على عدد هذه المؤشرات. ويتم احتساب علامة المقياس بتقسيم مجموع علامات المؤشرات الرئيسية على عددها.

تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل في كل بلد بلغ حجمها 1200 شخصا من البالغين حيث تم اختيارهم من 120 منطقة سكنيه أو منطقة عد تم اختيارها بطريقة عشوائية منتظمة من مناطق العد التي يوفرها جهاز الإحصاء في كل بلد. تتم عملية الاختيار حسب المراحل الثلاثة التالية: اختيار منطقة العد حيث توجد خارطة خاصة بكل منها، في كل منطقة عد يتم اختيار عينة عشوائية منتظمة من 10 وحدات سكنية من الوحدات السكنية الموجودة في منطقة العد، ومن كل وحدة سكنية يتم اختيار فرد فوق 17 سنة بطريقة عشوائية باستخدام جداول كيش.

لغرض الدراسة، تم تقسيم العينة إلى جزئين يتكون الجزء الاول منها من عينة تمثيلية لكافة الاشخاص البالغين، وبلغ عددهم في العينة حوالي (1000) شخص، ويتكون الجزء الثاني من (200) شخص وهولاء يمثلون عينه ممن تعرضوا هم او احد اقاربهم لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وقد رُعي عند اختيار عينة الذين تعرضوا نسبة توزيعهم في المجتمع ككل.

كما تنقسم العينات إلى ثلاثة أنواع: (1) العينة العامة، وتشمل كافة الافراد سواء الذين تعرضوا او لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن او نظام العدالة، (2) عينة الذين لم يتعرضوا، وتشمل كافة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن او نظام العدالة، و(3) عينة الذين تعرضوا، وتشمل كافة الافراد الذين تعرضوا لتجربة واحتكاك مع أجهزة الأمن او نظام العدالة.

جرى خلال اعداد استمارة الاستطلاع في فلسطين تعاون وتشاور مع العديد من المؤسسات والأجهزة كوزارة الداخلية وأجهزة امنية وأعضاء في البرلمان ومؤسسات المجتمع المدني في مقدمتها مؤسسات حقوق الانسان وناشطين سياسيين. وهنا نتقدم بالشكر الجزيل لجميع المؤسسات والأشخاص الذين ساعدوا وساهموا في تطوير استمارة الاستطلاع.

يتكون هذا التقرير بالإضافة لهذه المقدمة من ثلاثة أقسام أخرى هي:

1. خصص القسم الثاني من التقرير لاستعراض ومناقشة نتائج الدراسة على ثلاثة مستويات؛ الاول: خصص للنتائج الكلية للمقياس في فلسطين. والثاني: لعرض مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة عرض نتائج المؤشرات الرئيسية المكونة للمقياس.
2. خصص القسم الثالث لاستعراض التوصيات.
3. يحتوي القسم الرابع على ملاحق تشمل: تفصيل للمنهجية المستخدمة لإعداد المؤشرات وعلاماتها وإجراء الاستطلاع واختيار العينة. وجدول بالأسئلة والنتائج قبل تحويلها لعلامات. وجدول بالعلامات لكافة المؤشرات الرئيسية والفرعية. وجدول بعلامات المؤشرات الرئيسية والعلامة الكلية للمقياس.

(1) النتائج

اولا: العلامة الكلية للمقياس:

بلغت قيمة مقياس قطاع الأمن العربي وتوجهات المواطنين تقرير فلسطين بالقراءة الأولى (0.49)، وهي في أعلى علامات التصنيف الضعيف; وتشير هذه العلامة إلى غياب التقدم الحقيقي في إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة في فلسطين. كما تظهر هذه النتيجة انقساما بين الجمهور حيث يمنح نصف المواطنين تصنيفاً ايجابيا لأوضاع قطاع الأمن، فيما يمنح النصف الاخر تصنيفا سلبيا لهذه الأوضاع. ويلاحظ أنه يوجد تفاوت في الاداء بين المؤشرات الثلاثة عشر الرئيسية المعتمدة في تصنيف اداء المؤسسات الامنية.

بلغ الفرق 7 نقاط بين من تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن، ومن لم يتعرضوا لتجربة مع هذا القطاع (0.43 مقابل 0.50). إن هذا يعني أن التعامل المباشر مع قطاع الأمن ونظام العدالة يخلق انطباعا أقل ايجابية عن هذا القطاع.

شكل رقم (1) قيمة مقياس قطاع الامن وتوجهات المواطنين

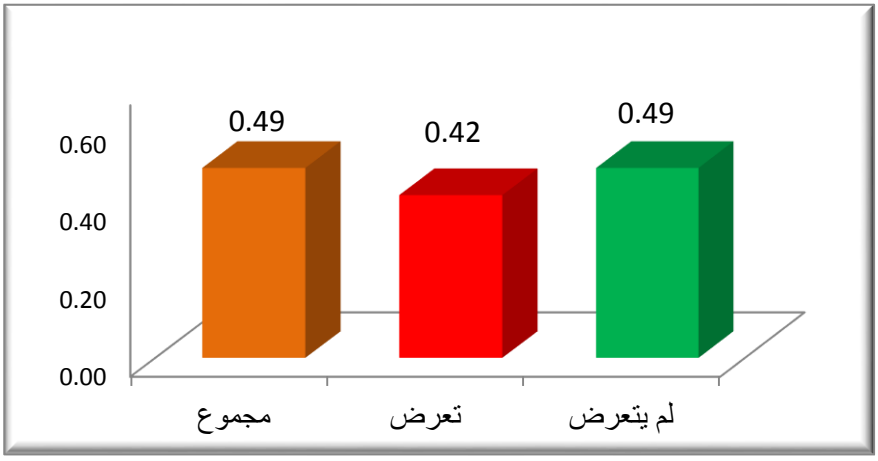

حصل المؤشر الخاص بالتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن على أعلى علامة ومقدارها (0.62)، بينما حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الأمنية على ادنى علامة ومقدارها (0.28).

تراوحت بقية علامات المؤشرات الاخرى ما بين 0.35 و0.60، مما يشير إلى أن التصنيف لهذه المؤشرات هو ما بين المتوسط والضعيف جدا. حصلت خمسة مؤشرات على تصنيف متوسط، وأربعة مؤشرات على تصنيف ضعيف. ومؤشر واحد على تصنيف ضعيف جدا. تشير هذه النتائج إلى أن قطاع الأمن ونظام العدالة في فلسطين يعاني من إشكاليات أساسية تتصدرها الاطلاع والمعرفة، وانتشار الفساد، ويليها قدرات الأجهزة الأمنية أو ادائها، وضعف أوضاع الحريات والمساءلة وحقوق الانسان، وسلبية التجربة الشخصية في تصنيف دور الأجهزة الأمنية في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة، وانخفاض التصنيف الإيجابي لنظام العدالة.

شكل(2) علامات المؤشرات الرئيسية في مقياس قطاع الامن وتوجهات المواطنين

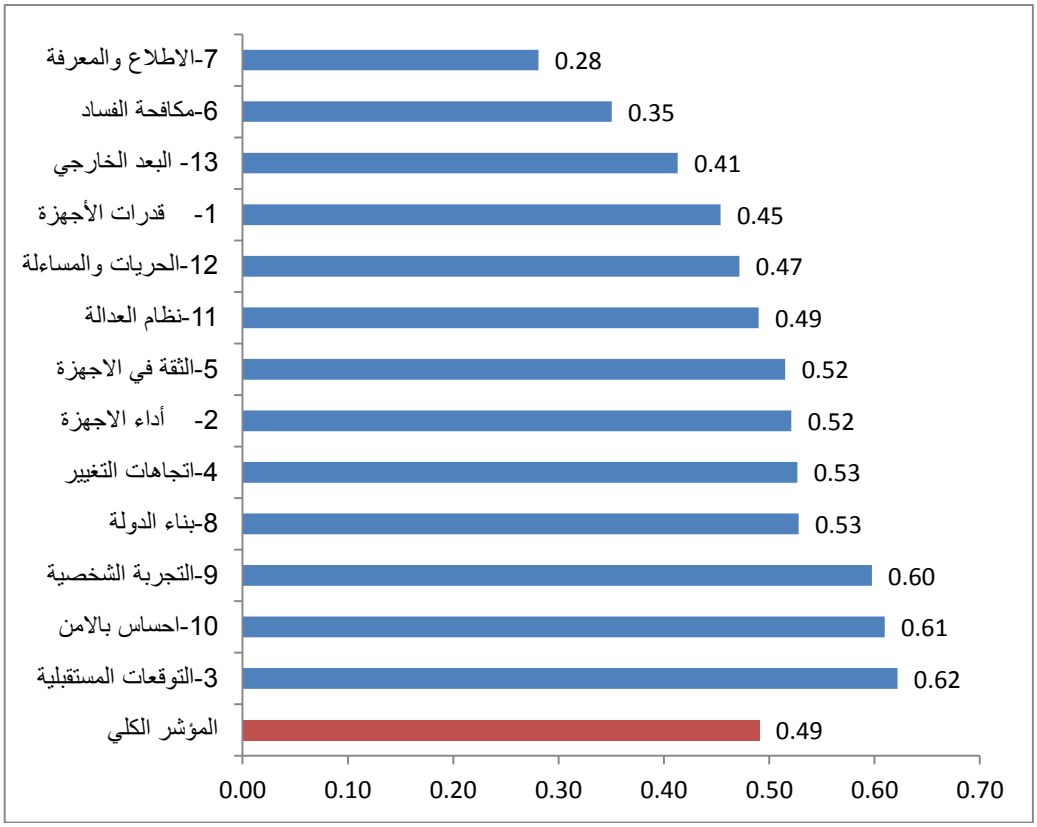

تظهر نتائج التصنيف حسب العينة أن التفاوت واضح بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا حيث ترتفع علامات الذين لم يتعرضوا عن علامات الذين تعرضوا في عشرة مؤشرات. حصلت عشرة مؤشرات لعينة الذين تعرضوا الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن على علامات متدنية مقارنة بستة مؤشرات حصلت على نفس التصنيفات (اصلاح منعدم – اصلاح ضعيف)؛ فقد حصل مؤشر واحد على تصنيف منعدم لكلا العينتين، فيما حصلت ثلاث مؤشرات على تنصفي ضعيف جدا لعينة الذين تعرضوا لتجربة مقابل مؤشر واحد لعنة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. في حين حصلت سبعة مؤشرات لعينة الذين تعرضوا لتجربة مقابل اربعة مؤشرات لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. في المقابل حصل مؤشران على تصنيف متقدم لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة. حازت اربعة مؤشرات على تصنيف اصلاح متوسط لعينة الذين لم يتعرضول لتجربة مقابل مؤشرين لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن. (انظر الجدول رقم 3).

جدول رقم (3) عدد المؤشرات حسب التصنيف وحسب العينة للمقياس في فلسطين

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1	1	
اصلاح ضعيف جدا	3	1	1
اصلاح ضعيف	7	4	4
اصلاح متوسط	2	4	5
اصلاح متقدم	0	2	2
اصلاح متقدم جدا	0	0	0
اصلاح مكتمل	0	0	0
المجموع	13	12	13

تشير مقارنة نتائج المؤشرات الثلاثة عشرة لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية ونظام العدالة وعينة الذين لم يتعرضوا إلى حصول الذين لم يتعرضوا على علامات أعلى في احدى عشر مؤشرا. وتراوحت الفروقات ما بين 15 نقطة للمؤشر الخاص بإحساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية، ونقطة واحدة للمؤشر الخاص باحترام الحريات والمساءلة وحقوق الانسان، فيما حصل المؤشر الخاص بالإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية على علامات أعلى (بثلاث نقاط) بين الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن، وذلك ناتج على الأرجح عن التجربة الشخصية لهؤلاء الأفراد. (انظر الشكل التالي)

تشير النتائج أيضاً إلى أن الذين تعرضو لتجربة مع أجهزة الأمن يميلون للتشاؤم حيال المستقبل (0.54) مقارنة بمن لم يتعرضوا لتجربة (0.64). وينطبق الامر ذاته على مؤشر الاحساس بالأمن والسلامة، وعلى تصنيف نظام العدالة، وعلى درجة الثقة بالمؤسسات الأمنية وعلى الاعتقادات بشأن الفساد. كذلك، يبدو أن نظام العدالة يحظى بتصنيف سلبي للغاية، وأن الانطباعات السلبية حول الفساد في قطاع الأمن ما زالت طاغيةً.

شكل(3) مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين من تعرضوا ومن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن ونظام العدالة في فلسطين

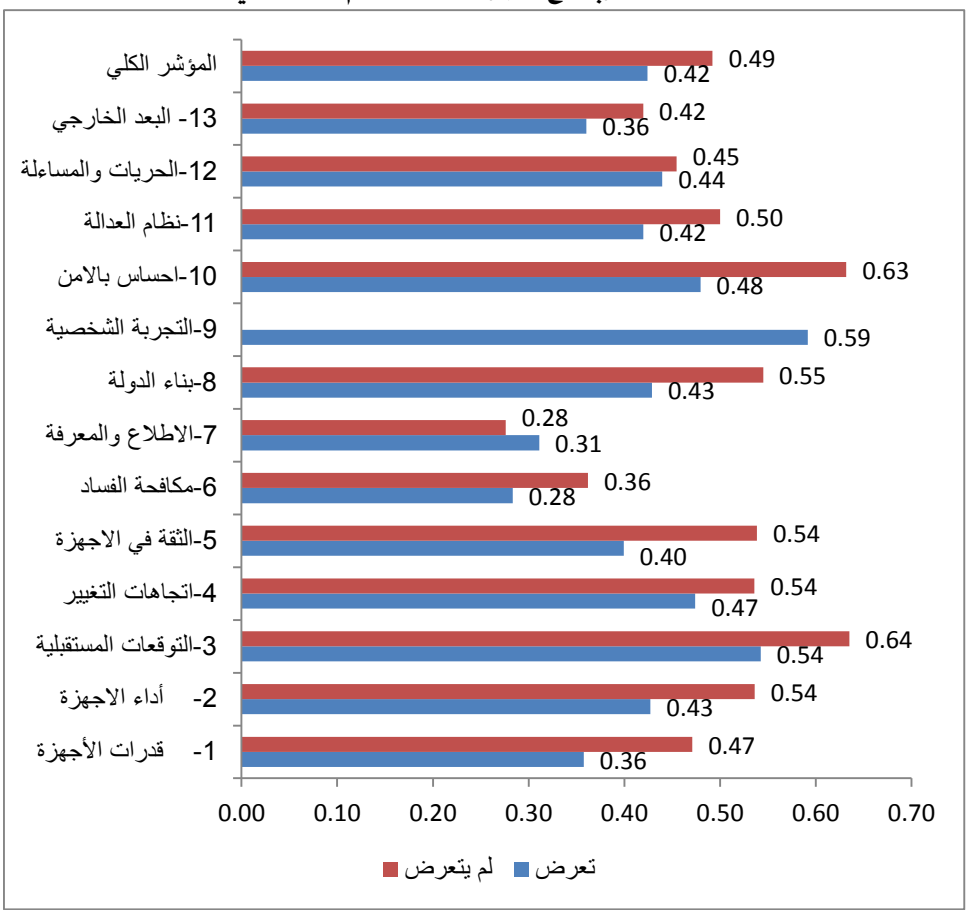

أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية، فقد حصلت اربعة مؤشرات (أي 3% من اجمالي 124 مؤشرا فرعيا) على علامات تشير إلى اصلاح "مكتمل" وهي تتعلق بالقدرة على تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان، والقدرة على تقديم طلبات للقضاء بالإفراج، ومعرفة الاسرة بمكان الاحتجاز، ومساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي، ما يعني وجود تطور جيد في عملية الإصلاح في هذه الجوانب المحددة.

حصلت تسعة مؤشرات على تصنيف "متقدم جدا" وأربعة وعشرون مؤشرا على تصنيف "متقدم" وهي تعد مؤشرا ايجابيا على عملية الإصلاح في بعض جوانب قطاع الأمن ونظام العدالة وتحتاج إلى استكمال العمل لتطويرها. وحصل 33 مؤشرا فرعياً (28% من مجمل المؤشرات الفرعية)، على تصنيف "متوسط"، أي على علامات تراوحت بين (0.51) وبين (0.60) فيما حصل عشرون مؤشرا (أي 17% من مجمل المؤشرات الفرعية) على علامات تراوحت بين (0.41 و0.50) أي إصلاح "ضعيف".

حاز ثلاثة عشر مؤشرا فرعياً على تصنيف "ضعيف جدا" منها مؤشران يتعلقان بنظام العدالة وهما: عدم معاملة القضاء للمواطنين بالتساوي، واستقلالية السلطة القضائية، ومؤشران آخران يتعلقان بأداء الأجهزة الأمنية هما فرض النظام والقانون، وتصنيف أداء الأجهزة في التخلص من الحزبية وثلاثة مؤشرات تتعلق بالمؤشر الرئيسي الذي يقيس قدرات الأجهزة الأمنية هي خدمة المواطن بدون تمييز، ومكافحة الفساد داخلها، التخلص من الحزبية.

أخيراً حصل ثلاثة عشر مؤشرا على علامات متدنية جدا، وضعها في تصنيف إصلاح "منعدم"، من أهمها الاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعاني من الفساد فيها (0.08). وأن أجهزة الأمن تعمل من أجل النخبة الحاكمة (0.10). جاءت أربعة من المؤشرات الفرعية التي حصلت على تصنيف "منعدم" في المؤشر الرئيسي المتعلق بالحريات والمساءلة، ومنها سؤال مؤسسات حقوق الإنسان عن المعتقلين ومساعدتهم، والاعتقاد بممارسة الأجهزة الأمنية للتعذيب. وحصلت، على نفس التصنيف ثلاثة مؤشرات فرعيه أخرى تتبع المؤشر الرئيسي المتعلق بنظام العدالة وهي بطء عمل المحاكم، والاعتقاد بوجود فساد بين القضاة، والتحيز في تطبيق القانون على المواطنين لدى الشرطة وأجهزة الأمن. (أنظر الجدول رقم 4)

جدول رقم (4): علامات المؤشرات الرئيسية وتصنيف المؤشرات الفرعية للمقياس في فلسطين

رقم واسم المؤشر الرئيس	عدد المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيس	علامة المؤشر الرئيس على المقياس	تصنيف المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيس						
			اصلاح مكتمل	اصلاح متقدم جداً	إصلاح متقدم	إصلاح متوسط	اصلاح ضعيف	اصلاح ضعيف جداً	اصلاح منعدم
1- قدرات الأجهزة	8	0.45				3	2	3	
2- أداء الاجهزة	17	0.52			4	6	5	2	
3-التوقعات المستقبلية	5	0.62			3	2			
4-اتجاهات التغيير	11	0.53				9	2		
5-الثقة في الاجهزة	13	0.52		2	4	2	2	1	2
6-مكافحة الفساد	3	0.35				1	1		1
7-الاطلاع والمعرفة	3	0.28						1	2
8-بناء الدولة	3	0.53			1	1		1	
9-التجربة الشخصية	16	0.60	3	1	4	3	1	3	1
10-احساس بالامن	10	0.61		2	4	2	2		
11-نظام العدالة	18	0.49		1	4	4	4	2	3
12-الحريات والمساءلة	11	0.47	1	1	1	3	1		4
13- البعد الخارجي	6	0.41					3	2	1
المجموع	124	0.49	4	7	25	36	24	14	14

مقارنة نتائج المقياس بين الضفة الغربية وقطاع غزة

بلغت قيمة مقياس قطاع الأمن والمواطن في قطاع غزة (0.53) مما يعني حصولها على تصنيف متوسط، في المقابل بلغت قيمة مقياس قطاع الأمن والمواطن في الضفة الغربية (0.49) مما يعني حصولها على تصنيف ضعيف. علما أن مقياس قطاع الأمن والمواطن في قطاع غزة تضمن 12 مؤشراً فقط، فيما تضمن نفس المقياس 13 مؤشراً في الضفة الغربية حيث تم اضافة مؤشر خاص بالعلاقة مع إسرائيل، وحصل هذا المؤشر على علامة 0.41. (انظر الشكل التالي)

شكل رقم (4) مقارنة علامات المؤشرات بين الضفة الغربية وقطاع غزة لمن تعرض لتجربة مع أجهزة الامن ولمن لم يتعرض.

عند مقارنة علامات المؤشرات في الضفة الغربية مع قطاع غزة، يلاحظ ارتفاع أغلب المؤشرات الرئيسية في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية بإستثناء اربعة مؤشرات هي: مدى الثقة بالمؤسسة الأمنية والتجربة الشخصية، والاحساس في الامن والحريات والمسائلة. كما يلاحظ أن علامات المؤشرات الرئيسية كانت في اغلبها متقاربة، حيث اتسعت الفروقات بين علامات بعض المؤشرات في كلتا المنطقتين فمثلاً مؤشر الاطلاع والمعرفة 18 نقطة، وبناء الدولة 15 نقطة، ومكافحة الفساد 11 نقطة لصالح قطاع غزة، فيما ارتفع مؤشرا التجربة الشخصية باثنتي عشرة نقطة، والحريات والمساءلة بست نقاط لصالح الضفة الغربية.

شكل رقم (5) مقارنة علامات المؤشرات الرئيسية بين الضفة الغربية وقطاع غزة

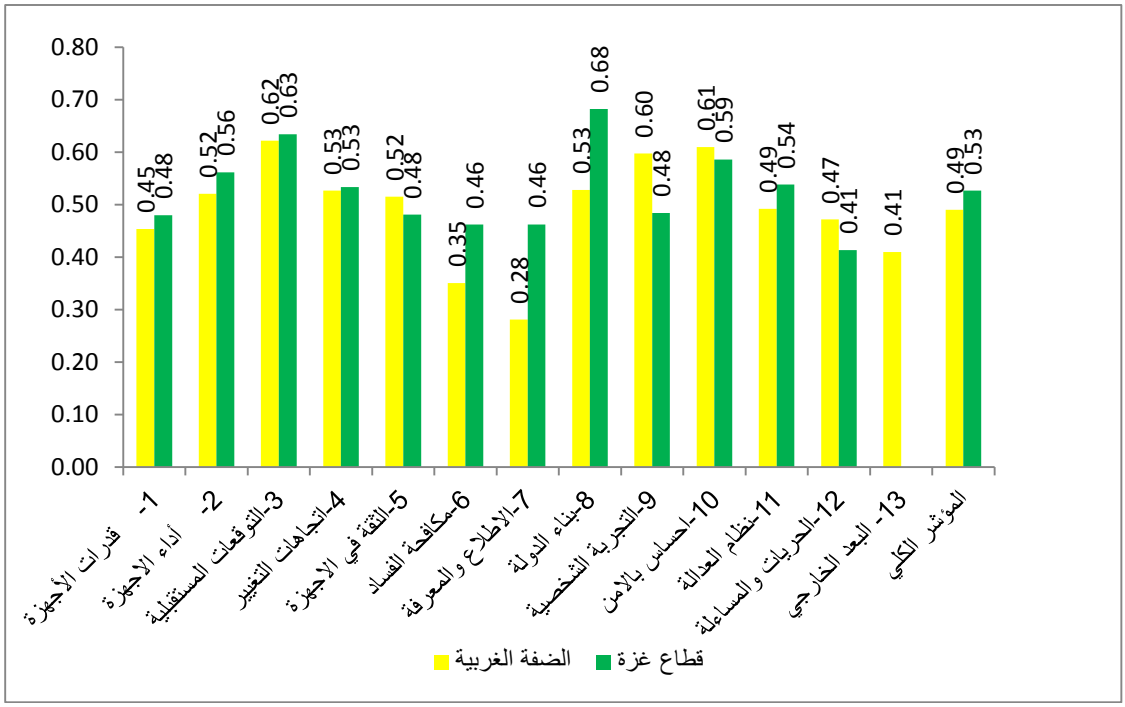

دور المتغيرات السياسية والديغرافية

تلعب مجموعة من المتغيرات دوراً في التأثير على انطباعات الجمهور الفلسطيني وتقييمه لقطاع الأمن ورضاه عنه. فكما أشرنا أعلاه يميل الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن للخروج بانطباعات سلبية عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة (0.42 مقابل 0.49 على التوالي). ولعل اهم المتغيرات الأخرى ذات التأثير الواسع على انطباعات المواطن الفلسطيني درجة الإحساس بتوفر الأمن، والانتماء السياسي أو الحزبي، والاطلاع أو عدم الاطلاع على مهام واختصاصات أجهزة الأمن. إضافة لكل ذلك، تلعب مجموعة من المتغيرات الديمغرافية مثل الجنس والعمر دوراً مماثلاً وإن كان بدرجة أقل من المتغيرات الأخرى.

يشير تحليل النتائج إلى أن كبار السن يعطون قطاع الأمن تصنيفاً أكثر إيجابيه (0.51) مما يعطيه الأصغر سناً (0.47). كما أن الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن يميلون لاتخاذ مواقف وحمل انطباعات ومواقف أكثر إيجابيه(0.54) من الأقل اطلاعاً (0.44). لكن لهذا الاستنتاج استثناءات ثلاثة هامة. أولاً، تظهر النتائج أن النساء أقل اطلاعاً من الرجال على مهام واختصاصات أجهزة الأمن، لكن بالرغم من ذلك يعطين لقطاع الأمن، كما أشرنا أعلاه، تصنيفاً أكثر إيجابيه مما يعطيه الرجال. بل إننا عندما فحصنا مواقف النساء الأكثر اطلاعاً على مهام واختصاصات أجهزة وقارناها مع مواقف النساء الأقل اطلاعاً وجدنا أن الأكثر اطلاعاً لا يعني بالضرورة الأكثر إيجابيه، بل على العكس، وجدنا في بعض المؤشرات أن الأقل اطلاعاً من بين النساء يحملن مواقف وانطباعات أكثر إيجابيه من الأكثر اطلاعاً بينهن. ثانياً، تظهر النتائج أيضاً أن من يحملون شهادة من كلية أو جامعة هم أكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن من الأميين والذين أنهو الدراسة الثانوية أو أقل من ذلك. ومع ذلك، فإن الأكثر تعليماً ليسو بالضرورة الأكثر إيجابيه في تصنيف أداء أجهزة الأمن أو الرضى عنها.

ثالثا، يميل من تعرض لتجربة مع قطاع الأمن لحمل انطباعات أقل إيجابيه عن هذا القطاع مقارنة بالذين لم يتعرضوا لتجربة معه واحتكاك به. مع ذلك، فإن الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الأمن هم الأكثر اطلاعاً ومعرفة بمهام واختصاصات أجهزة الأمن.

تشير النتائج أن الجمهور في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس، جنين، طولكرم، قلقيلية، طوباس، سلفيت) يعطون قطاع الأمن تصنيفاً أكثر إيجابيه (0.55) مقارنة مع محافظات جنوب ووسط الضفة الغربية (0.48، 0.45). كما تشير النتائج أن الجمهور في محافظات شمال الضفة الغربية الاكثر شعورا بتوفر الأمن السلامة الشخصية لهم ولأفراد أسرهم، تعقبها محافظات جنوب الضفة الغربية (الخليل، بيت لحم)، وتشير النتائج إلى أن الجمهور في محافظات وسط الضفة الغربية (القدس، رام الله، أريحا) الاقل شعورا بتوفر الأمن السلامة الشخصية لهم ولأفراد أسرهم. ويعود ذلك لإن الجزء الأكبر من الأرضي الخاضعة لسيطرة السلطة الفلسطينية الأمنية تقع في شمال الضفة الغربية. بالمقابل فإن سكان وسط وجنوب الضفة الغربية خاصة في مدينتي القدس والخليل أكثر احتكاكا بسلطات الاحتلال وممارستها اليومية من اعتقال ومصادرة اراضي وبناء مستوطنات.

خارطة رقم (1) التقسيمات الإدارية للمحافظات الفلسطينية حسب علامة المقياس

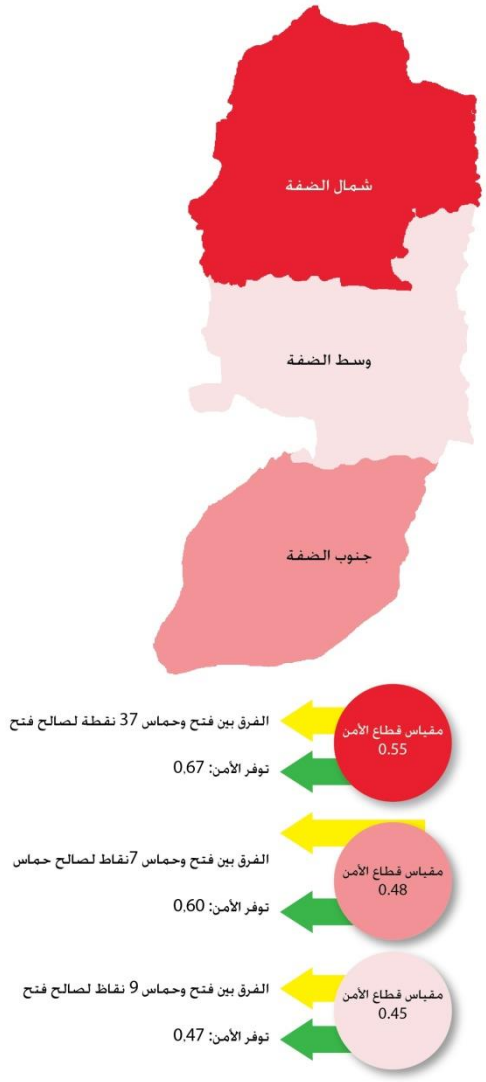

أخيراً يشير تحليل النتائج إلى أن الانتماءات السياسية تلعب دوراً شديد الأهمية في تشكيل مواقف وانطباعات الجمهور تجاه قطاع الأمن حيث تنخفض قيمة المقياس وكافة مؤشراته الرئيسية بشكل كبير بين العينة التي تؤيد أو تتعاطف مع حركة حماس أو الجهاد الإسلامي أو من يصفون أنفسهم بأنهم اسلاميون (أي الحركات المعارضة) (0.38) فيما ترتفع بين العينة التي تؤيد أو تتعاطف مع حركة فتح أو الحركات الوطنيه الأخرى أو الذين يصفون أنفسهم بأنهم وطنيون مستقلون (0.58). من الجدير بالذكر أن حركة فتح كانت هي الحزب الحاكم في مناطق الضفة الغربية من فلسطين أثناء فترة إجراء الاستطلاع. [بالمقابل في قطاع غزة ترتفع قيمة المقياس وكافة مؤشراته الرئيسية بشكل كبير بين العينة التي تؤيد أو تتعاطف مع حركة حماس أو الجهاد الإسلامي أو من يصفون أنفسهم بأنهم اسلاميون (أي الحركات المعارضة) فيما تنخفض بين العينة التي تؤيد أو تتعاطف مع حركة فتح أو الحركات الوطنيه الأخرى أو الذين يصفون أنفسهم بأنهم وطنيون مستقلون. علماً أن حركة حماس كانت هي الحزب المسيطر في قطاع غزة من فلسطين أثناء فترة إجراء الاستطلاع].

خارطة رقم (2): الضفة الغربية وقطاع غزة حسب علامة المقياس

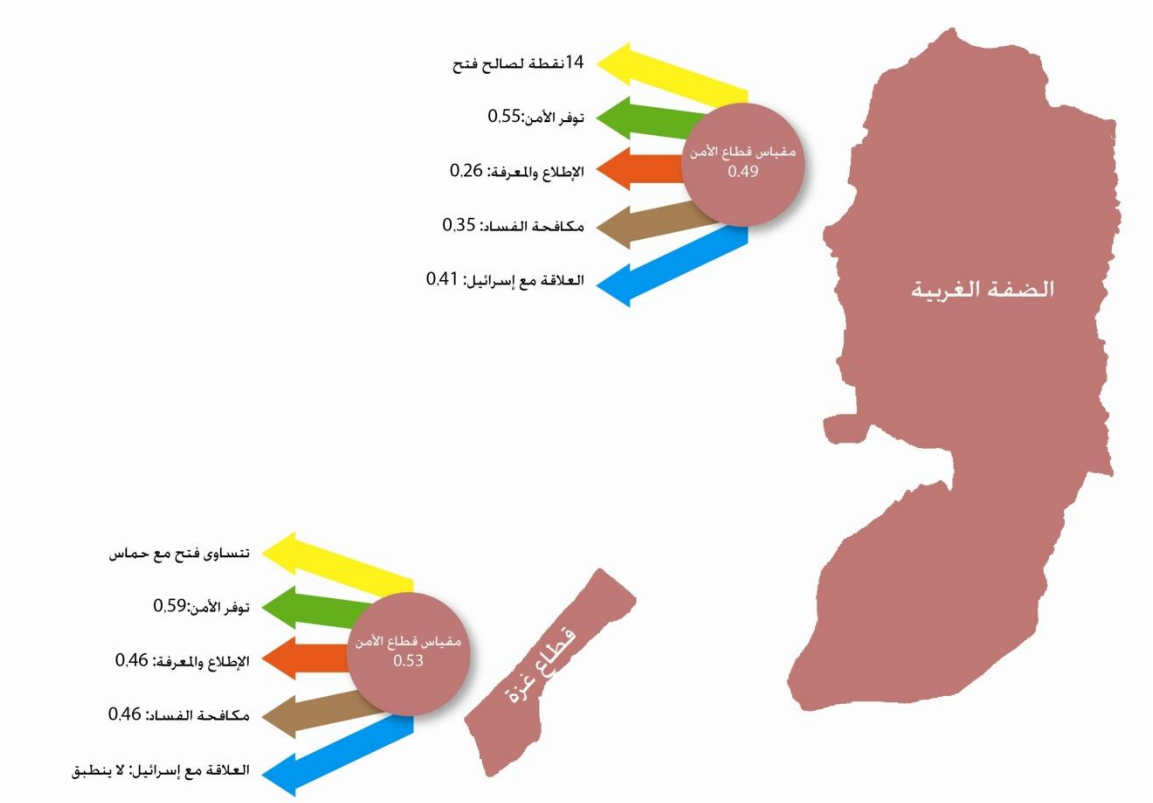

حصلت أربعة مؤشرات فرعية (أي 3% من إجمالي 124 مؤشرا فرعيا يقيسها هذا التقرير) على علامات تشير إلى إصلاح "مكتمل"، وهي تتعلق بالقدرة على تقديم شكاوى لمنظمات حقوق الانسان، والقدرة على تقديم طلبات للقضاء بالإفراج عن معتقلين، واعلام الاسرة بمكان الايقاف، ومساءلة أجهزة الأمن من المستوى السياسي، مما يعني حصول تطور كبير على عملية الإصلاح في هذه الجوانب. بالمقابل حصل اربعة عشر مؤشرا (أي 11% من إجمالي 124 مؤشرا فرعيا يقيسها هذا التقرير) على علامات تشير إلى إصلاح "منعدم"، وهي تتعلق بالمؤشرات

المتعلقة بقضايا الفساد، وقضايا الاطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للأجهزة الأمنية، وعدد من القضايا المتعلقة بالحريات والمسائلة. (أنظر الجدول رقم 4)

ثانيا: نتائج المؤشرات الرئيسية والفرعية

يتناول هذا القسم قراءة للمؤشرات الثلاثة عشرة الرئيسية المكونة للمقياس كل على حده.

المؤشر الاول: مستوى تصنيف المواطن لقدرات أجهزة الأمن ومهنيتها

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.45) أي على تصنيف اصلاح ضعيف، حيث حصل على علامة (0.47) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف ضعيف)، فيما حصل على علامة (0.36) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف ضعيف جدا). في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.48) (تصنيف ضعيف).

شكل رقم (6) قيمة المؤشر الأول مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

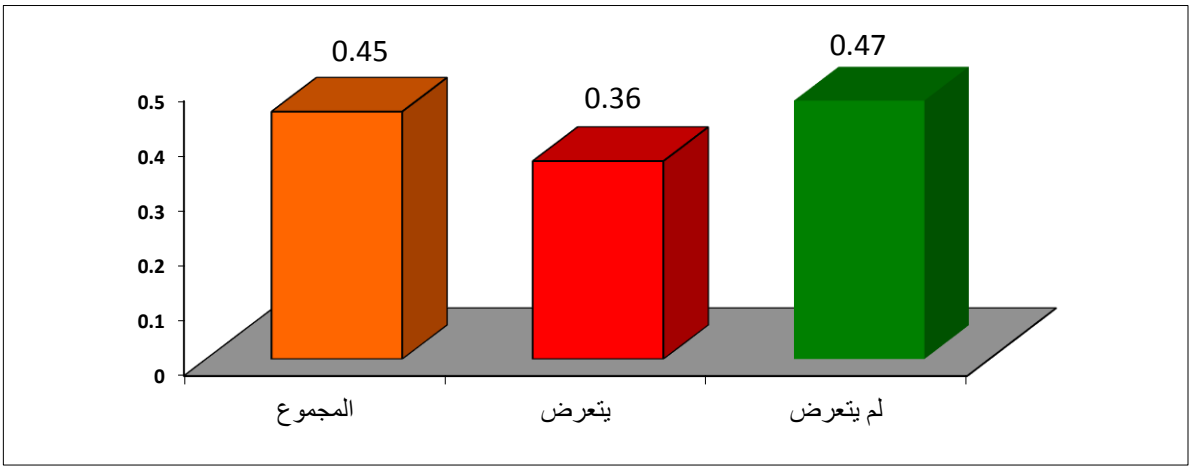

يتكون هذا المؤشر من ثماني مؤشرات فرعية تقيس قدرة الأجهزة الأمنية ومهنيتها في مكافحة الجريمة والالتزام في القانون وخدمة المواطن وحمايته، ومكافحة الفساد وتنفيذ قرارات المحاكم.

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية أن المؤشر الخاص بقدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ قرارات المحاكم حصل على العلامة الاعلى (0.56) أي تصنيف متوسط، حيث حصل هذا المؤشر على علامة (0.50) وعلى تصنيف ضعيف بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وحصل بالمقابل على علامة (0.58) وتصنيف متوسط بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. حصل المؤشران المتعلقان بقدرة الأجهزة الأمنية على خدمة المواطن بدون تمييز، وقدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية، على أدنى علامة وتصنيف (0.37) (ضعيف جدا) لكل منهما. حيث حصل الاول على علامة (0.27) وتصنيف (إصلاح منعدم) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.39) (ضعيف جدا) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن

والقضاء. وحصل الثاني على (0.28) وتصنيف (إصلاح منعدم) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.39) (ضعيف جدا) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. تراوحت علامات المؤشرات الفرعية الخمسة الاخرى بين العلامة (0.54) كحد أعلى والعلامة (0.40) كحد ادنى، أي بين التصنيف المتوسط والضعيف جدا، فقد حصل مؤشران على تصنيف متوسط ومؤشران على تصنيف ضعيف ومؤشر واحد على تصنيف ضعيف جدا.

شكل رقم (7) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية

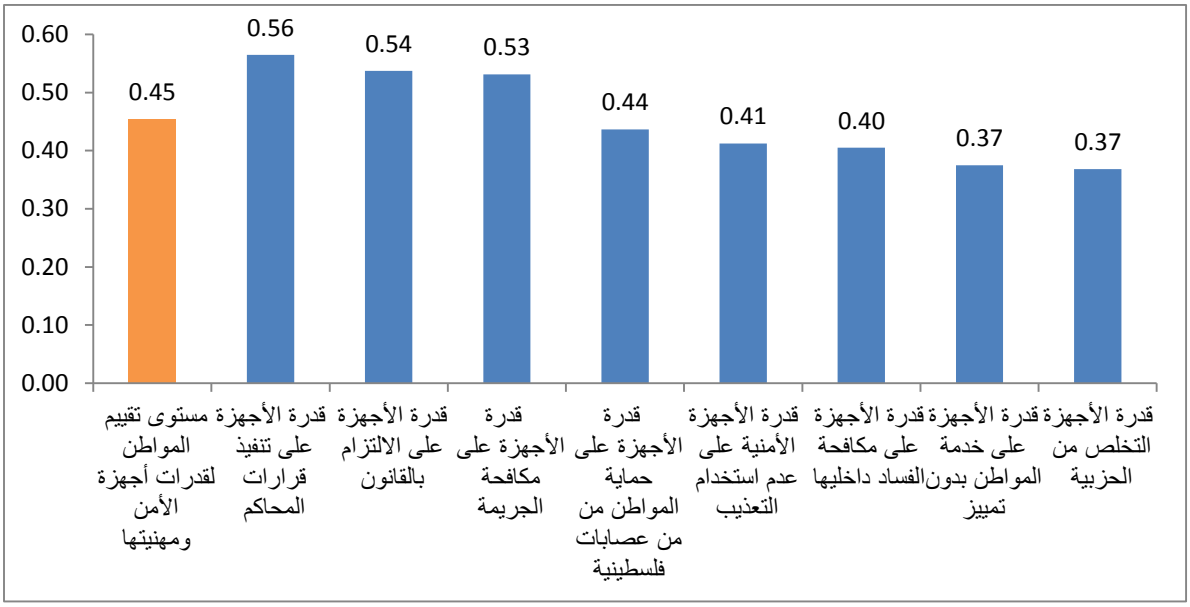

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بقدرة الاجهزة الأمنية على مكافحة الجريمة حصل على العلامة الأعلى (0.69) (تصنيف متقدم)، فيما حصل المؤشر المتعلق بقدرة الاجهزة الامنية على عدم استخدام التعذيب على العلامة الادنى (0.35) تصنيف ضعيف جدا. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع اربعة مؤشرات في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية، وفي المقابل ارتفعت ثلاثة مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة، وتساوى مؤشر واحد بين المنطقتين. (الشكل التالي يوضح ذلك)

شكل رقم (8) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في قدرات الاجهزة.

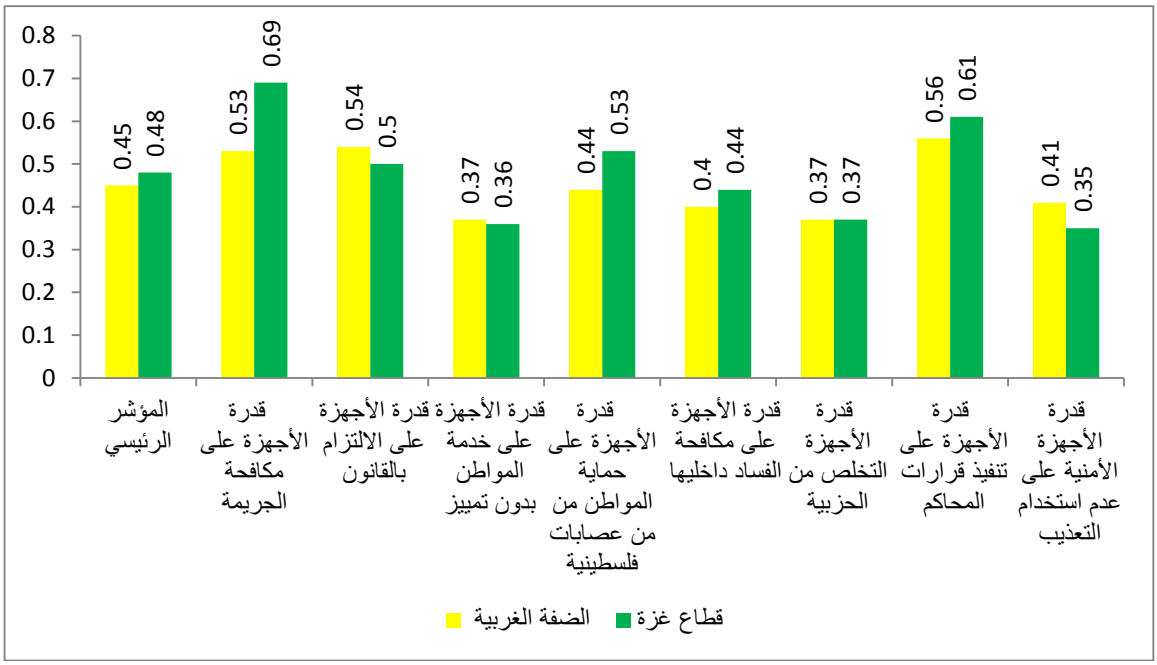

يؤثر استطلاع عينة الافراد الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية بشكل واضح على تصنيف المواطن لقدرات الاجهزة الأمنية ومهنيتها، حيث حصلت ثلاثة مؤشرات فرعية بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء على إصلاح منعدم، وحصل مؤشران على تصنيف ضعيف جدا وثلاثة مؤشرات على تصنيف ضعيف. بالمقابل اظهرت النتائج ان عينة الافراد الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية منحوا تقييما أكثر ايجابية، فقد حصل مؤشران على تصنيف ضعيف جدا، وحصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف ضعيف، وثلاثة مؤشرات على تصنيف متوسط.

جدول رقم (5) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الاول

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	3		
اصلاح ضعيف جدا	2	2	3
اصلاح ضعيف	3	3	2
اصلاح متوسط		3	3
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	8	8	8

يلاحظ عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أن الفروقات بينهما بلغت خمسة عشر نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بقدرة الاجهزة الامنية على حماية المواطن من عصابات فلسطينية. وثماني نقاط كأدنى حد في المؤشر الخاص بقدرة الاجهزة الامنية على تنفيذ قرارات المحاكم. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (9) علامات المؤشر الرئيسي الاول ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

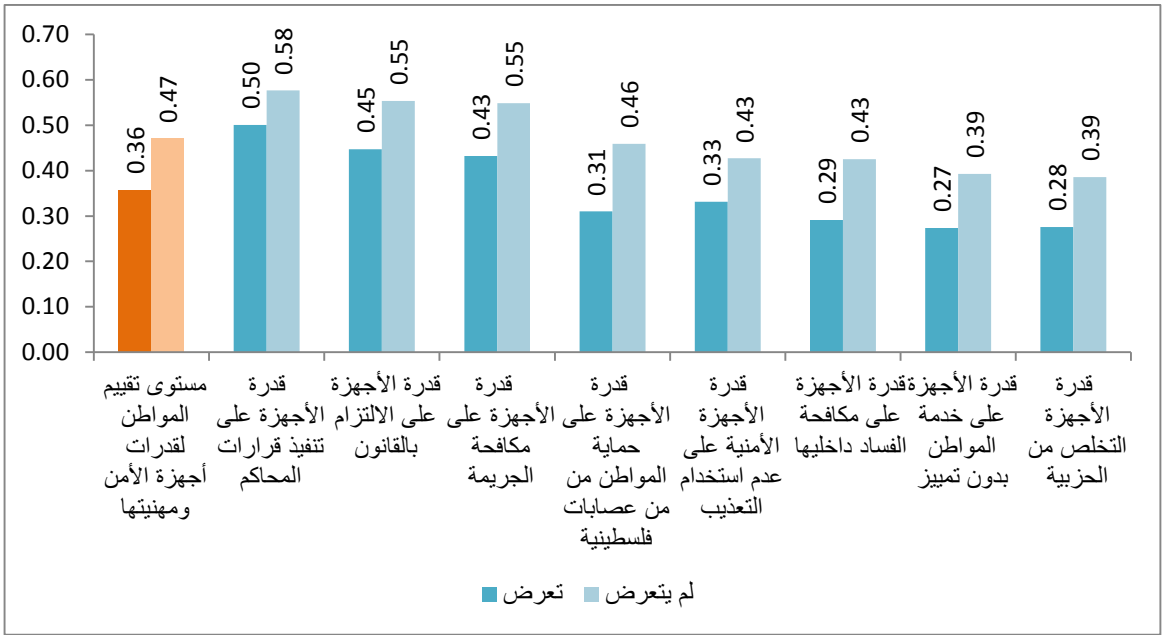

تشير علامات المؤشرات الفرعية إلى أن مهنية أجهزة الأمن وقدراتها هي محل شك لدى المواطن في التصنيف، وهذا يتطلب جهدا أكبر من الأجهزة الأمنية لمعالجة هذا الجانب لتتغيير الصورة النمطية السلبية عن الأجهزة الأمنية فيما يتعلق بنزاهتها وحياديتها وبعدها عن الحزبية. كما يجب على الأجهزة الأمنية احترام قرارات المحاكم ونصوص القانون الفلسطيني التي تحرم التعذيب. كما تشير علامة عينة الذين تعرضوا لتجربة مع الأجهزة الأمنية في المؤشر الخاص بعدم التعذيب إلى تعرضهم للتعذيب عند الاعتقال والاستجواب لدى الأجهزة الأمنية.

المؤشر الثاني: تصنيف المواطن لأداء أجهزة الأمن

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.52) أي تصنيف اصلاح متوسط، حيث حصل على علامة (0.54) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف اصلاح متوسط)، وحصل على علامة (0.43) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف اصلاح ضعيف). في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.56) (تصنيف متوسط).

شكل رقم (10) قيمة المؤشر الثاني مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

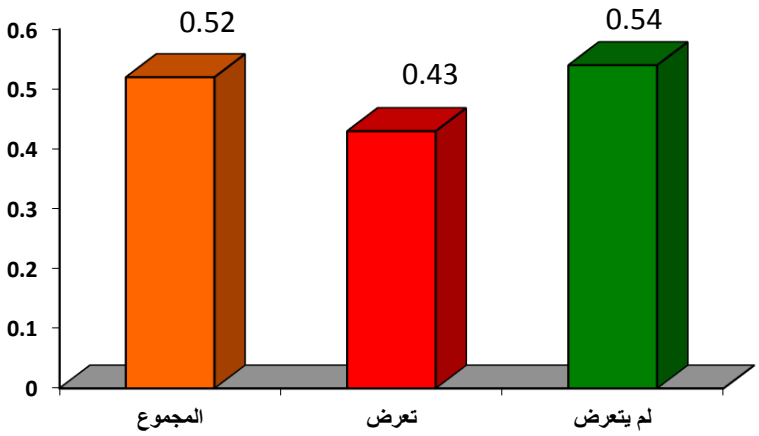

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بمدى قيام الأجهزة بمكافحة الجريمة على علامة (0.65) أي تصنيف اصلاح متقدم، حيث حصل هذا المؤشر على علامة (0.53) و بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (اصلاح متوسط) ، وعلى علامة (0.67) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (اصلاح متقدم). حصل المؤشر المتعلق بالاعتقاد بتحسن فرص للنظام والقانون على أدنى علامة (0.34) أي تصنيف ضعيف جدا، حيث حصل على علامة (0.29) (اصلاح منعدم) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.35) (اصلاح ضعيف جدا) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

تراوحت علامات المؤشرات الفرعية الخمسة عشرة الاخرى بين العلامتين (0.63) و(0.40) . وبشكل عام حسب تصنيف التصنيف حصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف متقدم، وستة مؤشرات تصنيف متوسط، وخمسة مؤشرات ضعيف، ومؤشر واحد ضعيف جداً.

شكل رقم (11) علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية

في قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بمدى قيام الاجهزة بمكافحة الجريمة حصل على العلامة الأعلى (0.79) (تصنيف اصلاح متقدم جدا)، فيما حصل المؤشر المتعلق الاعتقاد بتحسن فرض للنظام والقانون على العلامة الادنى (0.38) أي تصنيف اصلاح ضعيف جدا. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع اثنى عشر مؤشراً في قطاع غزة عن مثيلاته في الضفة الغربية، وفي المقابل ارتفعت اربعة مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة، (الشكل التالي يوضح ذلك)

شكل رقم (12) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في أداء الاجهزة.

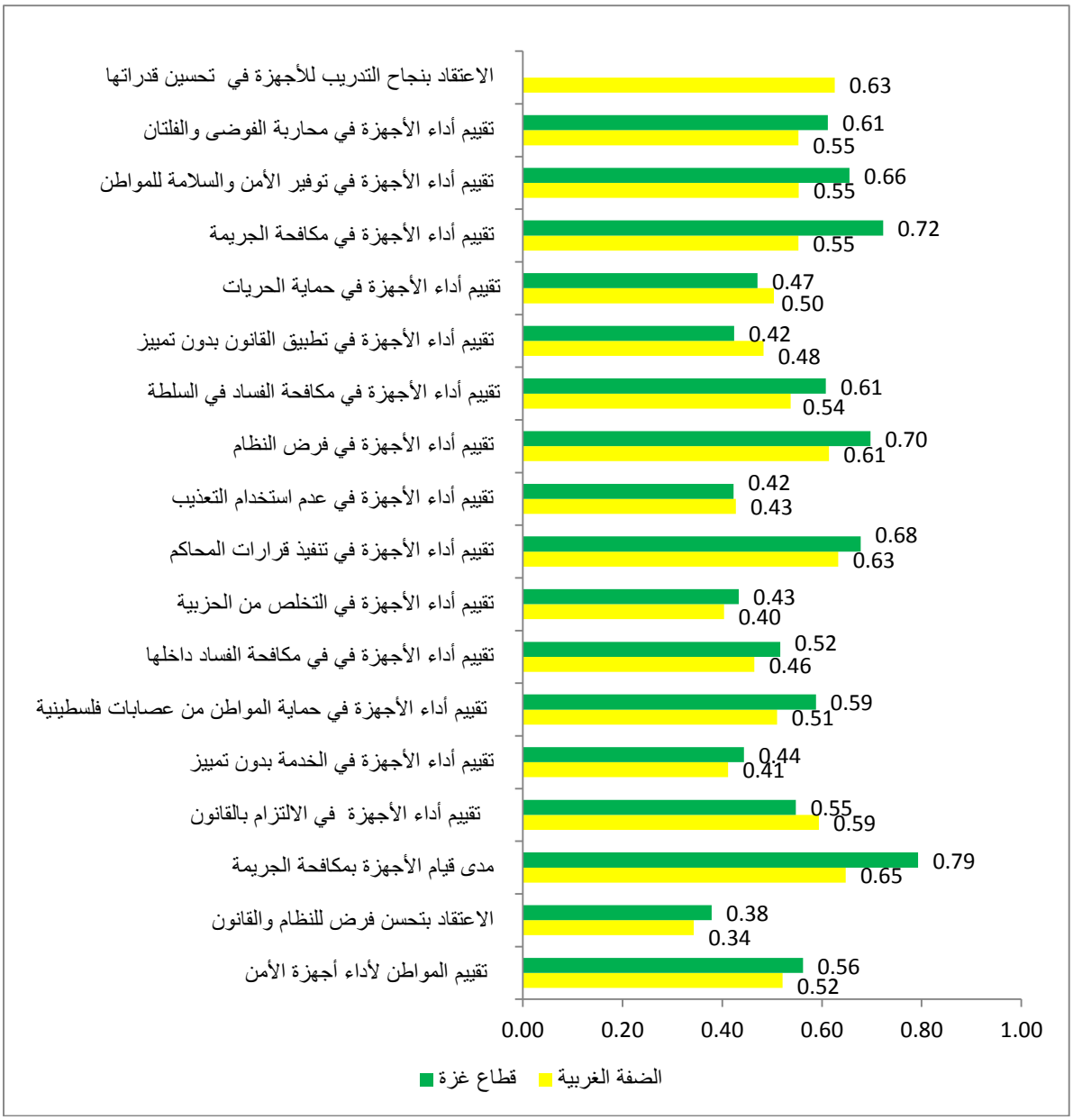

تظهر مقارنة علامات المؤشرات االفرعية لعينة الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، أن خمسة مؤشرات حصلت على تصنيف متقدم بين عينة الذين لم يتعرضوا، وحصلت ستة مؤشرات على تصنيف متوسط، وخمسة على تصنيف ضعيف، وحصل مؤشر واحد على تصنيف ضعيف جدا. في المقابل حصلت أربعة مؤشرات فرعية بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء على تصنيف متوسط، وسبعة على تصنيف ضعيف، وخمسة على تصنيف ضعيف جدا، وحصل مؤشر واحد على تصنيف إصلاح منعدم

.

جدول رقم (6) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1		
اصلاح ضعيف جدا	5	1	2
اصلاح ضعيف	7	5	5
اصلاح متوسط	4	6	6
اصلاح متقدم		5	4
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	17	17	17

بلغت الفروقات بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء ست عشرة نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بتصنيف اداء الاجهزة بالالتزام في القانون. ما يشير إلى وجود فجوة كبيرة بينهما، ففي الوقت الذي يمكن تصنيف هذا المؤشر للذين لم يتعرضوا لتجربة بالتصنيف المتقدم، في حين يمكن تصنيف هذا المؤشر للذين تعرضوا لتجربة بالتصنيف الضعيف. فيما بلغت ست نقاط كأدنى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بتحسن فرض النظام والقانون. كما أن هذا المؤشر حصل على أدنى علامة بين المؤشرات الفرعية للمؤشر الرئيسي الخاص بتصنيف المواطن لأداء أجهزة الأمن. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (13) علامات المؤشر الرئيسي الثاني ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

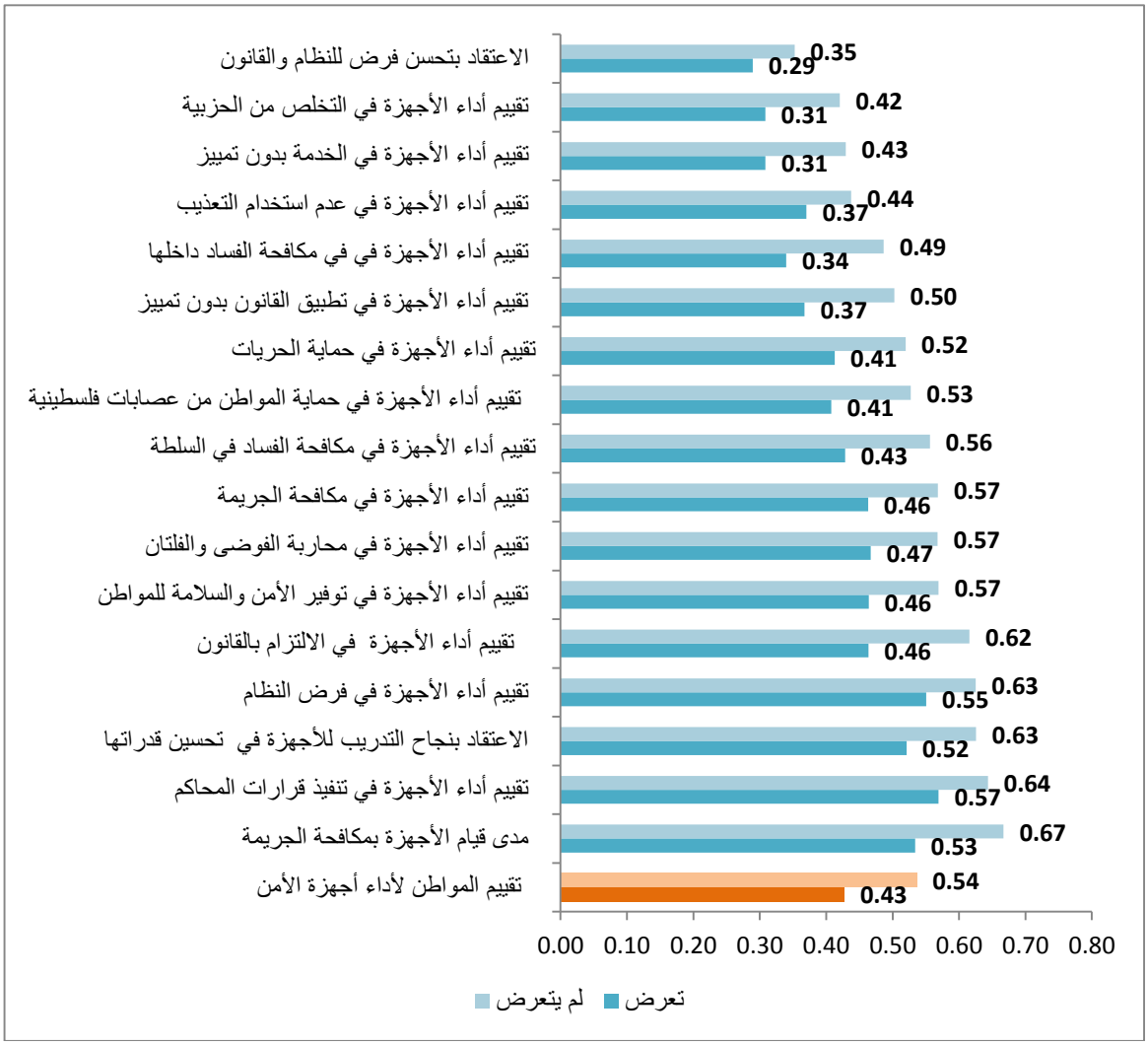

وبالنظر لجميع المؤشرات الفرعية في هذا المؤشر المرتبطة بتصنيف الاداء والتي حصلت على تصنيفات سلبية، مقارنة بما تقوم اجهزة الأمن خلال السنوات الاخيرة، يرجع في أحد جوانبه إلى أنها غير قادرة على ايصال رسالتها الاعلامية أو انها لا تقدم ما تقوم به من خدمات في وسائل الاعلام المختلفة. مما يتطلب من الاجهزة الأمنية الالتزام بالقوانين الخاصة بالأمن وحقوق الانسان.

المؤشر الثالث: التوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.62) مما يعني حصوله على تصنيف اصلاح متقدم، حيث حصل على علامة (0.64) (تصنيف اصلاح متقدم) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وحصل على علامة (0.54) (تصنيف م اصلاح توسط) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. فيما حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.63) (تصنيف اصلاح متقدم).

شكل رقم (14) قيمة المؤشر الثالث مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

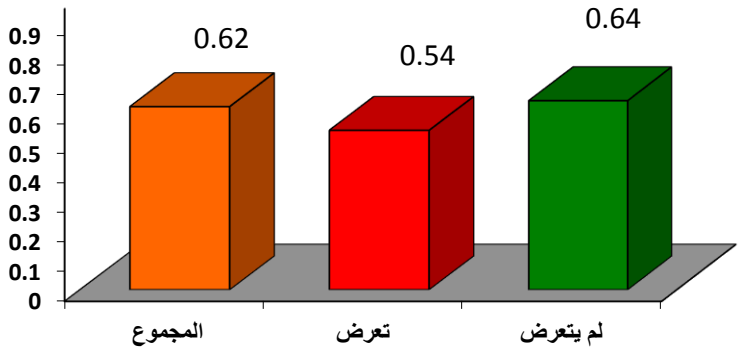

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارت المحاكم استعداداً للدولة بالعلامة الأعلى (0.70) أي تصنيف اصلاح متقدم، وحصل هذا المؤشر على علامة (0.65) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء(تصنيف اصلاح متقدم)، كما حصل على تصنيف متقدم جدا بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء(0.71).

حصل المؤشر المتعلق بتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية على أدنى علامة (0.51) تصنيف متوسط، حيث حصل على علامة (0.45) تصنيف ضعيف بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.52) تصنيف متوسط بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. تراوحت علامات المؤشرات الفرعية الأربعة الاخرى بين العلامتين (0.66) و(0.60). مما يعني حصول ثلاثة مؤشرات على تصنيف متقدم، ومؤشر واحد على تصنيف متوسط. كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (15) علامات المؤشر الرئيسي الثالث ومؤشراته الفرعية

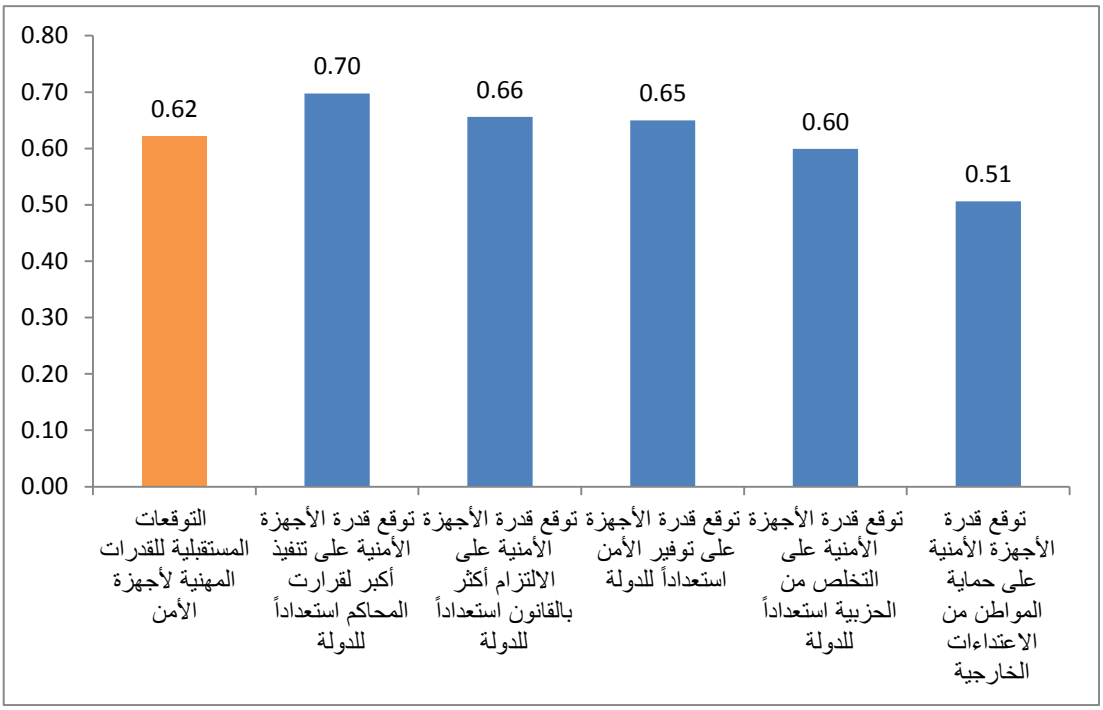

في قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بتوقع قدرة الأجهزة على توفير الأمن استعداداً للدولة حصل على العلامة الأعلى (0.71) (تصنيف متقدم جدا)، فيما حصل المؤشر المتعلق بتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية استعداداً للدولة على العلامة الادنى (0.53) تصنيف متوسط. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع مؤشران في قطاع غزة عن الضفة الغربية هما توقع قدرة الاجهزة الأمنية على توفير الامن استعداداً للدولة و توقع قدرة الاجهزة الأمنية على حماية المواطن من الاعتداءات الخارجية . في المقابل ارتفعت ثلاثة مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة وهي توقع قدرة الاجهزة الأمنية على التخص من الحزبية استعداداً للدولة وتوقع قدرة الاجهزة الأمنية على الالتزام أكثر بالقانون استعداداً للدولة، وتوقع قدرة الاجهزة الامنية على تنفيذ اكبر لقرارات المحاكم استعداداً للدولة:. (الشكل التالي يوضح ذلك)

شكل رقم (16) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في التوقعات المستقبلية.

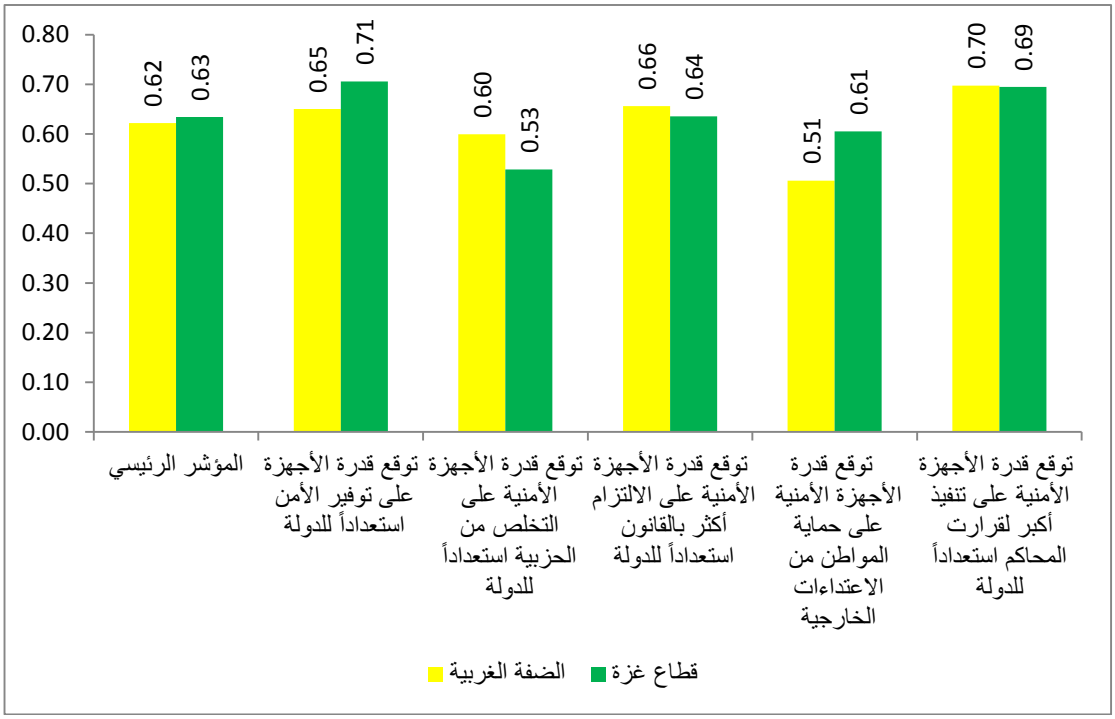

يشير جدول تصنيف العلامات حسب درجة التقدم في الإصلاح الأمني وحسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع الاجهزة الأمنية (رقم 8 أدناه) إلى حصول مؤشر واحد على تصنيف اصلاح متقدم جدا لعينة الذين لم يتعرضزا، وثلاثة مؤشرات حصلت على تصنيف متقدم ممن لم يتعرض، فيما حصل مؤشر واحد ممن تعرض لتصنيف متقدم. وحصل مؤشر واحد على تصنيف متوسط بين عينة الذين لم يتعرضوا. ومؤشران على تصنيف متوسط، ومؤشران على تصنيف ضعيف بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

جدول رقم (7) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	2		
اصلاح متوسط	2	1	2
اصلاح متقدم	1	3	3
اصلاح متقدم جدا		1	
اصلاح مكتمل			
المجموع	5	5	5

بلغت الفروقات بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء اثنتى عشر نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على التخلص من الحزبية استعداداً للدولة. ففي الوقت الذي حصل هذا المؤشر للذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف متقدم فقد حصل هذا المؤشر للذين تعرضوا لتجربة على تصنيف ضعيف. وكانت أدنى الفروقات بين العينتين ست نقاط في المؤشر الخاص بتوقع قدرة الأجهزة الأمنية على تنفيذ أكبر لقرارت المحاكم استعداداً للدولة. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (17) علامات المؤشر الرئيسي الثالث ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

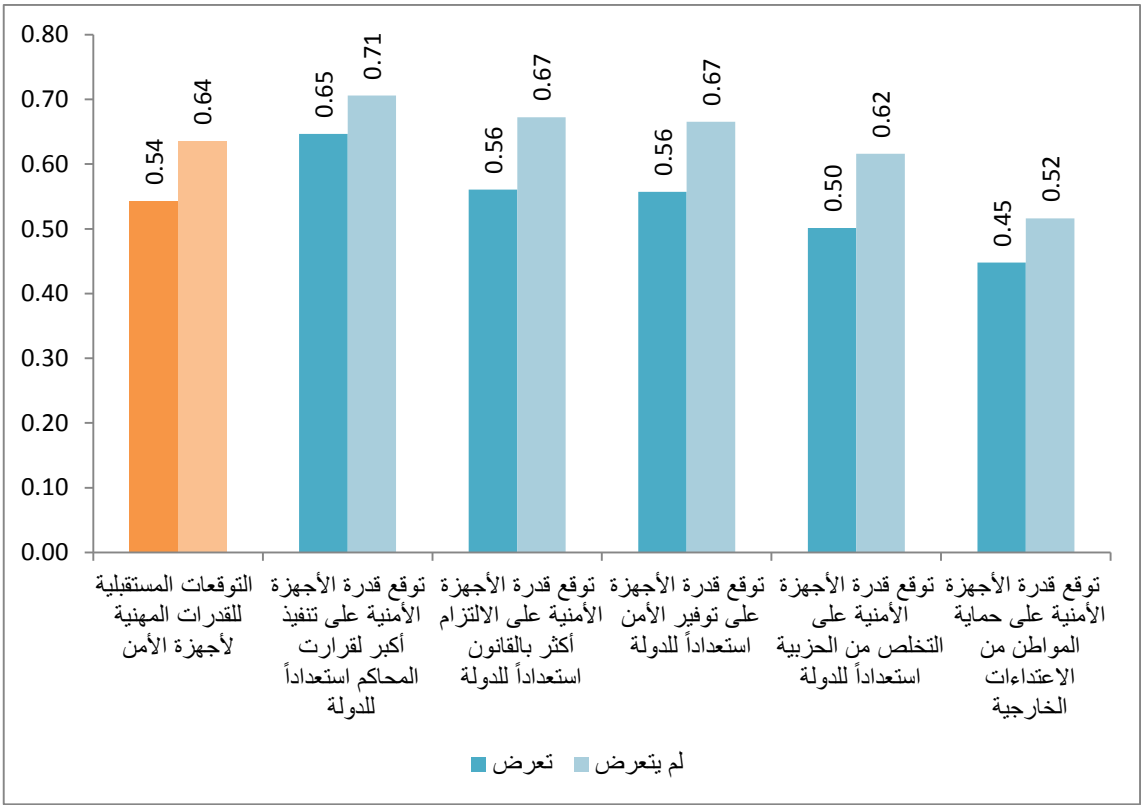

يظهر هذا المؤشر حجم التفاؤل للتوقعات المستقبلية للقدرات المهنية لأجهزة الأمن استعدادا للدولة، حيث يظهر المواطن ثقة اعلى بالمستقبل. ويمكن أن يشكل هذا التفاؤول جسرا تستطيع المؤسسة الأمنية لبناء الثقة بينها وبين المواطن.

المؤشر الرابع: الاعتقاد حول اتجاهات التغيير

يتكون هذا المؤشر من احد عشر مؤشرا فرعيا تقيس الاعتقاد حول اتجاهات التغيير في مواضيع مختلفة مثل الفساد داخل الأجهزة الأمنية والالتزام بالقانون وفرض النظام من قبل الأجهزة وغيرها. حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.53) مما يعني حصوله على تصنيف اصلاح متوسط، حيث حصل على علامة (0.54) بين عينة

الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وحصل على علامة (0.47) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف اصلاح ضعيف). في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.53) (تصنيف متوسط).

شكل رقم (18) قيمة المؤشر الرابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

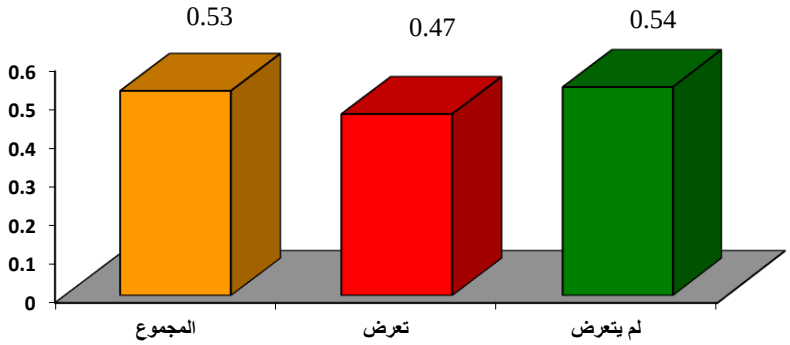

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية إلى حصول المؤشر الخاص بالاعتقاد بان نجاح الأجهزة في فرض النظام اليوم افضل مقارنة بالوضع قبل خمس سنوات سابقة على العلامة الأعلى (0.60) أي تصنيف اصلاح متوسط، حيث حصل هذا المؤشر على علامة (0.52) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى علامة (0.61) وتصنيف متقدم بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. كما حصل المؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن التسيس في عضوية الأجهزة اليوم أقل مقارنة بالوضع قبل خمس سنوات سابقة على أدنى علامة (0.41) أي تصنيف ضعيف، حيث حصل على علامة (0.34) بين الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف ضعيف جدا)، وعلى (0.42) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه (تصنيف ضعيف). تراوحت علامات المؤشرات الفرعية التسعة الاخرى بين العلامتين (0.55) و(0.41)، منها علامات ثماني مؤشرات تراوحت بين العلامتين (0.55) و(0.53). بشكل عام حسب التصنيف فإن تسعة مؤشرات حصلت على تصنيف متوسط ، ومؤشران حصلا على تصنيف ضعيف هما: الاعتقاد بأن التسيس في عضوية الأجهزة أقل اليوم مقارنة بالوضع قبل خمس سنوات سابقة والاعتقاد بأن اوضاع الفساد داخل الأجهزة أفضل مقارنة بالوضع قبل خمس سنوات سابقة، كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (19) علامات المؤشر الرئيسي الرابع ومؤشراته الفرعية

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الجريمة بدون تمييز في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء في سنوات الانتفاضة حصل على العلامة الأعلى (0.67) (تصنيف متقدم)، فيما حصل المؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن التسيس في عضوية الأجهزة اليوم أقل مقارنة بالوضع قبل خمس سنوات سابقة على العلامة الادنى (0.35) تصنيف ضعيف جدا. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع اربعة مؤشرات في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية، وفي المقابل ارتفعت سبعة مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة. (الشكل التالي يوضح ذلك)

شكل رقم (20) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في اتجاهات التغيير

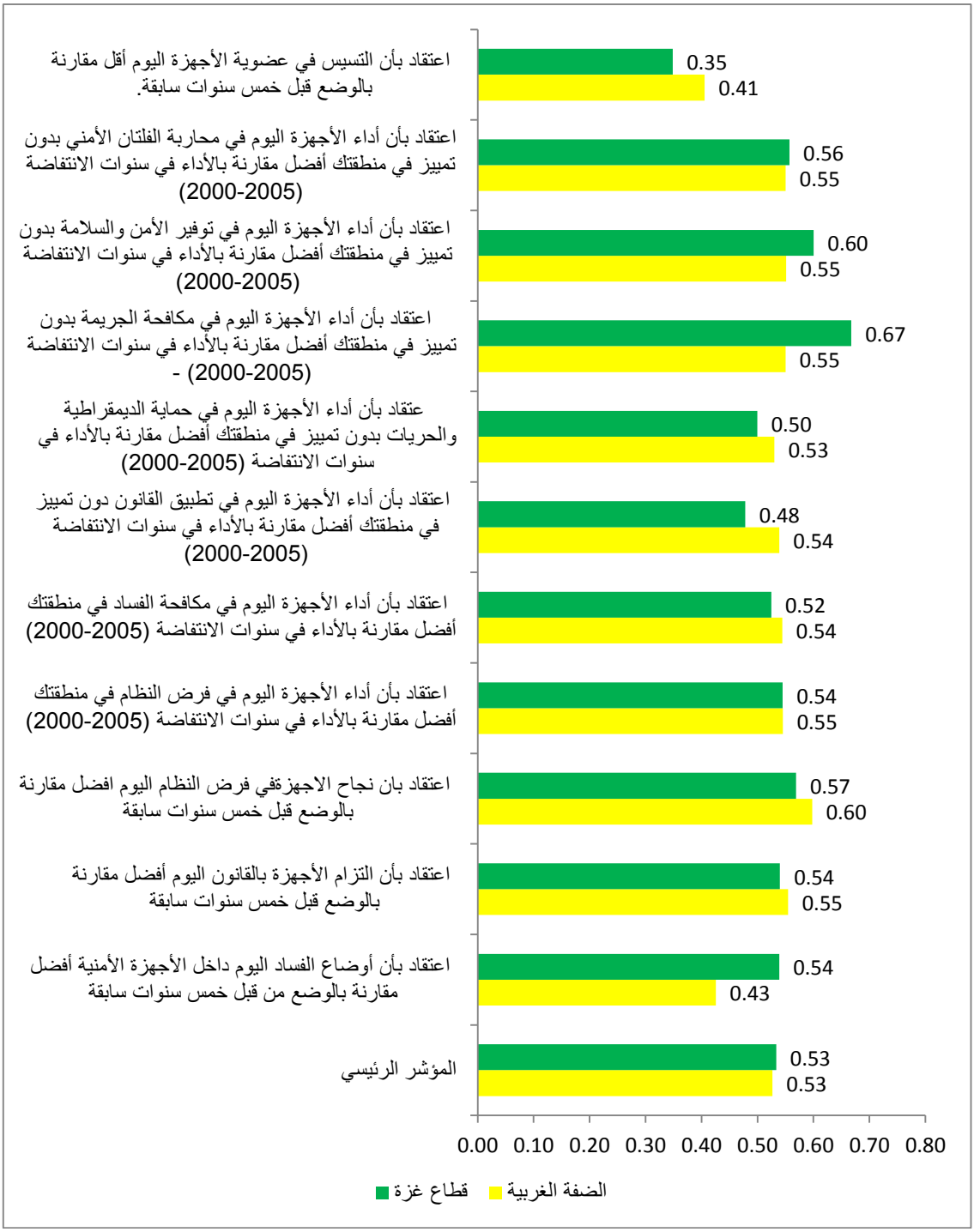

يشير جدول تصنيف العلامات الرئيسية حسب مؤشر اتجاهات التغيير (أدناه) إلى تفاوت ما بين تصنيف المؤشرات، فقد حصل مؤشران على تصنيف ضعيف جدا لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن، وحصلت ثلاث مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف لنفس العينة، وستة مؤشرات تصنيف متوسط. في المقابل

حصل مؤشران لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف ضعيف، وحصلت ثمانية مؤشرات على تصنيف اصلاح متوسط، وحصل مؤشر واحد على تصنيف اصلاح متقدم.

جدول رقم (8) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الرابع

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا	2		
اصلاح ضعيف	3	2	**2**
اصلاح متوسط	6	8	**9**
اصلاح متقدم		1	
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع	11	11	11

يلاحظ عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أن الفروقات بينهما بلغت اثنتى عشرة نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن التزام الأجهزة بالقانون اليوم أفضل مقارنة بالوضع قبل خمس سنوات سابقة، فقد حصل على تصنيف متوسط بين عينة الذين لم يتعرضوا وعلى تصنيف ضعيف بين عينة الذين تعرضوا. وبلغ أدنى فارق نقطتين في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في فرض النظام في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء في سنوات الانتفاضة (2000-2005)، فقد حصل على تصنيف متوسط بين العينتين. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (21) علامات المؤشر الرئيسي الرابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

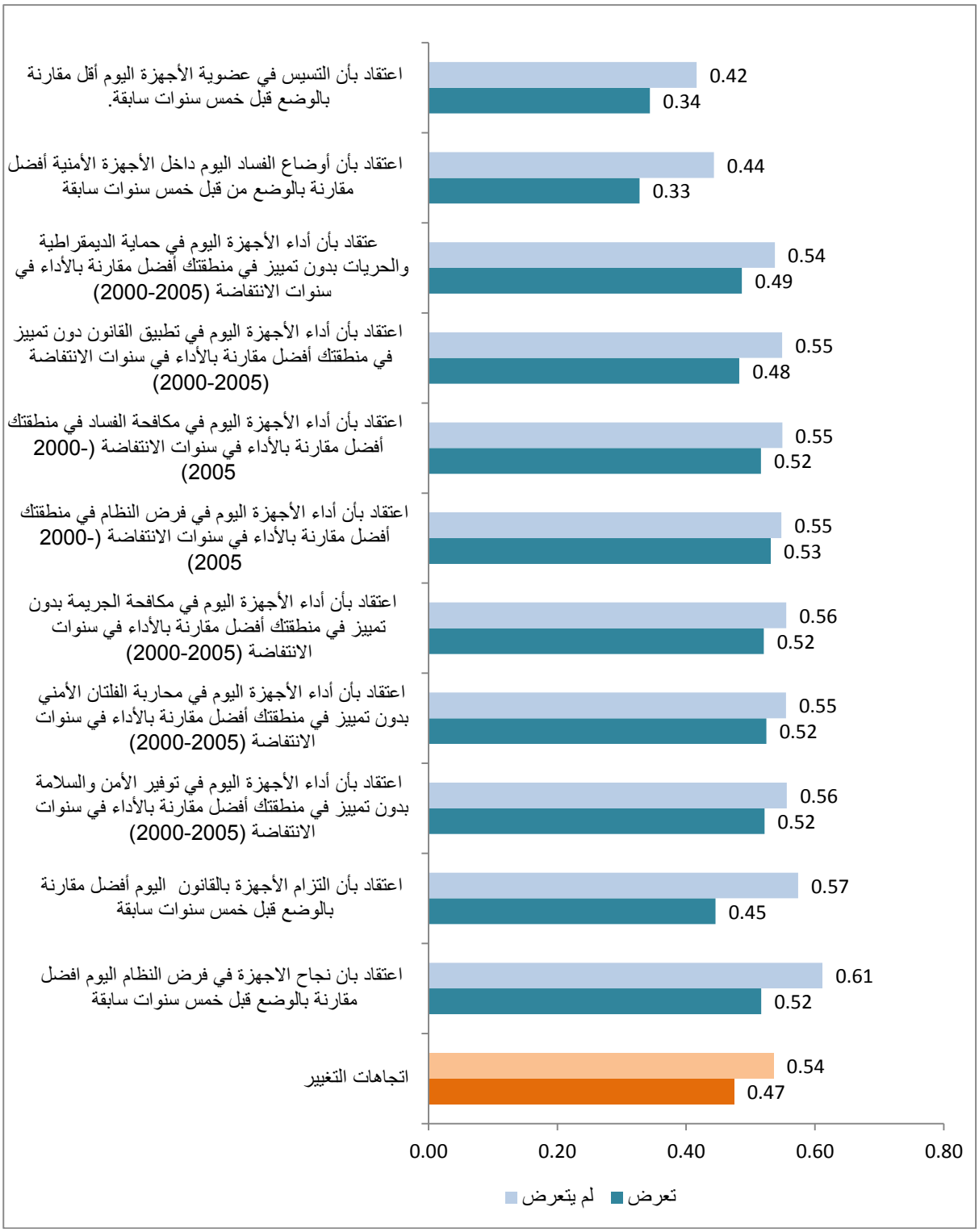

تجاوزت علامات تسعة مؤشرات من احد عشر مؤشرا العلامة (0.51) تصنيف متوسط، وهذه المؤشرات تقارن بين اداء المؤسسة الأمنية في مواضيع مختلفة مثل التزامها في القانون ونجاحها في فرض النظام ومكافحة الفساد ومحاربة الفلتان ومحاربة الفساد وغيرها، وبين اداء المؤسسة الأمنية قبل خمس سنوات. وهذه العلامة غير كافية للتدليل على حجم التغيير في المؤسسة الأمنية مما يتطلب من الحكومة دورا اكبر في تحسين أداء المؤسسة الأمنية بالمجالات السابقة والعمل على نشر التقارير الدورية عن ادائهم وطرق معالجتها للأخطاء الي تقوم بها.

المؤشر الخامس: مدى الثقة بالمؤسسات الأمنية

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.52) مما يعني حصوله على تصنيف متوسط، حيث حصل على علامة (0.54) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، فيما حصل على علامة (0.40) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف اصلاح ضعيف جدا). في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.48) (تصنيف ضعيف).

شكل رقم (22) قيمة المؤشر الخامس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

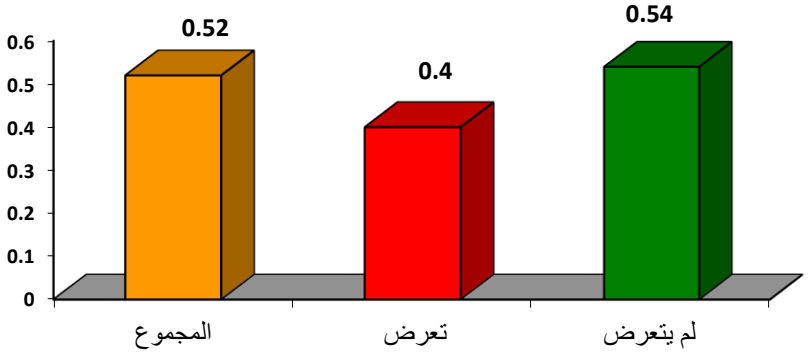

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية إلى حصول المؤشر الخاص بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة في الضفة تعمل لأجل أمن المواطن أولاً على العلامة الأعلى (0.76) أي تصنيف اصلاح متقدم جدا، حيث حصل هذا المؤشر على علامة (0.62) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف اصلاح متقدم) ، وعلى علامة (0.78) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف اصلاح متقدم جدا). كما حصل المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة لا تعاني من الفساد فيها على أدنى علامة (0.08) أي تصنيف اصلاح منعدم، حيث حصل على علامة (0.01) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.09) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

تراوحت علامات المؤشرات الفرعية الاحدى عشرة الاخرى بين العلامتين (0.71) و(0.10). ويعتبر هذا المؤشر من أكثر المؤشرات التي يوجد بها تباعد كبير بين علامات المؤشرات الفرعية (0.76) و(0.08).

وبشكل عام حسب جدول التصنيفات؛ فقد حصل مؤشر واحد على تصنيف متقدم جدا، وأربعة مؤشرات على تصنيف متقدم، و حصل مؤشران على تصنيف متوسط، وآخران على تصنيف ضعيف، ومؤشر واحد على تصنيف ضعيف جدا، ومؤشر واحد على تصنيف إصلاح منعدم. كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (23) علامات المؤشر الرئيسي الخامس ومؤشراته الفرعية

يوجد فروقات بسيطة تكاد لا تذكر فيما يتعلق بمدى الثقة بقدرة اجهزة الأمن الوطني والشرطة في بناء الدولة وانهاء الاحتلال وبنزاهتها. بالمقابل يوجد فروقات أكبر بين أجهزة الامن الوطني والشرطة من جهة، والمخابرات من

جهة أخرى فيما يتعلق بمدى الثقة بقدرة اجهزة الأمن في بناء الدولة وانهاء الاحتلال وبنزاهتها. ويعود ذلك للصورة السلبية في ذهن المواطن عن الاجهزة الاستخبارية.

في قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة في غزة تعمل لأجل أمن المواطن أولاً حصل على العلامة الأعلى (0.73) (تصنيف متقدم جدا)، فيما حصل المؤشر المتعلق مدى الاعتقاد بأن الأجهزة في غزة لا تعمل لأجل إسرائيل أولاً على العلامة الادنى (0.21) تصنيف إصلاح منعدم. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع ثلاثة مؤشرات في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية وهي: مدى الاعتقاد بأن الأجهزة لا تقيم نظاماً بوليسياً بلا قانون ومدى الاعتقاد بأن الأجهزة لا تعاني من الفساد فيها ومدى الاعتقاد بأن الأجهزة لا تعمل من أجل النخبة الحاكمة. وفي المقابل ارتفعت سبعة مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة، وتساوى مؤشر واحد بين المنطقتين.

شكل رقم (24) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الثقة في الاجهزة.

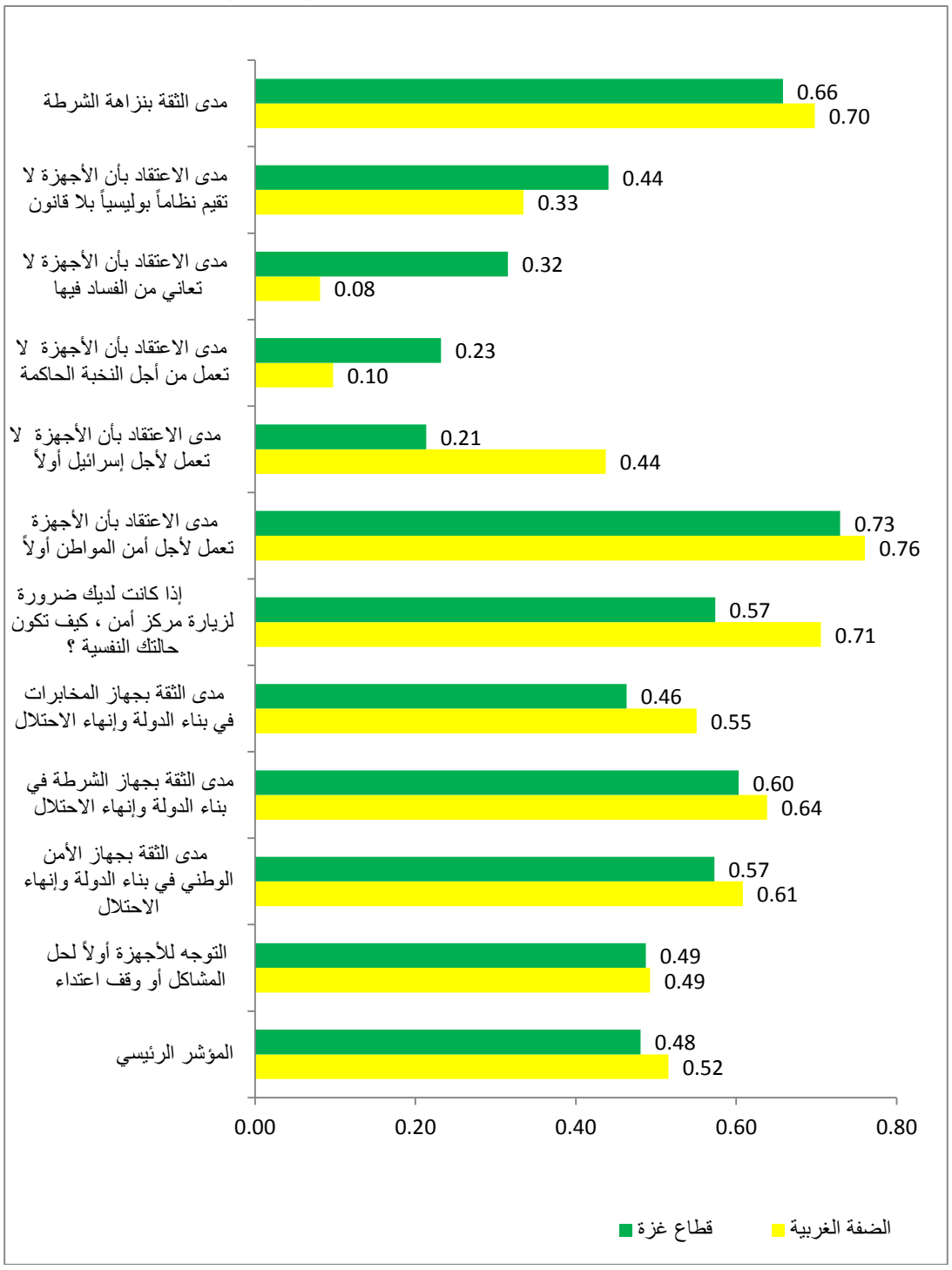

يعكس جدول تصنيف علامات المؤشرات الفرعية حسب مؤشر الثقة في الاجهزة (أدناه) تفاوتا بين العينة التي تعرضت والتي لم تتعرض. فقد حصلت ستة مؤشرات على تصنيف إصلاح منعدم (4 لمن تعرض، و2 لمن لم يتعرض)، وثلاثة مؤشرات على تصنيف إصلاح ضعيف جدا (1 لمن تعرض، و2 لمن لم يتعرض)، وثلاثة مؤشرات على تصنيف ضعيف (2 لمن تعرض، و1 لمن لم يتعرض)، وخمسة مؤشرات على تصنيف إصلاح متوسط (4 لمن

تعرض، و1 لمن لم يتعرض)، وخمسة مؤشرات على تصنيف إصلاح متقدم (3لمن تعرض، و2 لمن لم يتعرض)، واربعة مؤشرات على إصلاح متقدم جدا من الذين لم يتعرضوا لتجربة.

جدول رقم (9) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الخامس

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	4	2	2
اصلاح ضعيف جدا	1	2	1
اصلاح ضعيف	2	1	2
اصلاح متوسط	4	1	2
اصلاح متقدم	2	3	4
اصلاح متقدم جدا		4	2
اصلاح مكتمل			
المجموع	13	13	13

عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، يلاحظ أن الفروقات بين الجهتين واحد وعشرون نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بمدى الثقة بنزاهة المخابرات، وعشرون نقطة لمؤشر مدى الثقة بالمخابرات. هذه فجوة كبيرة بين العينتين ففي الوقت الذي يمكن تصنيف هذان المؤشران للذين لم يتعرضوا لتجربة بالتصنيف المتوسط، يتم تصنيف هذان المؤشران للذين تعرضوا لتجربة بالتصنيف الضعيف. فيما بلغت الفروقات بين الجهتين نقطتين كأدنى حد في المؤشر الخاص بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة لا تعمل من أجل الماسكين بالحكم أولاً. وهو مؤشر تصنيفه إصلاح منعدم، حيث حصل على علامة (0.10). والشكل التالي يوضح ذلك

شكل رقم (25) علامات المؤشر الرئيسي الخامس ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

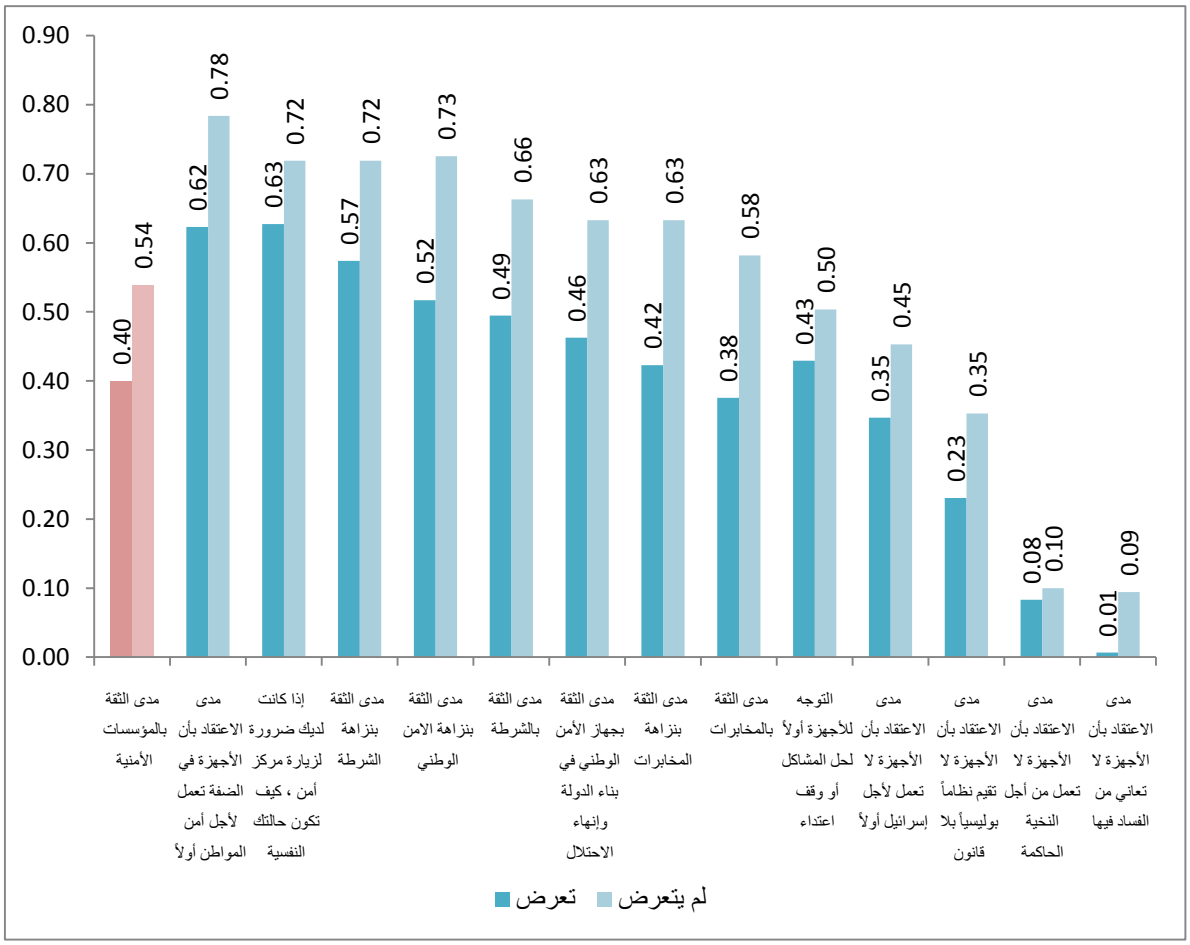

تشير الاجابات ان الثقة بنزاهة المؤسسة الأمنية وقدرتها على بناء الدولة جيدة، وان هذه الثقة مؤشرا جيدا يمكن أن يشجع على اقامة علاقة طبيعية بين المؤسسة الأمنية والمواطن. وبالنظر للمؤشرات التي حازت على علامات متدنية فيعود ذلك لعدة اسباب أهمها غياب الجانب الرقابي من قبل المجلس التشريعي على المؤسسة الأمنية منذ عدة سنوات، مما خلق حالة من الشك لدى المواطن في مواضيع الفساد والقائمين على المؤسسة الأمنية والعلاقة مع اسرائيل. لكن يمكن العمل على تغيير هذه الصورة بعدة وسائل أهمها الالتزام بالتشريعات والقوانين الصادرة عن السلطة في المجالات المختلفة فعلى سبيل المثال (1) وقف عمليات التعذيب حيث تتقدم عشرات الحالات سنويا بشكوي لدى مؤسسات حقوق الانسان عن تعرضهم للتعذيب.و(2) الالتزام بالافراج الفوري عن المعتقلين الذين تصدر من المحكمة أحكاما بالافراج عنهم والموجودين لدى الأجهزة الأمنية.

المؤشر السادس: الاعتقادات بشأن انتشار الفساد في الأجهزة

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس مدى اعتقاد المواطنين بانتشار الفساد داخل الأجهزة الأمنية ومكافحة الفساد وبان الأجهزة الأمنية لا تعاني من الفساد. حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.35) وهي

علامة تدل على تصنيف ضعيف جدا، حيث حصل على علامة (0.36) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى علامة (0.28) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة كهذه أي (تصنيف اصلاح منعدم). في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.46) (تصنيف ضعيف).

شكل رقم (26) قيمة المؤشر السادس مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

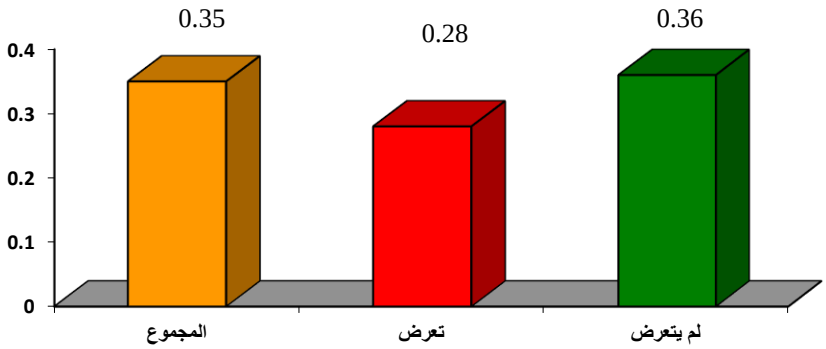

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد في مناطق سكنهم أفضل مقارنة بالأداء في سنوات الانتفاضة (2000-2005) على العلامة الأعلى (0.54) أي تصنيف متوسط، وحصل هذا المؤشر على علامة (0.52) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى علامة (0.55) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. كما حصل المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة في الضفة لا تعاني من الفساد فيها على أدنى علامة (0.08) وهذا يشير في مقياس التصنيف إلى انعدام عملية الإصلاح، حيث حصل على علامة (0.01) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.09) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

وبشكل عام حسب تصنيف التصنيف فان مؤشرا واحدا حصل على تصنيف متوسط واخر على تصنيف ضعيف واخر على تصنيف إصلاح منعدم. كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (27) علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية

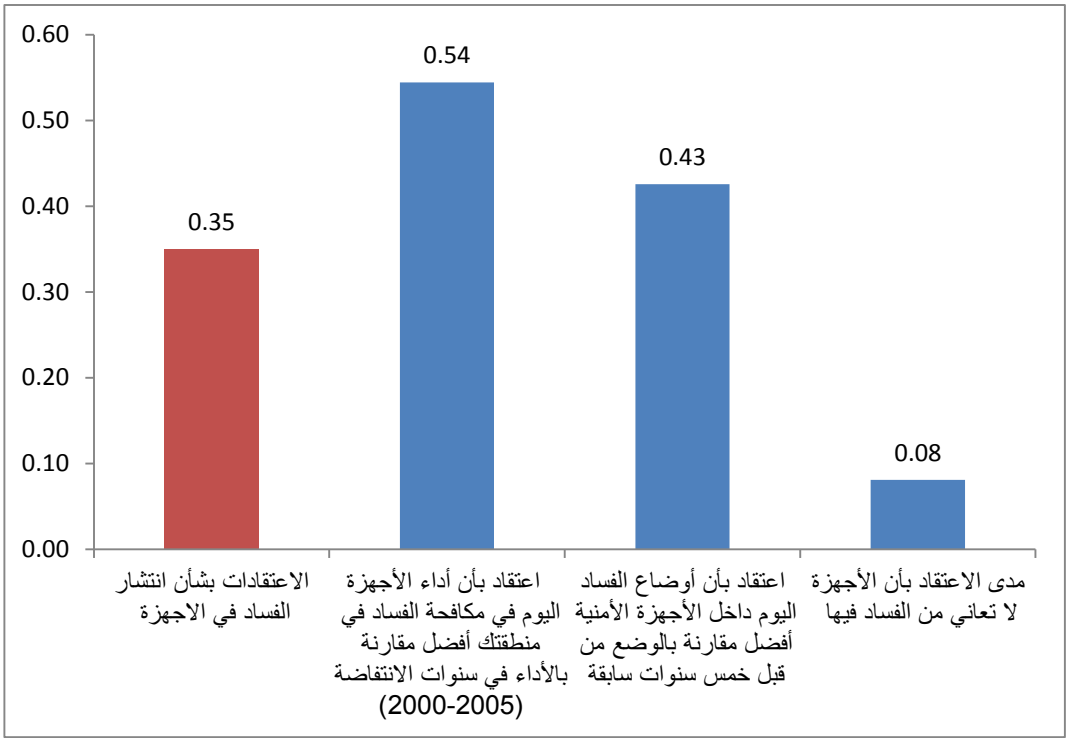

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة في غزة أفضل مقارنة بالوضع من قبل خمس سنوات سابقة حصل على العلامة الأعلى (0.55) (تصنيف متوسط)، فيما حصل المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة في غزة لا تعاني من الفساد فيها على العلامة الادنى (0.32) تصنيف ضعيف جدا.

شكل رقم (28) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في مكافحة الفساد

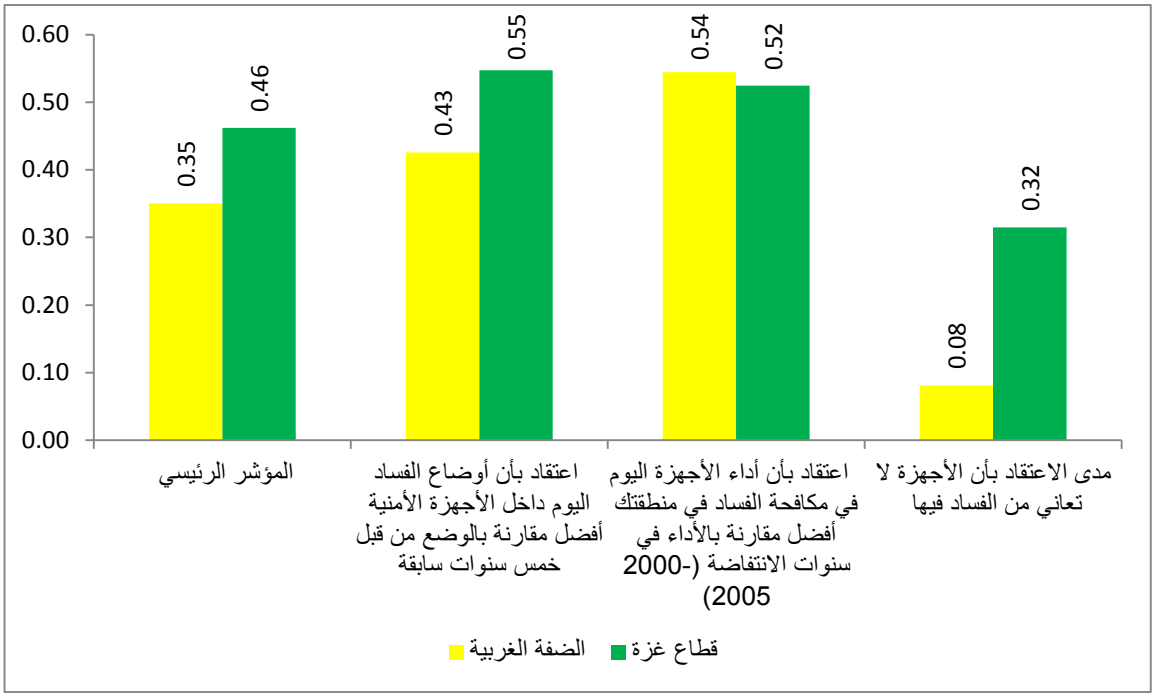

عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة كهذه. بلغت الفروقات بينهما احدى عشر نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن أوضاع الفساد اليوم داخل الأجهزة الأمنية في الضفة أفضل مقارنة بالوضع من قبل خمس سنوات سابقة؛ حيث حصل هذا المؤشر لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف اصلاح ضعيف فيما حصلت عينة الذين تعرضوا لتجربة على تصنيف اصلاح ضعيف جدا. بلغت الفروقات بينهما ثلاث نقاط كأدنى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن أداء الأجهزة اليوم في مكافحة الفساد في منطقتك أفضل مقارنة بالأداء في سنوات الانتفاضة (2000-2005) فقد حصل كلاهما على تصنيف متوسط. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (29) علامات المؤشر الرئيسي السادس ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

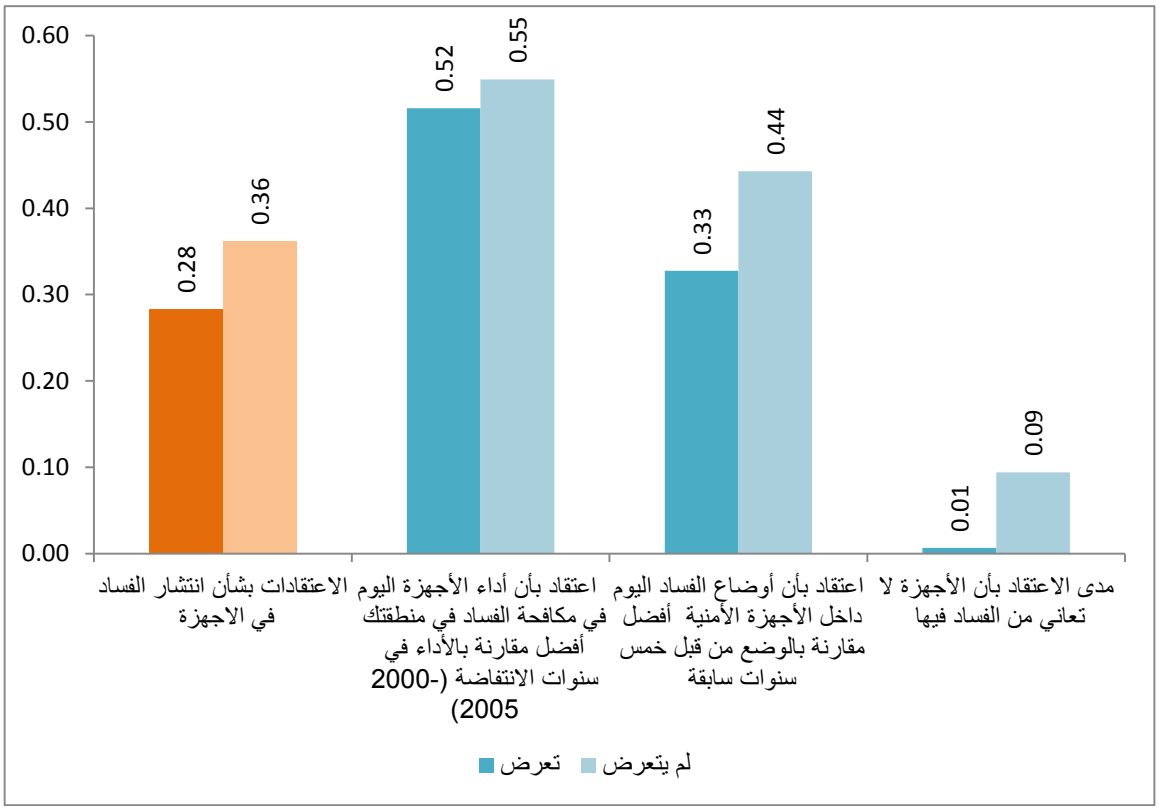

تشير نتائج المؤشرات الفرعية إلى أن غالبية المواطنين تعتقد بوجود فساد داخل الأجهزة الأمنية، مما يتطلب من القائمين على المؤسسة الأمنية العمل على حل هذه المشكلة. من خلال التزام المؤسسة الأمنية في القانون وعرض موازنتها على المجلس التشريعي كفيل بإحداث تغيير كبير في اعتقاد المواطنين تجاه الفساد في الأجهزة الأمنية. اضافة إلى التعامل بشفافية في قضايا الفساد التي يتم كشفها داخل الاجهزة الامنية من خلال تقديم الفاسدين للمحكمة والاعلان عن ذلك.

المؤشر السابع: الإطلاع والمعرفة بالاختصاص والمهام المختلفة للاجهزة الأمنية

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.28) مما يعني حصوله على تصنيف إصلاح منعدم، وهي أقل علامة يحصل عليها مؤشر من المؤشرات الرئيسية الثلاثة عشرة، حيث حصل على علامة (0.28) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وحصل على علامة (0.31) أي تصنيف ضعيف جداً بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. وهو المؤشر الوحيد من بين المؤشرات الرئيسية التي تكون فيه علامة من تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء اعلى من الذين لم يتعرضوا. ويعود ذلك ربما للتجربة التي مر بها هؤلاء المواطنين بالتعامل مع أجهزة الأمن المختلفة. في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.46) (تصنيف اصلاح ضعيف).

شكل رقم (30) قيمة المؤشر السابع مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

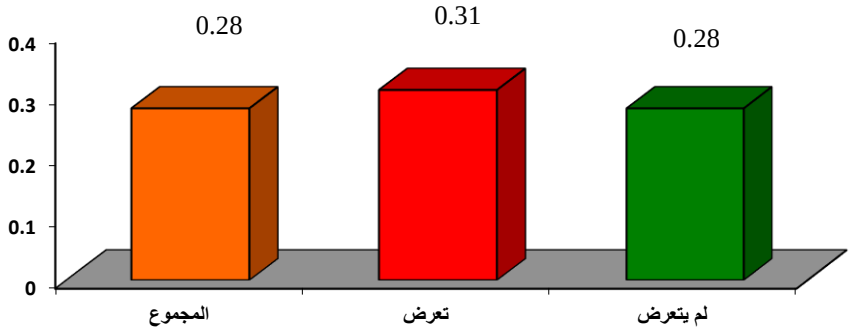

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بمدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة يحظى بالعلامة الأعلى (0.34) أي تصنيف ضعيف جداً، وحصل هذا المؤشر على علامة (0.36) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء ، وعلى علامة (0.33) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. كما حصل المؤشر المتعلق بمدى معرفة الجمهور بمهام واختصاصات جهاز المخابرات على أدنى علامة (0.24) وتصنيف إصلاح منعدم، حيث حصل على علامة (0.29) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.23) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

تشير نتائج المؤشرات الفرعية الثلاث الى ان علامات ممن تعرضوا لتجربة أعلى من علامات ممن لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن. ويعود ذلك إلى التجربة التي مر بها هؤلاء المواطنين بالتعامل مع أجهزة الأمن المختلفة كونهم متهمين أو مشتكين أو غيره. وبشكل عام فان مؤشرا واحدا حصل على تصنيف ضعيف ومؤشرين على تصنيف ضعيف جدا. كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (31) علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية

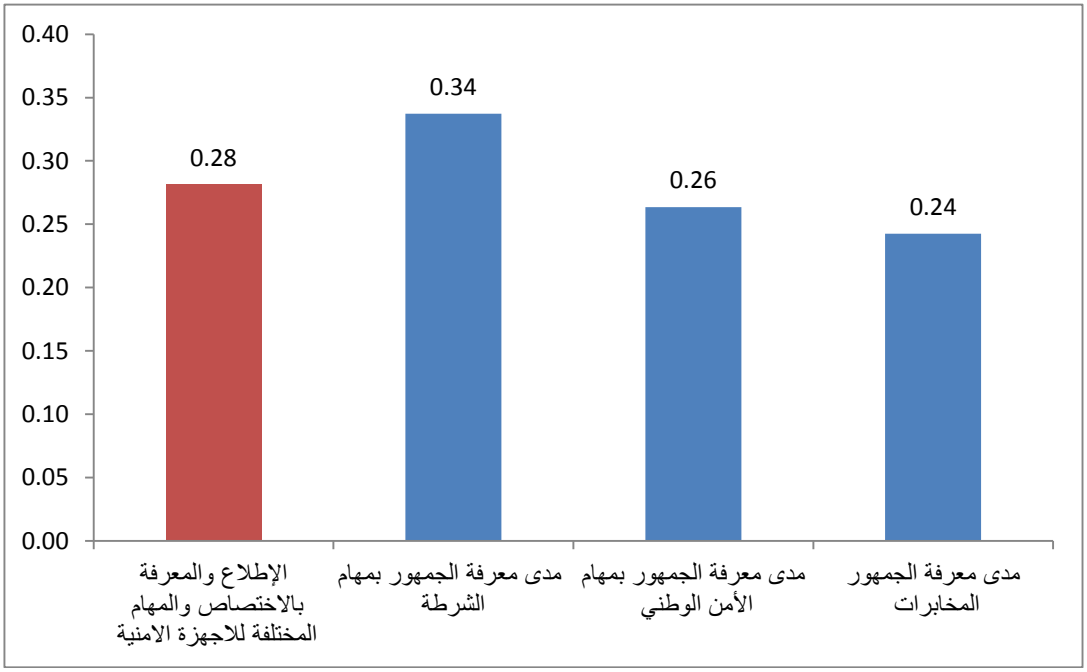

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بمدى معرفة الجمهور بمهام الشرطة في القطاع حصل على العلامة الأعلى (0.56) (تصنيف متوسط)، فيما حصل المؤشر المتعلق بمدى معرفة الجمهور بمهام الأمن الداخلي في القطاع على العلامة الادنى (0.36) تصنيف ضعيف جدا. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة جميع المؤشرات في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية (ثلاثة مؤشرات).

شكل رقم (32) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الاطلاع والمعرفة

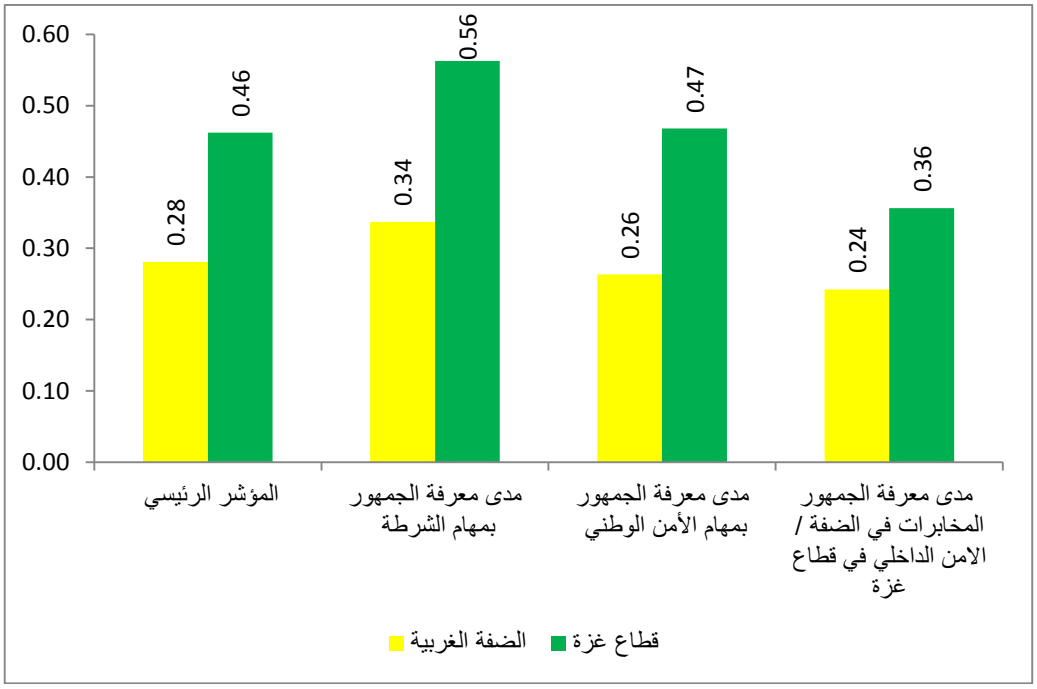

عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. بلغت الفروقات بينهما ست نقاط كأقصى حد في المؤشر الخاص بمدى معرفة الجمهور لمهام المخابرات، فيما بلغت الفروقات نقطتين كأدنى حد بينهما في المؤشر الخاص بمدى معرفة الجمهور بمهام الامن الوطني. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (33) علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

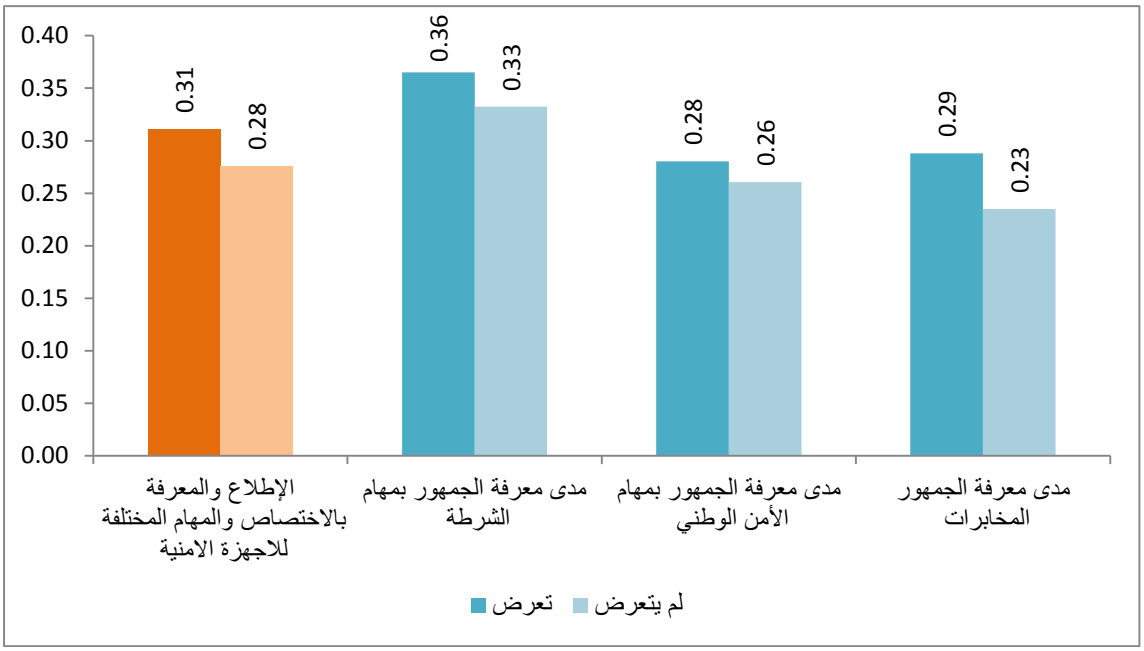

جرى خلال السنوات الاخيرة محاولة تفعيل أجهزة الأمن الفلسطيني المختلفة مواقعها الالكترونية لتوضيح مهامها المختلفة أو من خلال لقاءات وورشات مع المجتمع المدني. ولكن الصورة تبدو ما زالت غير معلومة للشريحة الأعلى من المواطنين الفلسطينيين، وربما يعود السبب في ذلك إلى التداخل في الصلاحيات بين الأجهزة الأمنية لسنوات طوال بعد انشاء السلطة الوطنية الفلسطينية في عام 1994.

المؤشر الثامن: البعد السياسي الداخلي: بناء الدولة

يتكون هذا المؤشر من ثلاثة مؤشرات فرعية تقيس مدى اعتقاد الموطنين بأن هدف الانتشار الأمني والتدريبات الأمنية هو فرض النظام والتوقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها. حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.53) مما يعني حصوله على تصنيف متوسط، حيث حصل على علامة (0.55) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وحصل على علامة (0.43) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف اصلاح ضعيف). في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.68) (تصنيف متقدم).

شكل رقم (34) قيمة المؤشر الثامن مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

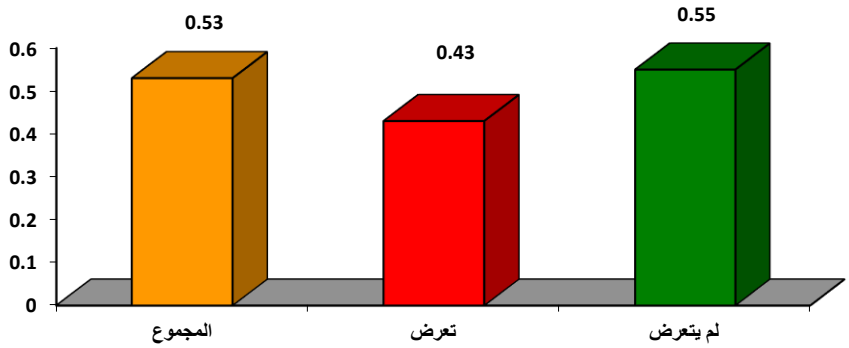

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بمدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها بالعلامة الأعلى (0.66) أي إصلاح متقدم، وحصل المؤشر المتعلق بهدف الانتشار الامني الفلسطيني في الضفة فرض النظام على علامة (052) أي تصنيف متوسط. فيما حصل المؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن هدف التدريبات الأمنية هو فرض النظام على أدنى علامة (0.40) أي تصنيف ضعيف جداً. كما يبين الشكل التالي

شكل رقم (35) علامات المؤشر الرئيسي الثامن ومؤشراته الفرعية

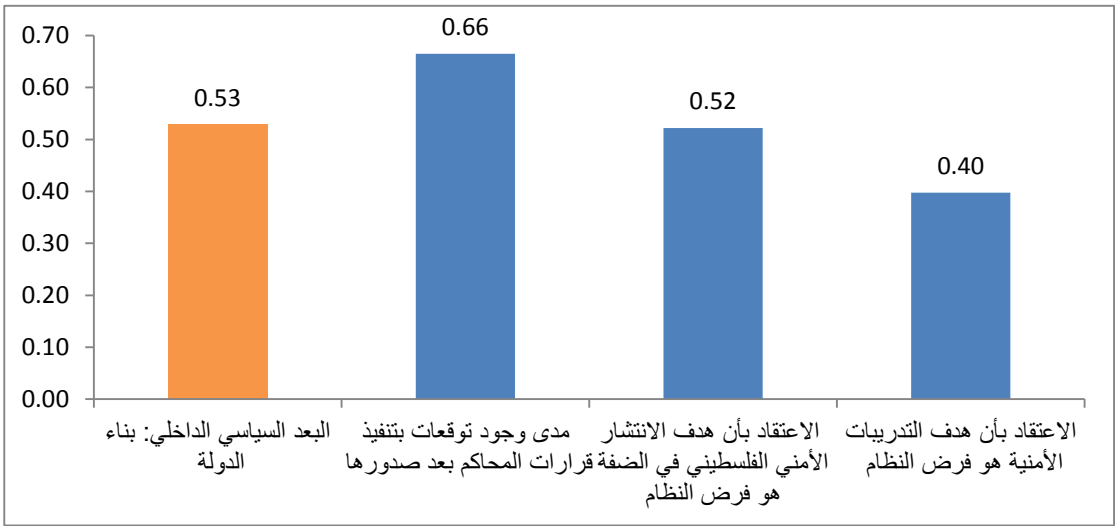

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية (مؤشر فرعي) وهو المؤشر المتعلق بمدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها حصل على علامة مقدارها (0.68) تصنيف متقدم.

عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، يلاحظ أن الفروقات بلغت بينهما سبعة عشر نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن هدف الانتشار الأمني الفلسطيني في الضفة هو فرض النظام. ففي الوقت الذي حصل هذا المؤشر للذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف متوسط فقد حصل لعينة من تعرضوا لتجربة على تصنيف ضعيف جداً. فيما بلغت

الفروقات بينهما ست نقاط كأدنى حد في المؤشر الخاص بمدى وجود توقعات بتنفيذ قرارات المحاكم بعد صدورها. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (36) علامات المؤشر الرئيسي الثامن ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

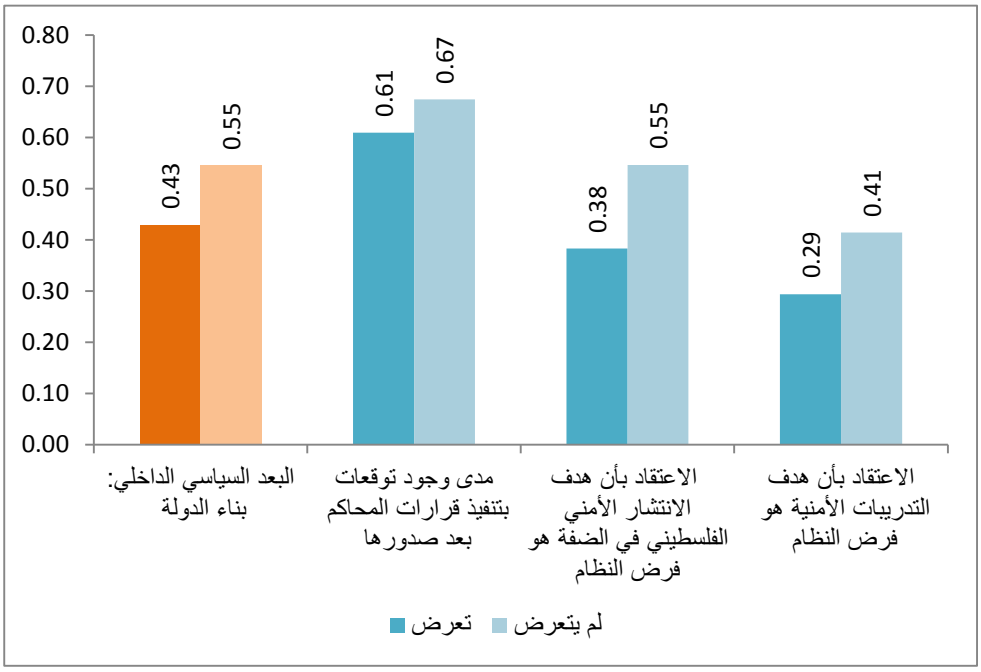

تظهر النتائج تفاؤلا حذرا تجاه تنفيذ قرارات المحاكم وهذا مؤشر ايجابي يمكن البناء عليه في موضوع تحسين صورة الأجهزة الأمنية في نظر المواطنين، ولكن هناك بعض العقبات يجب العمل على ازالتها لتحسين هذه الصورة ويكون ذلك من خلال التزام أكبر بفرض سيادة القانون وتوسيع سيطرة السلطة الأمنية داخل الاراضي الفلسطينية، وان لا يكون هذا الموضوع موسميا.

المؤشر التاسع: التجربة الشخصية في تصنيف دور الأجهزة في حماية القانون والحريات العامة ومكافحة الجريمة

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.60) مما يعني حصوله على تصنيف متوسط. في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.48) (تصنيف ضعيف).

يتكون هذا المؤشر من ستة عشر مؤشرا فرعيا تقيس تصنيف المواطن من خلال تجربته الشخصية مع الأجهزة الأمنية في مجالات مختلفة أهمها التزام الأجهزة بالقانون من توجيه تهمة له أو اعلام اسرته بمكان الايقاف او تعرضه للضرب وغيرها. اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بمدى القدرة على التقدم بشكوى لمؤسسات حقوق الانسان على العلامة الأعلى (0.96)، فيما حصل المؤشر المتعلق بمدى توفر مساعدة للمعتقل أو سؤال عنه من مؤسسات حقوق الانسان على أدنى علامة (0.20).

تراوحت علامات المؤشرات الفرعية الاربعة عشر الاخرى بين العلامتين (0.95) و(0.34). وبشكل عام حسب تصنيف التصنيف فإن ثلاثة مؤشرات حصلت على تصنيف مكتمل (مدى القدرة على التقدم بشكوى لمؤسسات حقوق الإنسان 0.96، مدى القدرة على التقدم بطلب للقضاء للإفراج 0.95، هل تم إعلام أسرتك بمكان إيقافك 0.82)، وحصل المؤشر الخاص بمدى القدرة على الاتصال بالأهل أثناء الاعتقال 0.77) وتصنيف اصلاح متقدم جدا. وواربعة مؤشرات حصلت على تصنيف متقدم، وثلاثة أخرى حصلت على تصنيف متوسط، ومؤشر واحد حصل على تصنيف ضعيف، وحصلت ثلاثة مؤشرات على تصنيف ضعيف جداً. كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (37) علامات المؤشر الرئيسي التاسع ومؤشراته الفرعية

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية في قطاع غزة، ان المؤشر المتعلق بمدى القدرة على التقدم بطلب للقضاء للإفراج حصل على العلامة الأعلى (0.91) (تصنيف مكتمل)، فيما حصل المؤشر المتعلق بالتعريف على الحقوق قبل

الشروع في التحقيق على العلامة الادنى (0.16) تصنيف منعدم. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع مؤشران في قطاع غزة عن الضفة الغربية، وفي المقابل ارتفع اربعة عشر مؤشرا في الضفة الغربية عن قطاع غزة، وتساوى مؤشر واحد بين المنطقتين.

شكل رقم (38) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في التجربة الشخصية

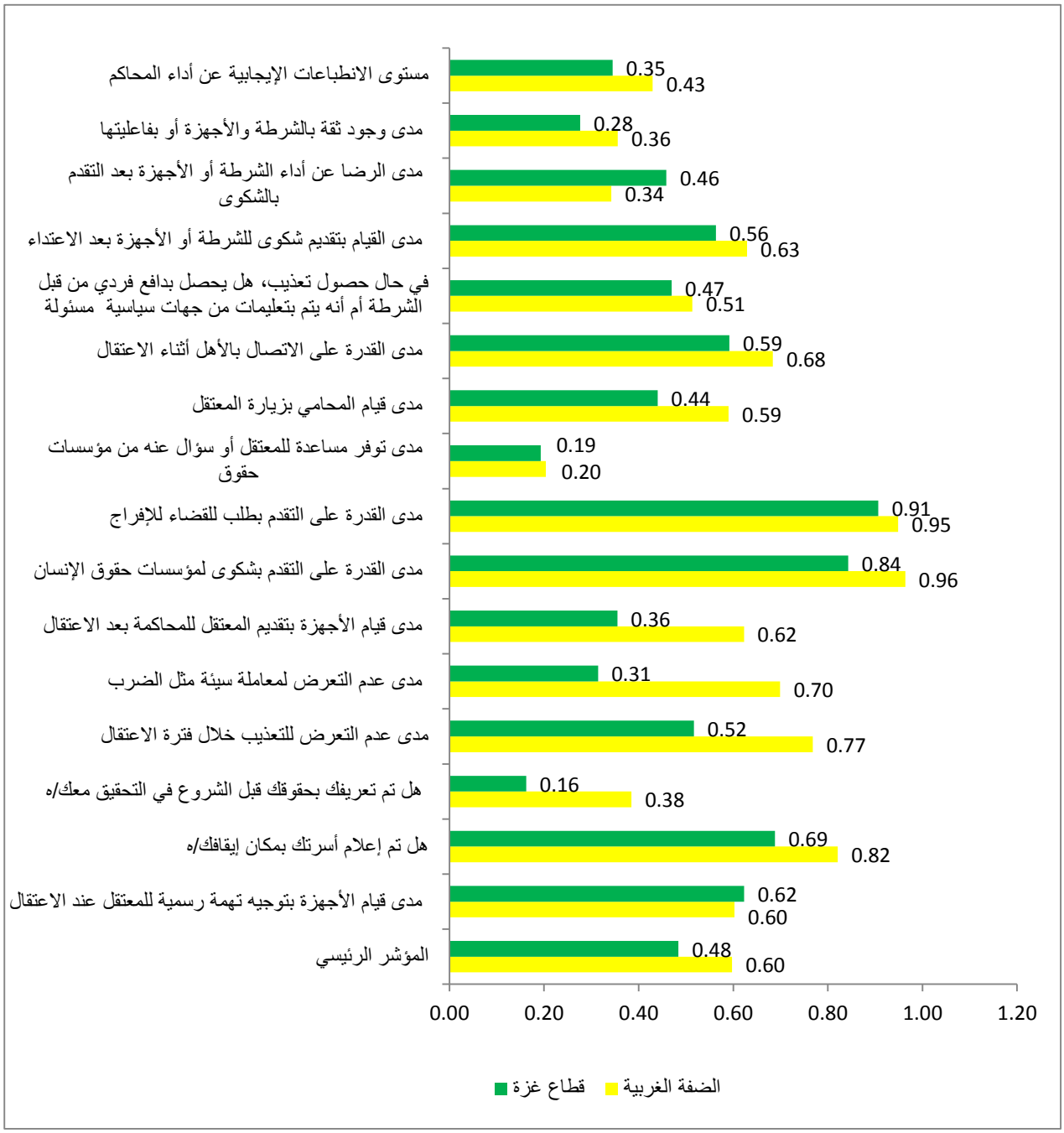

المؤشر العاشر: احساس المواطن بالأمن والسلامة الشخصية

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.61) مما يعني حصوله على تصنيف اصلاح متقدم، حيث حصل على علامة (0.63) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أي تصنيف اصلاح متقدم، وحصل على علامة (0.48) وتصنيف ضعيف بين عينة الذين تعرضوا لتجربة كهذه. في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.59) (تصنيف اصلاح متوسط).

شكل رقم (39) قيمة المؤشر العاشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

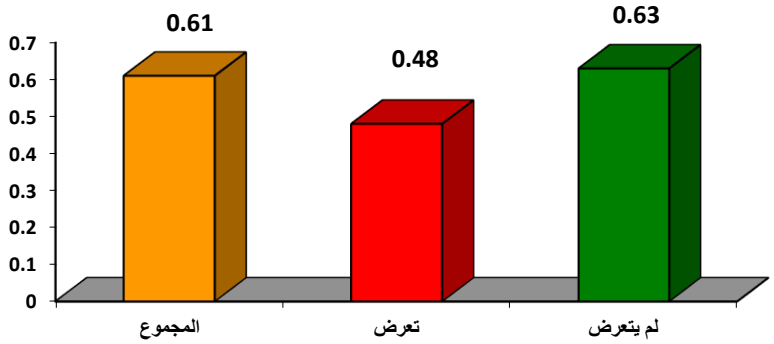

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بعدم الرغبة في الهجرة بالعلامة الأعلى (0.74) أي تصنيف متقدم جدا، وحصل هذا المؤشر على علامة (0.66) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (تصنيف متقدم)، وعلى علامة (0.76) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أي تصنيف اصلاح متقدم جدا. كما حصل المؤشران المتعلقان بتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديات على حقوق سياسية وتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديات من رجال أمن على أدنى علامة (0.49) أي تصنيف ضعيف لكل منهما.

تراوحت علامات المؤشرات الفرعية السبعة الاخرى بين العلامة (0.71) و(0.55). وبشكل عام فقد حصل مؤشر على تصنيف متقدم جداً، وحصلت أربعة مؤشرات على تصنيف متقدم، وحصل مؤشران على تصنيف متوسط، كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (40) علامات المؤشر الرئيسي العاشر ومؤشراته الفرعية

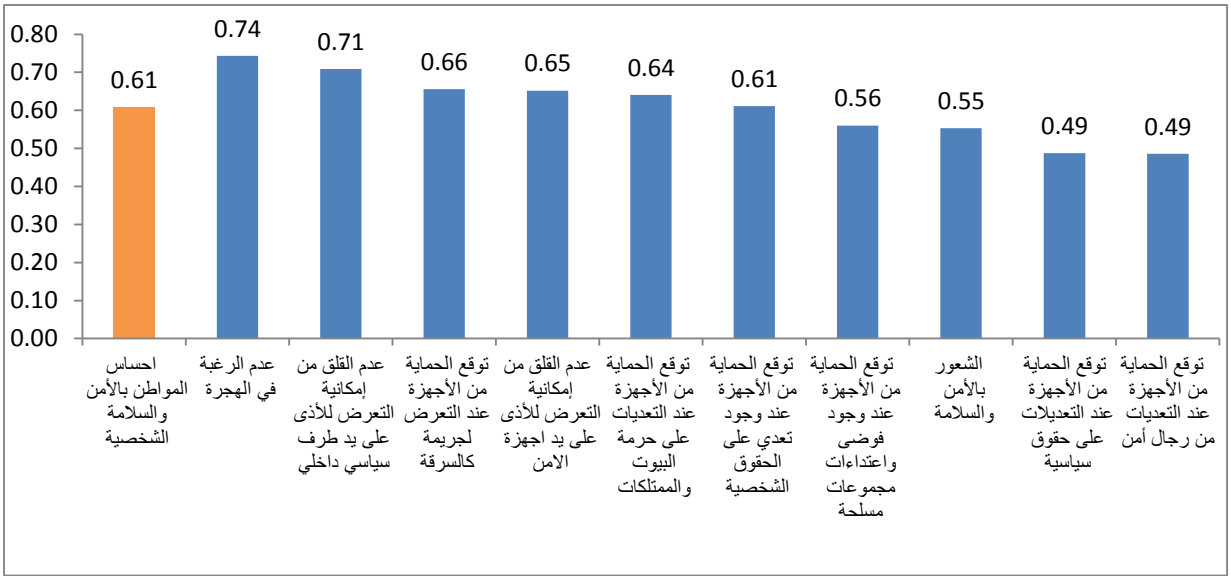

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بتوقع الحماية من الأجهزة عند التعرض لجريمة كالسرقة حصل على العلامة الأعلى (0.80) (تصنيف متقدم جدا)، فيما حصل المؤشر المتعلق بتوقع الحماية من الأجهزة عند التعديلات على حقوق سياسية على العلامة الادنى (0.38) تصنيف ضعيف جدا. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع خمسة مؤشرات في قطاع غزة عن مثيلاتها في الضفة الغربية، وفي المقابل ارتفعت خمسة مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة.

شكل رقم (41) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الاحساس في الامن

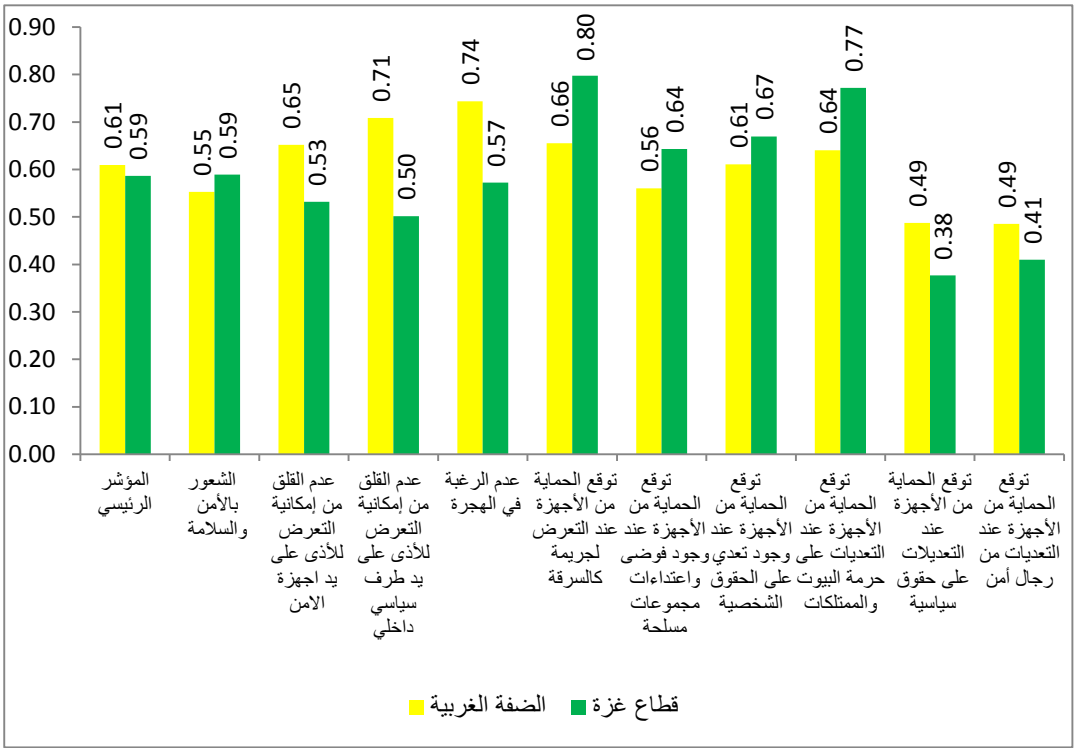

يشير جدول تصنيف العلامات الرئيسية حسب مؤشر الاحساس بالأمن (أدناه) إلى تفاوت ما بين تصنيف المؤشرات، فقد حصل مؤشران على تصنيف ضعيف جدا لدى عينة الذين تعرضوا لتجربة مع قطاع الامن، وحصلت خمسة مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف لنفس العينة، ومؤشران على تصنيف متوسط، ومؤشر واحد إصلاح متقدم. بالمقابل حصل مؤشران لعينة الذين لم يتعرضوا لتجربة على تصنيف ضعيف، ومؤشران تصنيف اصلاح متوسط، وحصل اربعة مؤشرات على تصنيف اصلاح متقدم، ومؤشران على إصلاح متقدم جدا.

جدول رقم (10) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي العاشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم			
اصلاح ضعيف جدا	2		
اصلاح ضعيف	5		2
اصلاح متوسط	2	4	2
اصلاح متقدم	1	4	4
اصلاح متقدم جدا		2	2
اصلاح مكتمل			
المجموع	10	10	10

بلغت الفروقات بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، واحد وعشرين نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بعدم القلق من امكانية التعرض للأذى على يد أجهزة الامن. ففي الوقت الذي يمكن تصنيف هذا المؤشر للذين لم يتعرضوا لتجربة بانه متقدم يقييم مؤشر من تعرضوا لتجربة بالتصنيف الضعيف. فيما بلغت بينهما سبع نقاط كأدنى حد في المؤشر الخاص بالشعور بالامن والسلامة. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (42) علامات المؤشر الرئيسي العاشر ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

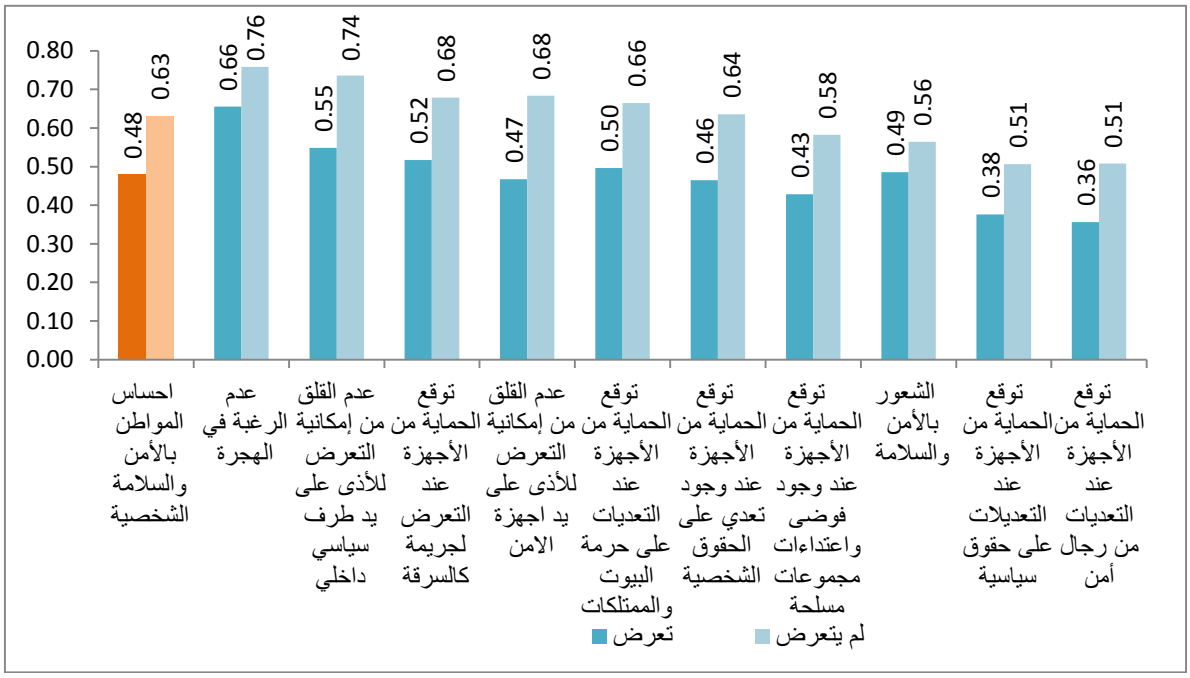

يعتبر الامن احتياجاً رئيسياً للمواطن ومن هنا تنبع أهمية موضوع الاحساس بالأمن والسلامة الشخصية للمواطن. وقد أظهرت استطلاعات الرأي العام في السنوات الأخيرة تحسنا واضحا في زيادة احساس المواطنين بالأمن والسلامة الشخصية عما كان سابقا قبل اكثر من خمس سنوات.

هذا الامر يتطلب من المؤسسة الأمنية العمل على ازالة تخوفات المواطن من خلال فرض النظام وسيادة القانون بشكل يستطيع المواطن الاحساس بالامان وعدم الخوف من حدوث اية اشكاليات امنية أو سياسية أو جنائية.

المؤشر الحادي عشر: تصنيف نظام العدالة

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.49) مما يعني حصوله على تصنيف متوسط، حيث حصل على علامة (0.50) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أي تصنيف ضعيف ، وحصل على علامة (0.42) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أي تصنيف اصلاح ضعيف. في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.54) (تصنيف اصلاح متوسط).

شكل رقم (43) قيمة المؤشر الحادي عشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

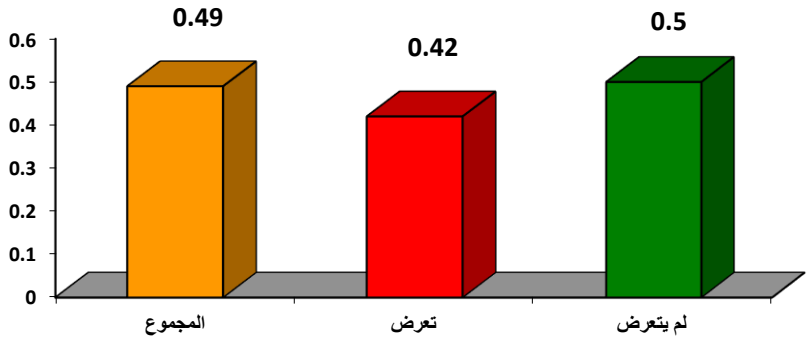

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن الأجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورها بالعلامة الأعلى (0.79) اي إصلاح متقدم جدا، إذ حصل هذا المؤشر على علامة (0.72) بين الذين عينة تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى علامة (0.80) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. كما حصل المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بأن عمل المحاكم سيكون سريعاً على أدنى علامة (0.20) مما يعني إصلاح منعدم، حيث حصل على علامة (0.16) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.21) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

تراوحت علامات المؤشرات الفرعية الستة عشر الاخرى بين العلامتين (0.66) و(0.24). وحسب جدول التصنيفات فقد حصلت أربعة مؤشرات على تصنيف متقدم، وأربعة مؤشرات على تصنيف متوسط، واربعة مؤشرات على تصنيف ضعيف، ومؤشران على تصنيف ضعيف جداً، ومؤشران على تصنيف إصلاح منعدم. كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (44) علامات المؤشر الرئيسي الحادي عشر ومؤشراته الفرعية

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن الأجهزة تنفذ قرارات المحاكم عند صدورهاحصل على العلامة الأعلى (0.74) (تصنيف متقدم جدا)، فيما حصل المؤشر المتعلق بالاعتقاد بعدم وجود تحيز في تطبيق القانون على المواطنين لدي الشرطة وأجهزة الأمن في القطاع على العلامة الادنى (0.30) تصنيف إصلاح منعدم. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع اربعة عشر مؤشرا في قطاع غزة

عن الضفة الغربية، وفي المقابل ارتفعت ثلاثة مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة، وتساوى مؤشر واحد بين المنطقتين.

شكل رقم (45) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في نظام العدالة

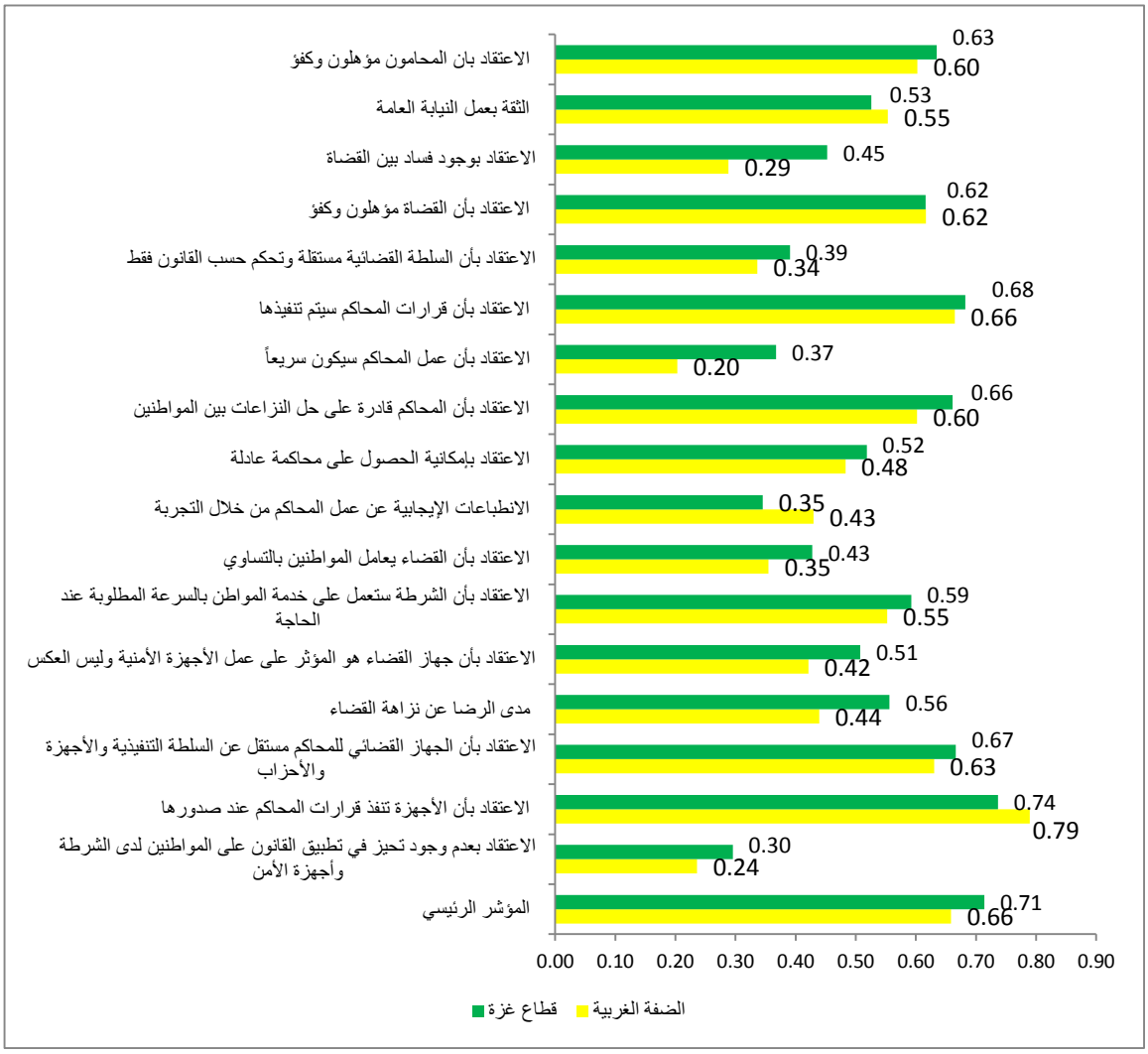

يعكس جدول تصنيف علامات المؤشرات الفرعية حسب مؤشر نظام العدالة (أدناه) تفاوتا كبيرا بين العينة التي تعرضت والتي لم تتعرض. فقد حصلت ستة مؤشرات على تصنيف إصلاح منعدم (4 لمن تعرض، و2 لمن لم يتعرض)، وثمانية مؤشرات على تصنيف إصلاح ضعيف جدا (5 لمن تعرض، و3 لمن لم يتعرض)، وسبعة مؤشرات على تصنيف إصلاح ضعيف (3 لمن تعرض، و4 لمن لم يتعرض)، وأربعة مؤشرات على تصنيف إصلاح متوسط (3 لمن تعرض، و1 لمن لم يتعرض)، وثمانية مؤشرات على تصنيف إصلاح متقدم (2 لمن تعرض، و6 لمن لم يتعرض)، ومؤشران على إصلاح متقدم جدا (2 لمن تعرض، و6 لمن لم يتعرض).

جدول رقم (11) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الحادي عشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	4	2	3
اصلاح ضعيف جدا	5	3	2
اصلاح ضعيف	3	4	4
اصلاح متوسط	3	1	4
اصلاح متقدم	2	6	4
اصلاح متقدم جدا	1	1	1
اصلاح مكتمل			
المجموع	18	17	18

عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، فقد بلغت الفروقات بينهما خمسة عشر نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بالثقة بعمل النيابة العامة. ففي الوقت الذي يصنيف هذا المؤشر للذين لم يتعرضوا لتجربة بانه اصلاح متقدم، تصنف علامة من تعرضوا لتجربة باصلاح ضعيف. فيما بلغت بينهما نقطتين كأدنى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن السلطة القضائية مستقلة وتحكم باسم القانون. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (46) علامات المؤشر الرئيسي الحادي عشر ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

حصول المؤشر الخاص بان الاعتقاد بعمل المحاكم سيكون سريعا على أدنى علامة يتطلب من الجهات المعنية مراجعة الاجراءات المتبعة وتسريع عملية البت في القضايا من خلال زيادة عدد القضاة وموظفي المحاكم وتأهليهم على اعلى مستوى.

تعتبر العلامة التي حصل عليها المؤشر المتعلق بوجود فساد بين القضاة (0.20)، وهي علامة متدنية جدا، مؤشراً خطيراً جداً لما يشكل ذلك من فقدان للثقة في السلطة القضائية، مما يتطلب من الجهات المعنية القراءة المتمحصة لاعتقادات المواطنين لمعالجة المسألة لخطورتها. كما ان حصول المؤشر الخاص باعتقاد المواطنين بان السلطة القضائية مستقلة وتحكم باسم القانون على علامة متدنية (0.34)، مما يفقد السلطة القضائية قوتها المتمثلة باستقلالها ما يفرض على السلطة التنفيذية وقف التدخل في السلطة القضائية والتأثير عليها.

تظهر النتائج الحاجة الملحة لضرورة قيام الجهات المعنية الالتزام في القانون وخاصة قانون السلطة القضائية وعم الخضوع لضغوطات السلطة التنفيذية، إلى جانب اصلاح منظومة القوانين السارية بعد توحيدا في شطري الوطن(الضفة الغربية، قطاع غزة).

المؤشر الثاني عشر: الحريات والمساءلة وحقوق الانسان

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.47) مما يعني حصوله على تصنيف ضعيف، حيث حصل على علامة (0.45) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وحصل على علامة (0.44) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء. يتكون هذا المؤشر من أحد عشرة مؤشرا فرعيا تقيس قدرة المواطن على ممارسة الحريات من تظاهر واحتجاج وانتقاد السلطة دون خوف، وتقيس ايضا تبرير خرق حقوق الانسان والقانون وقضايا أخرى. في المقابل حصل هذا المؤشر في قطاع غزة على علامة مقدارها (0.41) (تصنيف ضعيف).

شكل رقم (47) قيمة المؤشر الثاني عشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

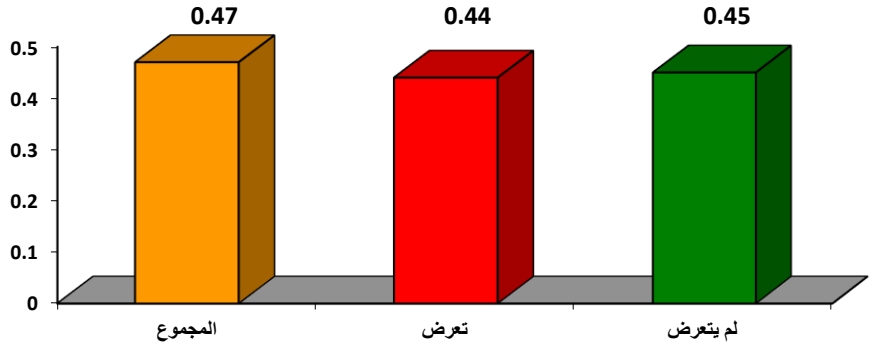

اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر المتعلق بالمسؤول الفعلي الأول عن إصدار التعليمات ومساءلة أجهزة الأمن الفلسطينية (رئيس السلطة الفلسطينة، رئيس الحكومة، وزير الداخلية) على العلامة الأعلى (0.83) أي تصنيف إصلاح مكتمل، حيث حصل هذا المؤشر على علامة (0.78) أي تصنيف متقدم جدا بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى علامة (0.84) بين الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أي اصلاح مكتمل. كما حصل المؤشر المتعلق بمدى الاعتقاد بأن الأجهزة لا تمارس التعذيب على أدنى

علامة (0.18) أي إصلاح منعدم، حيث حصل على علامة (0.12) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.20) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

تراوحت علامات المؤشرات الفرعية التسعة الاخرى بين العلامتين (0.71) و(0.20). حصل مؤشر على تصنيف متقدم جداً، و مؤشر على تصنيف متقدم، وثلاثة مؤشرات على تصنيف متوسط، ومؤشر واحد على تصنيف ضعيف، وثلاثة مؤشرات حصلت على تصنيف إصلاح منعدم وهي:مدى سؤال مؤسسات حقوق الانسان عن المعتقلين ومساعدتهم (0.20)، والاعتقاد بأن الحملة ضد حماس في الضفة بعد سيطرتها على قطاع غزة كانت مبررة (0.21)، والاعتقاد بأن خرق حقوق الانسان مبرر لدواعي الأمن (0.21) . كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (48) علامات المؤشر الرئيسي الثاني عشر ومؤشراته الفرعية

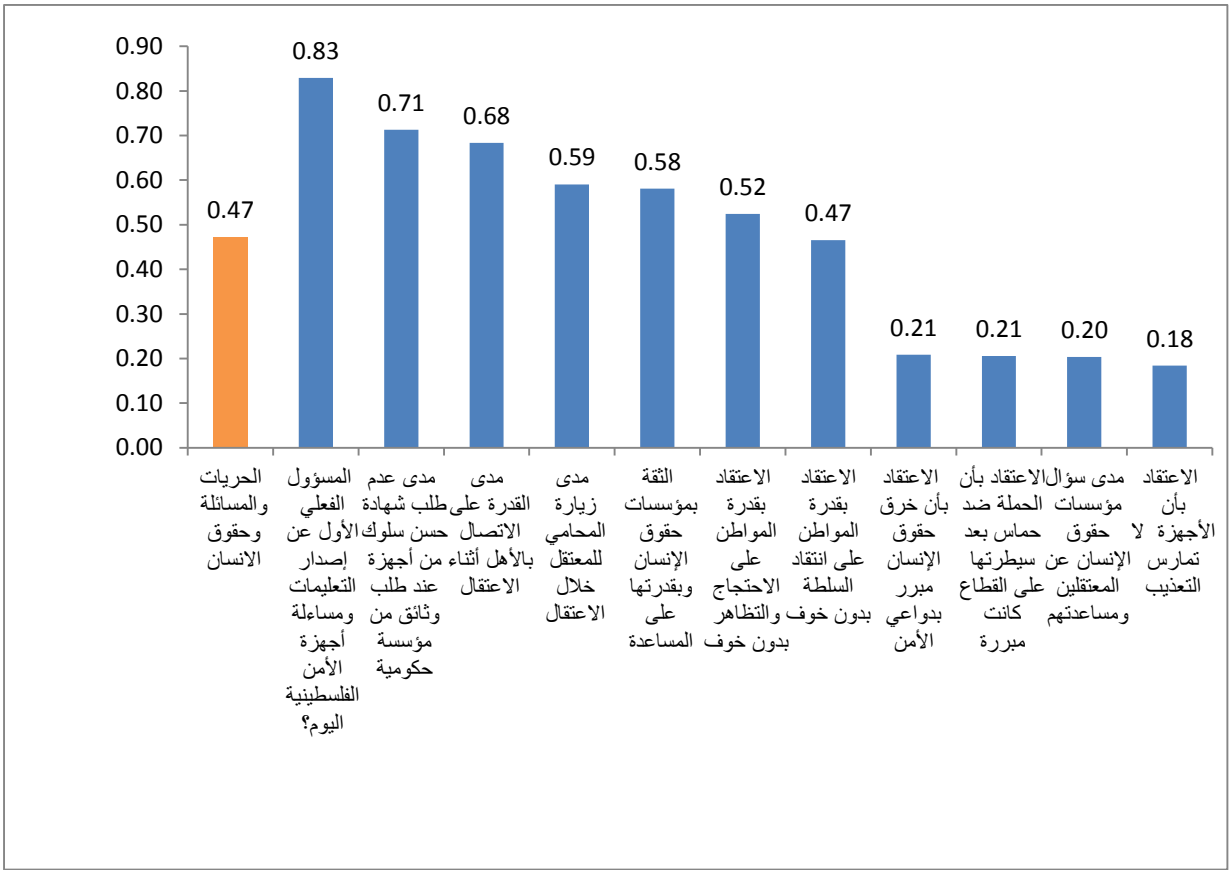

وفي قطاع غزة اشارت نتائج المؤشرات الفرعية ان المؤشر المتعلق بمدى عدم طلب شهادة حسن سلوك من أجهزة عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية حصل على العلامة الأعلى (0.76) (تصنيف متقدم جدا)، فيما حصل المؤشر المتعلق بالاعتقاد بأن الأجهزة في غزة لا تمارس التعذيب على العلامة الادنى (0.16) تصنيف إصلاح منعدم. وقد اظهرت مقارنة النتائج بين الضفة الغربية وقطاع غزة ارتفاع مؤشران في قطاع غزة عن الضفة الغربية، وفي المقابل ارتفعت ثمانية مؤشرات في الضفة الغربية عن مثيلاتها في قطاع غزة.

شكل رقم (49) مقارنة بين الضفة الغربية وقطاع غزة في الحريات والمسائلة

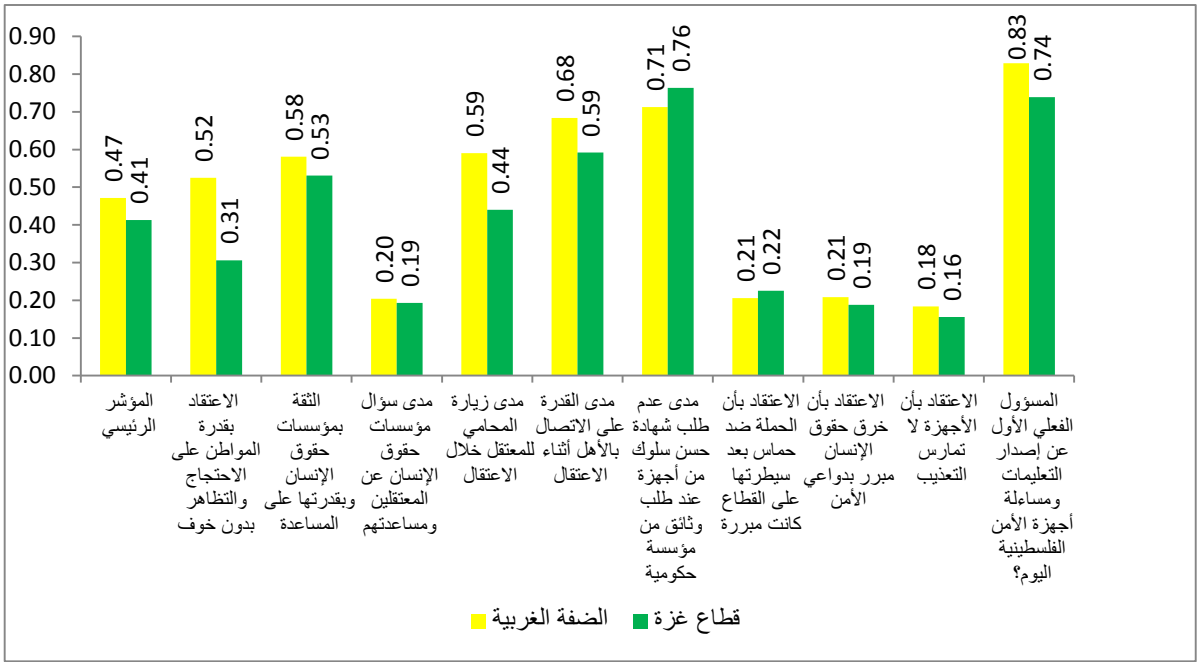

تظهر نتائج التصنيف حسب العينة ان هناك تفاوت بين العلامات التي حصل عليها الذين تعرضوا والذين لم يتعرضوا. حصلت ستة مؤشرات لعينة الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية على علامات متدنية منها اربعة مؤشرات حازت على تصنيف اصلاح منعدم، واثنان على تصنيف ضعيف، في المقابل حازت اربعة مؤشرات على تصنيفات متدنية من عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الاجهزة الأمنية؛ منها ثلاثة مؤشرات على تصنيف اصلاح منعدم، وواحد حاز على تصنيف اصلاح ضعيف. حصلت اربعة مؤشرات على تصنيف مرتفع، حيث حصل مؤشر على تصنيف إصلاح متقدم، ومؤشر أخر على تصنيف متقدم جدا من الذين تعرضوا، في المقابل حصل مؤشر على تصنيف إصلاح متقدم جدا، ومؤشر أخر على تصنيف اصلاح مكتمل من الذين لم يتعرضوا.

جدول رقم (12) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثاني عشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	4	3	**4**
اصلاح ضعيف جدا			
اصلاح ضعيف	2	1	**1**
اصلاح متوسط	3	1	**3**
اصلاح متقدم	1		**1**
اصلاح متقدم جدا	1	1	**1**
اصلاح مكتمل		1	**1**
المجموع	11	7	11

بلغت الفروقات بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، ثلاثة عشر نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بعدم طلب شهادة حسن سلوك من الأجهزة الامنية عند طلب وثائق من مؤسسة حكومية. فيما بلغت علامة واحدة كأدنى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن الحملة ضد حماس في الضفة بعد سيطرتها على القطاع كانت مبررة. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (50) علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

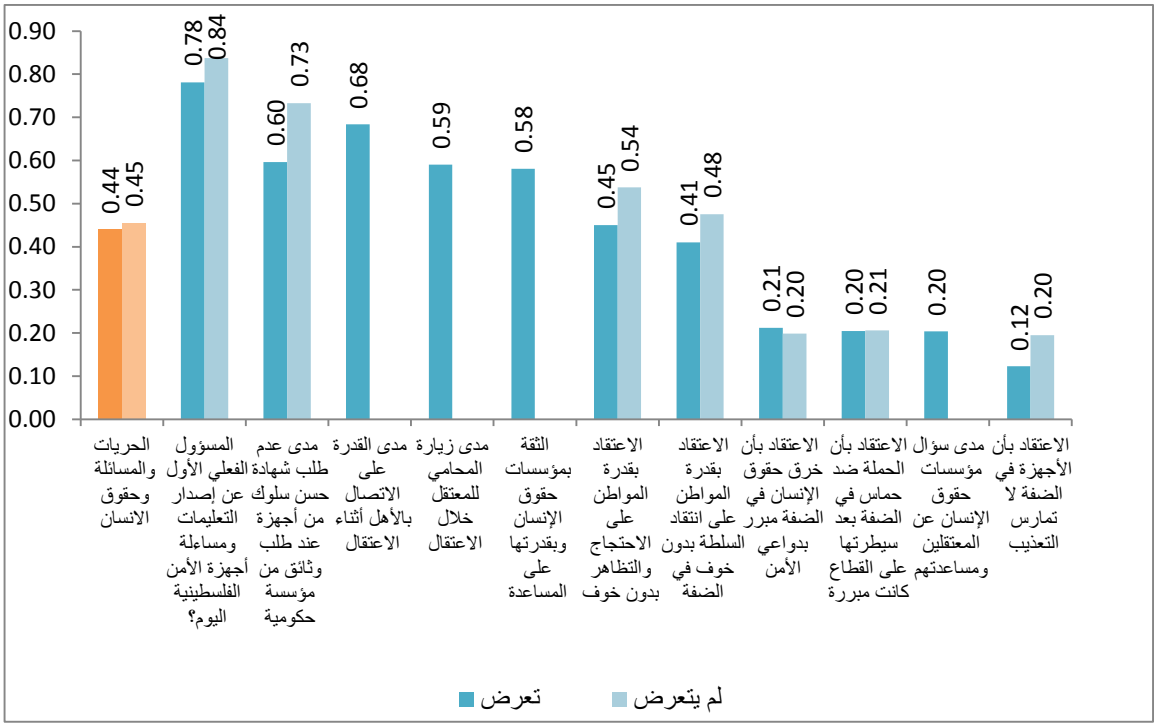

يتوجب على الأجهزة الأمنية عدم ممارسة اي انتهاك لحقوق الانسان من تعذيب او اعتقال سياسي أو تقييد لحرية الرأي والتعبير، أو حرية التجمع وغيرها من الحريات المنصوص عليها في القانون الاساسي والمواثيق الدولية، واحترام حقوق الانسان بغض النظر عن مواقفه أو انتماءه السياسي.

المؤشر الثالث عشر: البعد السياسي الخارجي - العلاقة باسرائيل

حصل هذا المؤشر على علامة مقدارها (0.41) مما يعني حصوله على تصنيف ضعيف، حيث حصل على علامة (0.42) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وحصل على علامة (0.36) بين الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء (أي تصنيف اصلاح ضعيف جدا).

شكل رقم (51) قيمة المؤشر الثالث عشر مقارنة بمن تعرض ومن لم يتعرض

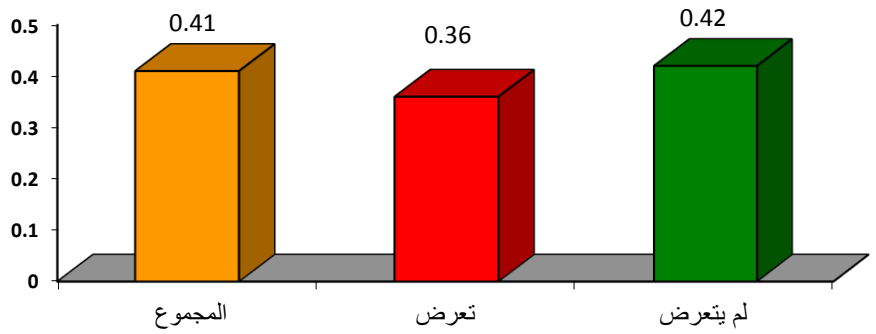

يتكون هذا المؤشر من ستة مؤشرات فرعية تقيس قضايا تتعلق بالتنسيق الأمني بين السلطة الفلسطينية واسرائيل من حيث انه يخدم أهدافا وطنية أو يخفف عبء الاحتلال عن المواطن. اشارت نتائج المؤشرات الفرعية حصول المؤشر الخاص بالاعتقاد بإن صداما مسلحا سيحدث بين الأجهزة والطرف الاسرائيلي عند حدوث مواجهة مسلحة بين المواطنين والاحتلال على العلامة الأعلى (0.50) أي تصنيف ضعيف، إذ حصل هذا المؤشر على علامة (0.53) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أي تصنيف متوسط ، وعلى علامة (0.49) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء أي تصنيف ضعيف.

كما حصل المؤشر المتعلق بالاعتقاد بإن الاعتقالات الاسرائيلية لا تتم بعلم الأجهزة الامنية على أدنى علامة (0.26) وتصنيف إصلاح منعدم، حيث حصل على علامة (0.22) بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، وعلى (0.26) بين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

تراوحت علامات المؤشرات الفرعية الاربعة الاخرى بين العلامتين (0.49) و(0.39). وبشكل عام حسب تصنيف التصنيف فقد حصل مؤشران على تصنيف ضعيف وهما: الاعتقاد بأن الاعتقالات الإسرائيلية لا تتم بعلم الأجهزة و مدى الرضا عن التنسيق الأمني ، ومؤشران على تقييم ضعيف جداً هما: الاعتقاد بأن التنسيق الأمني مع إسرائيل يخدم هدفاً وطنياً و الاعتقاد بأن التنسيق الأمني مع إسرائيل يخفف من عبء الاحتلال عن المواطن. كما يبين الشكل التالي.

شكل رقم (52) علامات المؤشر الرئيسي الثالث عشر ومؤشراته الفرعية

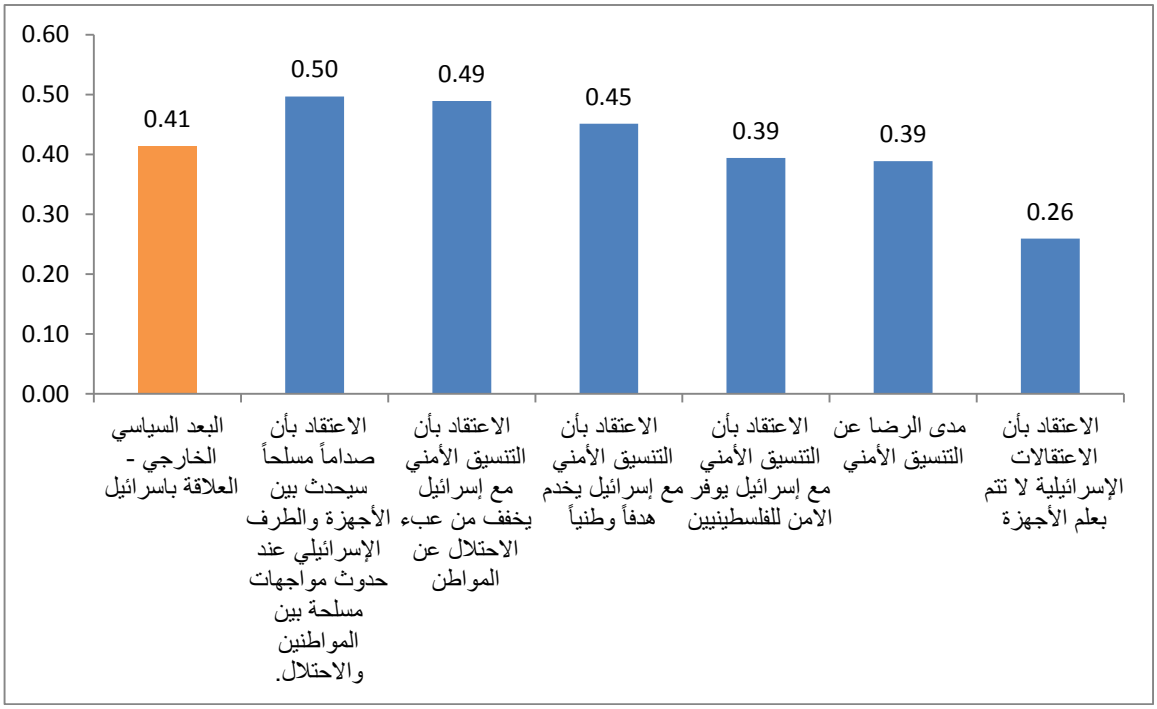

يشير جدول تصنيف العلامات في مؤشر البعد الخارجي وحسب من تعرض ومن لم يتعرض لتجربة مع الاجهزة الأمنية (رقم 14 أدناه) إلى حصول خمسة مؤشرات من عينة الذين تعرضوا لتجربة مع الاجهزة الامنية على علامات متدنية منها مؤشر واحد حصل على تصنيف اصلاح منعدم، واربعة على تصنيف إصلاح ضعيف جداً، في المقابل حازت خمسة مؤشرات على تصنيفات متدنية من عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع الاجهزة الأمنية؛ منها مؤشر واحد حصل على تصنيف اصلاح منعدم، ومؤشر أخر على إصلاح ضعيف جداً، واربعة مؤشرات على تصنيف اصلاح ضعيف.

جدول رقم (13) عدد المؤشرات الفرعية حسب التصنيف وحسب العينة للمؤشر الرئيسي الثالث عشر

التصنيف	تعرض	لم يتعرض	مجموع العينة
اصلاح منعدم	1	1	1
اصلاح ضعيف جدا	4	1	2
اصلاح ضعيف		4	3
اصلاح متوسط	1		
اصلاح متقدم			
اصلاح متقدم جدا			
اصلاح مكتمل			
المجموع			

عند المقارنة بين عينة الذين تعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء وبين عينة الذين لم يتعرضوا لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء، بلغت الفروقات بينهما احدى عشر نقطة كأقصى حد في المؤشر الخاص بالاعتقاد بأن التنسيق الأمني مع اسرائيل يوفر الامن للفلسطينيين. حيث يصنيف هذا المؤشر للذين لم يتعرضوا لتجربة بتصنيف اصلاح ضعيف ومن تعرضوا لتجربة بالإصلاح المنعدم. وبلغت علامة واحدة كأدنى حد. والشكل التالي يوضح ذلك.

شكل رقم (53) علامات المؤشر الرئيسي السابع ومؤشراته الفرعية لمن تعرض ولم يتعرض لتجربة مع أجهزة الأمن والقضاء.

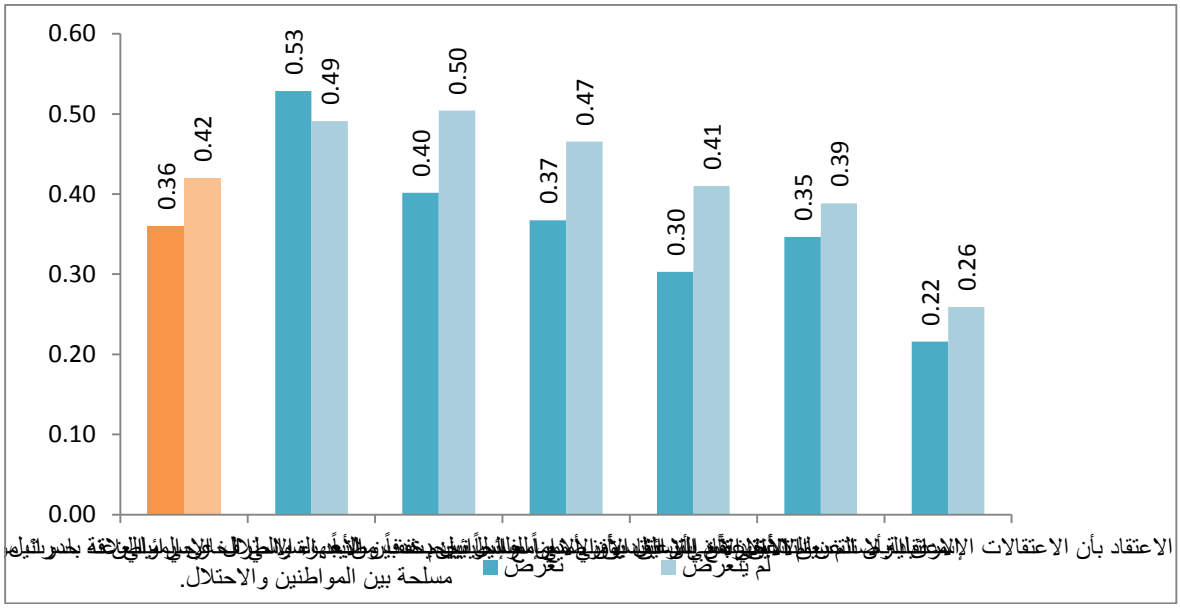

تشير علامات هذا المؤشر إلى ضرورة إعادة النظر في طبيعة العلاقة الأمنية من قبل صانع القرار السياسي مع الطرف الاسرائيلي خاصة فيما يتعلق بمواضيع قيام الجيش الاسرائيلي باعتقال مواطنين فلسطينين من مناطق السلطة الفلسطينية. كما يتوجب البحث عن وسائل لاعطاء اجهزة الأمن دورا في حماية المواطنين في مناطق السلطة من الاعتقال الاسرائيلي، ودورا اخر في حماية المواطنين وممتلكاتهم من اعتداءات المستوطنين لتعديل الانطباعات السلبية لدى المواطنين حول العلاقة الأمنية مع اسرائيل.

التوصيات

تنطلق التوصيات التالية من الاعتقاد بأن هناك ستة معيقات سياسية رئيسية تؤثر سلبا على نتائج هذا المقياس وهي، مرتبة حسب صعوبة معالجتها:

1- جمود العملية السياسية مع إسرائيل وفشل جميع المحاولات السابقة لإعادة احياء عملية السلام، وهذا يؤثر على قدرات أجهزة الأمن ويعزز قناعة الأغلبية بعدم واقعية خيار حل الدولتين أو قرب انتهاء الاحتلال.

2_ استمرار الانقسام رغم تشكيل حكومة الوفاق الوطني بعد الاتفاق بين حركتي فتح وحماس. وتعتبر العقبات المتعلقة بتبعية اجهزة الأمن الفعلية في قطاع غزة أحد ابرز معيقات استعادة الوحدة بين شطري الوطن.

3_ غياب المساءلة المؤسسية الفعالة نظرا لغياب الرقابة البرلمانية منذ بدء الانقسام في حزيران 2007 على عمل الحكومة. مما يؤدي للاعتقاد بأن أجهزة الأمن تعمل بدون خوف من المحاسبة.

4- الطابع الحزبي الظاهر الذي يغلب على تشكيلات قطاع الأمن، والاعتقاد بأن أغلب كوادر هذا القطاع تنتمي لفصيل واحد محدد (أجهزة الأمن في الضفة الغربية حركة "فتح"، أجهزة الأمن في قطاع غزة حركة "حماس")، مما يؤدي للاعتقاد باستحالة التساوي في المواطنة.

5- التداخل الظاهر في مهمات ووظائف أجهزة مختلفة في قطاع الأمن مما يؤدي للإعتقاد بأن كل جهاز يعمل على انفراد.

6_ نقص التشريعات المتعلقة بعمل الأجهزة الأمنية، إضافة لضرورة اجراء بعض التعديلات للتشريعات الموجودة.

إن قدرة أجهزة الأمن على معالجة العائق الاول محدودة جدا، والعائقان الثاني والثالث مرتبطة باستكمال عملية المصالحة التي تمر في فترات صعبة خاصة في ظل انعدام الثقة بين طرفي المصالحة (فتح وحماس)، وبالتالي فإن القدرة على إحداث تغيير جوهري في نتائج المقياس تبقى ضئيلة في ظل الأوضاع السياسية الراهنة. رغم ذلك، هناك ما يمكن عمله:

1- البحث عن وسائل خلاقة لإعطاء أجهزة الأمن دورا في الحماية ضد اعتداءات المستوطنين مما يساهم في تعديل الانطباعات السلبية حول التنسيق الأمني.

2- خلق آلية فعالة وعلنية للمحاسبة داخل قطاع الأمن تشرف عليها عناصر مدنية من وزارة الداخلية للنظر في قضايا الفساد واستعمال العنف الزائد أو التعذيب.

1- تغليب الجانب المهني على الجانب الحزبي في عملية تجنيد وترقية ضباط أجهزة الأمن المختلفة بهدف الوصول خلال فترة محددة إلى المهنية الكاملة.

4_ تعزيز الثقافة الديمقراطية واحترام حقوق المواطن، بين ضباط وعناصر أجهزة الأمن وخاصة أولئك الذين يحتكون مباشرة ويوميا بالجمهور.

5_ بذل المزيد من الجهد في توضيح مجالات عمل ومهام الأجهزة الأمنية المختلفة وإطلاع الجمهور على ذلك من خلال حملات مستمرة في وسائل الاعلام .

6- تعزيز مجالات التنسيق والتعاون مع أجهزة العدالة الاخرى مثل النيابة العامة والمحاكم بهدف احترام أجهزة الأمن لقواعد القانون الخاصة بالاعتقال، وإجراء التحقيق، والحصول على الأدلة لإدانة المجرمين في المحاكم، زيادة فاعليتها في تنفيذ قرارات المحاكم.

7- التزام الأجهزة الأمنية بتنفيذ الاحكام الصادرة عن المحاكم فيما يخص عملها.

8- كف يد السلطة التنفيذية وخاصة الأجهزة الأمنية على التدخل في عمل أجهزة العدالة الأخرى.

8- ضرورة التزام الأجهزة الأمنية في تنفيذ وتطبيق القوانين الخاصة بها، كونها هي المكلفة بحماية القوانين.

9- فرض النظام والقانون في المناطق التي تخضع لسيطرة السلطة ومحاربة جميع الظواهر السلبية الخارجة عن القانون.